

Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)



معهد ابحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

الاقتصاد السياسي وتحديات التنمية الفلسطينية أمام السياسات الإسرائيلية ما قبل حرب الإبادة وبعدها

تشرين أول 2025

الاقتصاد السياسي وتحديات التنمية الفلسطينية أمام السياسات الإسرائيلية ما قبل حرب الإبادة وبعدها

فريق البحث:

رجا الخالدي

مسيف جميل

إسلام ربيع

أحمد علاونة

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © ماس

تقديم

تعد هذه الدراسة الأحدث في سلسلة أبحاث قام بإعدادها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) خلال العامين 2024 و2025 ضمن برنامج البحث الأصيل الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مشكوراً. أتاح هذا الدعم للمعهد فرصة إجراء أربع دراسات استكشافية لآفاق ما بعد حرب الإبادة تحت عنوان "الطريق الاقتصادي نحو الاستقلال والتنمية"، وكذلك أربع دراسات حول السياسات المطلوبة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية، نشرت جميعاً مع نهاية العام 2025.

ويواصل المعهد أبحاثه السياساتية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي ولدتها الحرب على صعيد الأسر في قطاع غزة، والقوة العاملة في الضفة الغربية (تصدر في 2026). ويعكس هذا الطيف المتنوع من المخرجات البحثية رؤية فلسطينية متكاملة من قلب الحدث لما أفرزته حرب الإبادة من تداعيات كارثية يصعب حصرها، وخلطت جميع الافتراضات والمواقف السابقة في مشهد تنموي غير مسبوق، لا يزال في طور التشكل.

في هذا السياق، تجمل هذه الدراسة خلاصة الدروس الأولية التي لا بد من استيعابها، في الاقتصاد السياسي الفلسطيني وآفاق التنمية في وجه خطر الإبادة. بالاستناد إلى المنتج العلمي المشار إليه أعلاه، والعديد من المنشورات البحثية التي أعدها المعهد خلال السنوات الأخيرة، تكونت مفاهيم ومقاربات معرفية وأدلة علمية جديدة على إثر سنتي الحرب، لم يتعامل معها الاقتصاد السياسي الفلسطيني السائد قبل العام 2023، وباتت تحدد مسار الفكر الاقتصادي والسياسات التنموية في المرحلة الحرجة القادمة.

خلصت الدراسة إلى أنه، حتى لو توقّف إطلاق النار، فإن الاقتصاد الفلسطيني يخوض حرباً اقتصادية اجتماعية، تتجذر أكثر فأكثر مع كل تشريع جديد وكل إجراء إداري استعماري في واقع دولة "الأبارتهايد" الواحدة. إذا كان ذلك هو المصير القريب للصراع، فذلك لا يعني، بالضرورة، إنهاء وجود 7 ملايين فلسطيني في وطنهم، لكنه سيفرض أجندة حقوقية اقتصادية واجتماعية وسياسية مغايرة تماماً عما اعتدناه منذ 35 سنة، وطريقاً ما زال طويلاً أمام التحرر الوطني أو الاقتصادي الاجتماعي. في نهاية الأمر، وفي ظل عدم قدرة النظام السياسي الفلسطيني على إحداث تغيير داخلي ملموس، أو تغيير في العمق العربي والدعم الدولي المناصر للحق الفلسطيني، والمناهض للسياسات الإسرائيلية، فإنه يصعب تصوّر كيفية اجتياز هذه المحنة، والتصدي لاستراتيجيات اقتصاد سياسي إسرائيلي مبني على عقيدة الاستعمار والتوسع الاستيطاني.

آمل أن يشكل ما أنجز خلال فترة إدارتي للمعهد، بما فيه هذه الدراسة التي سعدت بالمشاركة في إعدادها، إلى جانب فريق من الباحثين المميزين، مرجعاً علمياً وعملياً زاخراً بالتحليل الصائب، والرؤية الوطنية الملتزمة.

في الختام، يُقدّر المعهد، عالياً، الدعم الكريم الذي قدّمه الصندوق العربي، والذي مكّننا من تقديم هذه المساهمة.

رجا الخالدي

المدير العام

تشرين الأول 2025

المحتويات

| | |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والسياق الاقتصادي ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 |
| 1 | 1-1 مقدمة: الإطار المفاهيمي والسياق الاقتصادي |
| 1 | 1-1-1 الإطار المفاهيمي والعلمي للاقتصاد السياسي من منظور سلوكي |
| 2 | 2-1-1 انحراف غايات الاقتصاد السياسي عن مساره الاقتصادي في عصر العولمة |
| 2 | 3-1-1 الاقتصاد السياسي في سياق استعماري لفلسطين |
| 3 | 2-2 الإطار النظري والعملي للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر |
| 4 | 1-2-1 خلاصة التأثيرات السلبية المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني |
| 5 | 2-2-1 مفاصل السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية منذ العام 1967-2023 |
| 9 | 3-2-1 ملخص تأثيرات السياسات الإسرائيلية على هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وأدائه |
| 11 | 3-1 الإطار العام للسياسات الإسرائيلية في سياق الاقتصاد السياسي وتداعياته الاستراتيجية السلبية |
| 11 | 1-3-1 إخفاق أوسلو وعدم جدوى المعونات الدولية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| 12 | 2-3-1 فخ باريس الاقتصادي |
| 14 | 4-1 السياسات الاقتصادية الإسرائيلية عشية حرب الإبادة |
| 16 | 5-1 خلاصة |
| 17 | الفصل الثاني: آثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة |
| 17 | 1-2 مقدّمة |
| 17 | 2-2 الدمار الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة |
| 17 | 1-2-2 التغيير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة |
| 18 | 2-2-2 التغييرات الديموغرافية وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية |
| 19 | 3-2-2 تقييم أوضاع الخدمات الأساسية للنازحين في غزة |
| 20 | 3-2 الضفة الغربية المفككة والمجزأة |
| 20 | 1-3-2 التوسع الاستيطاني والإجراءات الإسرائيلية المشددة |
| 21 | 2-3-2 تأثير أزمة المالية العامة واحتجاز أموال المقاصة |
| 22 | 3-3-2 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من مخيمات الضفة الغربية |
| 22 | 4-3-2 استراتيجيات البقاء والصمود واقتصاديات التضامن |
| 23 | 4-2 القدس الشرقية تحت الحصار |
| 23 | 1-4-2 تمهيد |
| 24 | 5-2 الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024 |
| 27 | الفصل الثالث: الاقتصاد الفلسطيني من الصمود تحت الاحتلال إلى البقاء أمام الإبادة |
| 27 | 1-3 مقدّمة |
| 27 | 2-3 الصمود في فلسطين حتى 2023: من التصدي للاحتلال إلى استدامته |
| 30 | 3-3 حرب إسرائيل: سعي لجعل فلسطين غير قابلة للعيش للفلسطينيين |
| 33 | 4-3 مقاربات في الاقتصاد السياسي الفلسطيني قبل العام 2023 وبعده |
| 34 | 1-4-3 العلاقة بين التحرر الوطني والليبرالية المحدثه |
| 35 | 2-4-3 استحالة استدامة الوضع القائم (المستدام) |

| | |
|----|----------------------------------------------------------------------------|
| 35 | 3-4-3 الوطن أو الطبقة؟ أم الاثنان معاً؟ |
| 36 | 3-4-4 اقتصاد وطني فلسطيني لحل الدولتين أم لمواجهة صراع مفتوح؟ |
| 37 | 3-5 هل فلسطين قادرة على خوض حرب اقتصادية اجتماعية لا هوادة فيها؟ |
| 37 | 3-5-1 كنا هنا من قبل |
| 40 | 3-5-2 اليوم تاريخنا وخبرتنا على المحك |
| 42 | 3-6 أبجديات عصر الصهيونية المسيانية وخطة تحرير "الأرض الإسرائيلية المحتلة" |
| 44 | 3-7 خلاصة |
| 47 | المراجع |
| 56 | ملحق الجداول والأشكال |

ملخص

مع بداية حرب الإبادة الدائرة في قطاع غزة، واجه الاقتصاد الفلسطيني منعطفاً حاداً في نهج الاقتصاد السياسي، وتغيراً جذرياً في السياسات الاقتصادية، إذ كثفت إسرائيل، بشكل غير مسبوق، من سياسات العقاب الجماعي، فقد استخدمت الآلة الحربية المدمرة في قطاع غزة، إضافة إلى التهجير القسري والتجوع، ما أحدث تحولات ديموغرافية عميقة تجاوزت الخسائر المادية والبشرية إلى إعادة تشكيل البنية السكانية بهدف الإبادة، وخنق الاقتصاد، وجعل قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة. بالتوازي مع ذلك، طبقت إسرائيل سياسات العزل وتدمير البنية التحتية في الضفة الغربية، عدا عن ذلك كله، يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية هجمات شرسة ومنظمة من المستوطنين، مدعومة بإرث صهيوني استعماري يبرر الاستيلاء على الأرض، ما أدى إلى زج المزيد من الفلسطينيين في دائرة العوز والبطالة، وتنامي الأصوات الداعية إلى تبني نهج اقتصادي يتماشى مع مفاهيم اقتصاد الصمود والبقاء.

في خضم تغير الفهم والتصور للمتغيرات الحاصلة على الأرض، ومواكبة حرب الإبادة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بات لزاماً دراسة الظروف المادية التي ستحدد اتجاه مسار الشعب الفلسطيني السياسي في الحقبة الجديدة. وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه في فصولها الثلاثة، حيث أظهرت الدراسة، وبخاصة الفصل الأول منها، أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين ما قبل الحرب لم تكن أفضل حالاً مما هي بعد الحرب، لكن ما حصل فعلياً هو سيطرة المشهد القاتم على السواد الأعظم من الصورة.

يسعى الفصل الأول من هذه الدراسة، الذي يحمل عنوان "الإطار المفاهيمي والسياق الاقتصادي ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر"، إلى تقديم فهم محدث عن المعضلة التنموية الفلسطينية، مركزاً على الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، إلى جانب الأسس الرئيسية لنهج السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود السابقة لحرب الإبادة على قطاع غزة. تكمن أهمية هذا الفصل في إرساء الدعائم اللازمة لفهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب، والتمهيد في الفصول اللاحقة لصياغة مقاربات مستحدثة لسياسات التنمية الفلسطينية.

وخلص هذا الفصل إلى أن الضعف الهيكلي في المالية العامة للسلطة الفلسطينية، يرجع إلى أسباب بنيوية عميقة، فقد فشل بروتوكول باريس الاقتصادي في تحقيق تحول إيجابي للاقتصاد الفلسطيني، أو تصحيح الخلل التاريخي الناجم عن إرث الاحتلال؛ لأن العلاقة الاقتصادية لم تخضع لقوانين السوق الطبيعية، بل لسياسات الحكومات الإسرائيلية التي وجهت عمل آليات السوق لصالح المصالح الإسرائيلية على حساب المصالح الفلسطينية، وذلك عبر سلب الموارد، ومنع التنمية، وتقييد النشاط الاقتصادي وحركة الأفراد والبضائع، وتشويه سوق العمل الفلسطيني بامتصاص العمالة. وقد فاقم هذا الوضع تشوه البنية الاقتصادية الفلسطينية، وبخاصة مع تصاعد وتيرة العنف في الضفة الغربية بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية المتطرفة العام 2022، ما دفع الاقتصاد الفلسطيني نحو حالة "اقتصاد الحرب والصمود والمواجهة"، وأدى إلى تراجع اقتصادي حاد، وتقويض مقومات الدولة والسيادة والتنمية الفلسطينية.

لخص الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "آثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية" حجم الصدمات العميقة التي تكبدها ذلك الاقتصاد الهش والمجتمع الصامد جراء عامين من حرب الإبادة المدمرة، التي تخوضها دولة إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية على حد سواء، وإن اختلفت وتيرة العدوان وكثافته ووسائله بين تلك المناطق. يرصد هذا الفصل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الأراضي الفلسطينية أثناء الحرب، معتمداً على أحدث التقارير والإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية والدولية، حيث يتتبع أوضاع الخدمات الأساسية في قطاع غزة، والتغيرات الديموغرافية، واستراتيجيات البقاء، والصمود. لقد أدت الحرب على قطاع غزة، إلى تدمير السواد الأعظم من الأنشطة الاقتصادية متسببة بأضرار جسيمة على المستويين المعيشي والاجتماعي، إضافة إلى كارثة النزوح الداخلي التي جعلت جزءاً كبيراً من النازحين يبحثون عن مأوى في ظروف مزرية، رافقها نقص حاد في الخدمات الأساسية والغذاء والماء والوقود، ما فاقم الأوضاع، وكشف عن هشاشة النظام الصحي والخدمي، وغياب خطط الطوارئ، الأمر الذي يتطلب تدخلاً دولياً فورياً لإعادة هيكلة الإغاثة، وضمان الكرامة الإنسانية.

على الرغم من أن المشهد يبدو أقل فظاعة في الضفة الغربية، فإن الاحتلال شدد من قيوده، المشددة أصلاً، على الحركة والتنقل، وحظر الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، وقام باستقطاعات جائرة من أموال المقاصة. أدت هذه الإجراءات إلى تقليص التجارة، وارتفاع البطالة، وتراجع الطلب المحلي، وتعميق العجز المالي للسلطة الفلسطينية، وشل قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، وبخاصة دفع الرواتب، ما عمق التشوهات الهيكلية في الاقتصاد المحلي. كما تناول هذا الفصل، أيضاً، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية جراء الحصار والضغط الاقتصادي بعد العدوان.

أما الفصل الثالث والختامي الذي يحمل عنوان "الاقتصاد الفلسطيني بين الصمود تحت الاحتلال والبقاء أمام الإبادة"، فقد حاول استخلاص أول الدروس في الاقتصاد السياسي الفلسطيني الجديد، الذي يعطي الاستدراك المناسب والدقيق لما تغير منذ العام 2023، وبخاصة في المشهد السياسي والافتراضات بين ما هو واقعي ومحتمل. وتضمن هذا الفصل تقدير حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القادمة وشكلها، مميّزاً بين ما هو مهم وما هو الأهم. وقد استنتج هذا الفصل أنه عبر عقود الاحتلال كافة، كان مسار التنمية الفلسطينية معطلاً ومقوضاً بفعل سياسات الاحتلال التي شوهت هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وجعلته تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي من خلال السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الموارد الفلسطينية بمختلف مكوناتها. وهذا هو نهج السياسات الإسرائيلية طوال العقود السابقة، وعشية حرب الإبادة وبعدها؛ نهج يقوم على التدمير والتهجير من منظور عقيدة الاقتصاد السياسي بحسب الأيديولوجيا الإسرائيلية. فقبل الحرب، انتهجت إسرائيل سياسة الاحتواء غير المتكافئ بكل ما تحتويه من ممارسات مانعة للتنمية الفلسطينية، كاستراتيجية مستدامة للتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني عبر العقود الماضية، مع التركيز على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتقطيع الضفة إلى معازل، ومنع التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية، لمنع أي تطور اقتصادي فلسطيني. في حين تشير التطورات في المشهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني، إلى خوض الاقتصاد الفلسطيني حرباً اجتماعية-اقتصادية ضمن واقع "الأبارتهايد"، ما يفرض أجندة حقوقية واقتصادية وسياسية مغايرة تماماً لما كان سائداً، ويؤكد أن الطريق لا يزال طويلاً نحو التحرر الوطني أو الاقتصادي الاجتماعي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والسياق الاقتصادي ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023

1-1 مقدمة: الإطار المفاهيمي والسياق الاقتصادي

يستعرض الفصل الأول من هذه الدراسة التأسيسية، التي تُقدم رواية محدّثة للمعضلة التنموية الفلسطينية في أعقاب حرب الإبادة، الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، إلى جانب الأسس الرئيسية لنهج السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود السابقة لحرب الإبادة على قطاع غزة. ويعتمد هذا الفصل على مراجعة وتحليل الدراسات الدولية والمحلية، والبيانات الإحصائية الرسمية، مركزاً على الاقتصاد السياسي من منظور علمي وتطبيقي، مع إبراز البعد الاستعماري السلوكي للسياسات الاقتصادية الاحتلالية وآثارها التراكمية حتى السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويؤسس هذا الفصل قاعدة لفهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة للحرب، ويمهد لبلورة مقاربات جديدة للاقتصاد السياسي للتنمية الفلسطينية في الفصول اللاحقة.

1-1-1 الإطار المفاهيمي والعلمي للاقتصاد السياسي من منظور سلوكي

تتعدد التعريفات الأكاديمية للاقتصاد السياسي من حيث المفهوم والمقاصد والمناهج، كما تختلف الغاية من تدريسه ضمن العلوم الإنسانية بحسب التصنيف الجامعي، فبعض الجامعات تدرجه ضمن أقسام الاقتصاد، وأخرى ضمن أقسام القانون، أو السياسة والاقتصاد. وتبرز هذه التعددية في تباين الغاية، فإذا كانت السياسة تركز على مسائل الحكم والأنظمة السياسية، فإن الاقتصاد يعنى بكيفية استغلال الموارد والثروات الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية. غير أن هذا التصور الاقتصادي يقوم على افتراض ظروف طبيعية وعلاقات متكافئة بين الدول نادراً ما تتحقق. ويمكن اختزال تعريف الاقتصاد السياسي على النحو التالي:

عرّفه ويليام ستانلي جيفونس بأنه علم يبحث في ثروة الشعوب، والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به، لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر المستطاع، وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله (جيفونس، 2015). فالاقتصاد السياسي: علم يبحث في تحقيق إشباع حاجات المجتمع أو الدولة بطريقة قائمة على الحصول على ما يلزم لأبناء المجتمع من حاجاتهم، عن طريق استخدام السياسة في إقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل، وعدم التبعية السياسية أو النقدية أو الاقتصادية، وتحقيق الاستقلال في الرأي السياسي والاقتصادي. تشير هذه التعاريف إلى أنه علم يُرشد الدولة والمجتمع إلى الحكمة والتبصر بالأمور الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، لإشباع الحاجات والتطلعات العامة.

القانون والاقتصاد والسياسة عبارة عن مصطلحات متعددة الأبعاد يكثر تداولها في عصرنا هذا، ولها آثار واسعة النطاق على حياة الناس والعلاقات بين الدول. فلا يوجد اقتصاد دون تدخل القانون لضبط نشاطه وتنظيم أدواته، ولا توجد سياسة دون خطة اقتصادية ترسمها السلطات المختصة في الدولة. ولهذا، أصبح الاقتصاد مصطلحاً أساسياً في حياة الشعوب وعلى المستويات كافة، حيث يتداخل مع أعلى القرارات السياسية وصولاً إلى أصغر المعاملات اليومية.

1-1-2 انحراف غايات الاقتصاد السياسي عن مساره الاقتصادي في عصر العولمة

أضحت العولمة لدى كثير من الدول نهجاً اقتصادياً وسياسياً للسيطرة على الشعوب واستغلال قدراتها لصالح القوى الكبرى. وأكثر ما يخدم هذا التوجه هو الفكر الاقتصادي النيو ليبرالي عبر نهج الرأسمالية وأدواتها التكنولوجية تحت غطاء ليبرالي يطلق العنان للسوق مع تدخل موجه وذكي من الدول الكبرى يضمن نموها على حساب الأطراف الأخرى. في هذا السياق، يمكن فهم التوجه الأمريكي والإسرائيلي الاستعماري كمشروع مغلف بخطاب أخلاقي ليبرالي زائف. وقد لخص أحد الصحفيين الأميركيين المخضرمين هذا المعنى بقوله: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة. في الماضي، كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء" وهذا التعبير يختزل جوهر الاقتصاد السياسي السائد في العقود الأخيرة من هذا القرن (الكفري، 2004).

استخدمت القوى المهيمنة السياسة والقانون، محلياً ودولياً، لتبرير ممارساتها الاقتصادية ضد الدول الأخرى، في انحراف واضح عن الأهداف النقية والأصلية للاقتصاد السياسي. فقد تحول هذا الحقل إلى أداة تُسخر لخدمة الأهواء والمصالح السياسية الأحادية، حيث لم يعد يقتصر على دراسة وتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية وسلوكيات العلاقات ما بين الدول فحسب، بل على توجيه السياسات الاقتصادية نحو أهداف استعمارية. وهذا مفهوم مختلف تماماً عن المنحى العلمي للاقتصاد السياسي الذي يفترض أن ينظم العلاقات الدولية أو الثنائية على أساس الندية والتكافؤ. وهكذا خرج الاقتصاد السياسي من نطاقه الأكاديمي ليدخل في حيز لا أخلاقي، وضمن مطامع مدمرة للطرف الأقوى، ومغلف بخطابات ومفاهيم جديدة مثل الليبرالية، والنيو ليبرالية، وإجماع واشنطن، أو ما بعد إجماع واشنطن، وغير ذلك من المفاهيم التي تحمل دلالات اقتصادية، ولكنها تخفي مطامع سياسية أحادية. ويجسد هذا الانحراف، بوضوح، الاقتصاد السياسي الصهيوني الذي يوجه آلة الإبادة الإسرائيلية.

1-1-3 الاقتصاد السياسي في سياق استعماري لفلسطين

تميّز الأدبيات السياسية والاقتصادية بين المشروع الإمبريالي ومشروع الاستيطان الاستعماري؛ إذ إن الأول يعتمد على القوة العسكرية لتحقيق مكاسب اقتصادية من دون استيطان الأراضي واحتلالها بالقوة، بينما يقوم الثاني على احتلال فعلي واستيطان دائم يفضي إلى تشريد السكان الأصليين أو إخضاعهم بالقوة أو تحويلهم إلى أقلية سكانية بفعل سياسات التهجير القسري والإبادة. ومن هنا تتبلور الأيديولوجية الهجينة لدولة الاحتلال التي تمزج بين البعدين الإمبريالي والاستيطاني الاستعماري في آن واحد (أبو زاهر وآخرون، 2015). ويترتب على ذلك إخضاع الشأن الاقتصادي لمقتضيات المشروع الاستيطاني، إذ يتم استغلال كافة الوسائل والتدابير المؤثرة على الظواهر الاقتصادية لتعطيل مصلحة الطرف الواقع تحت الاحتلال وخدمة المحتل. وعليه، يُسخر النهج السياسي والاقتصادي لتنظيم وتوجيه العلاقات الاقتصادية المتشابكة، بما يخدم مصالح دولة الاحتلال. ويتجلى هذا بوضوح في الحالة الفلسطينية؛ إذ مارست إسرائيل على مدى عقود من الزمن قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، سياسات ناعمة وأخرى عنيفة، أدت إلى تدمير الاقتصاد المحلي عبر نزع الملكية ومصادرة الأراضي، والسيطرة على المياه، ومنع التمدد العمراني، واستغلال الموارد، وتقييد النشاط الاقتصادي الفلسطيني وتعطيله (Tartir et al., 2021).

1-2 الإطار النظري والعملي للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر

من منظور اقتصادي، أقل ما يقال لتوصيف العلاقات بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين بأنها علاقة تبعية بالكامل. ضمن هذا التوصيف التأسيسي، فإن مفهوم التبعية وواقعها يشيران إلى علاقة غير متكافئة وغير عادلة تعتمد فيها الدول الأقل تقدماً على الدول المتقدمة في المعرفة التقنية والصناعية، وفي اتباع سياساتها الاقتصادية والتجارية. فالتبعية مفهوم مركب، غالباً ما يحمل أو ينطوي على دلالات سلبية، وهو ما توضحه نظرية تبعية المسار، وتأثير قوى الانتشار والاستقطاب، وبخاصة عندما تكون تبعية اقتصادية أحادية الاتجاه ذات أثر سلبي (Krueger, 1998; Krugman & Obstfeld, 1993). ويقدم راؤول بريبيش¹ في سياق التنمية إطاراً لفهم التبعية الاقتصادية عالمياً بوصفها انعكاساً لبنية العلاقات بين الدول ومستوى تقدمها الاقتصادي وقوتها السياسية والعسكرية (البطراوي، 2016).

من الصعب جداً الوصول إلى تعريف واحد أو ثابت للتبعية الاقتصادية، وبخاصة في عالم معولم. وفي هذا السياق، يقدم سانتوس (Santos, 1970) تعريفاً مختصراً للتبعية الاقتصادية بأنها الحالة التي يكون فيها "اقتصاد معين محكوماً بنمو وتوسع اقتصاد آخر". في تقديرنا، لم يقصد سانتوس في تعريفه هذا القوة الاحتلالية والإكراه، بل أشار إلى السياسات غير المباشرة التي تقود هذه التبعية. لكن هذا التعريف لا ينطبق على الحالة الفلسطينية، بسبب الأثر السلبي الذي يعانيه الاقتصاد الفلسطيني جراء تلك التبعية، ففي السياق الفلسطيني يمكن الحديث عن "تبعية عميقة للاقتصاد الإسرائيلي، نشأت بفعل القوة، وسياسات الاحتلال التدميرية تجاه البنية التحتية والاقتصادية الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال الطويلة، وسيطرته على الموارد والمعايير الفلسطينية" (ماس، 2022). أما الجانب الآخر للتبعية، فيتمثل في خضوع الاقتصاد الفلسطيني لإطار السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، والقيود المفروضة على واضعي السياسات الفلسطينيين في إطار غياب السيادة، وضيق الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الفلسطينية.

خلال العقود الماضية، ظهرت العديد من الدراسات التي فسّرت طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، وصنّفها ضمن أطر ومناهج نظرية مختلفة، ويمكن تلخيص أبرزها في نظريتين: نظرية التقارب والاستقطاب (Convergence and Polarization)، ونظرية تبعية المسار (Path Dependence). ووفقاً لهاتين النظريتين، فإن العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي هي علاقة تبعية بين اقتصادين متجاورين: الأول كبير ومتطور وغني، والثاني صغير، ومتأخر، وفقير. يحتاج أصحاب هذه النظرية بأن هذا النوع من العلاقات يترك، على المدى البعيد، "تأثيراً إيجابياً وتقدمياً في الدول الأقل تطوراً" (Roy, 2016)؛ إذ يفترض أن يحدث تقارب (Convergence) بين الاقتصادين نتيجة ما يعرف بتأثير اللحاق بالركب (Catch-Up Effect). أي أن الاقتصاد الصغير يستفيد من مزايا الاندماج مع الاقتصاد الأكبر، لكن على حساب تراجع بعض قطاعاته نتيجة تعارض القوى المؤثرة، فديناميكية إدماج اقتصادين مختلفين هيكلياً، تنتج قوتين متعارضتين تؤثران على نحو غير متكافئ في الاقتصاد الأصغر، وتتحكمان في عملياته الإنتاجية (UNCTAD, 2006a). تتمثل قوى الانتشار في القرب الجغرافي من سوق كبيرة، وانتقال التكنولوجيا والمعرفة من الاقتصاد المتقدم إلى الأقل تطوراً، إضافة إلى المشاريع المشتركة وعلاقات التعاقد من الباطن. وفي المقابل، تؤدي قوى الاستقطاب إلى اندثار العديد من الصناعات في الاقتصاد الصغير، وهجرة جزء كبير من قوة العمل إلى الاقتصاد الكبير (Naqib, 2002).

¹ يركز بريبيش في نظريته على أن الدول النامية تُعاني من التخلف بسبب علاقة التبعية الاقتصادية مع الدول المتقدمة، حيث تتحول الموارد من الدول الطرفية الفقيرة إلى دول المركز الغنية، ما يساهم في إثراء هذه الأخيرة على حساب الأولى. وقد ساهم في وضع أسس نظرية التبعية التي تعتبر رداً على النظريات التقليدية في التنمية.

يُفترض وفقاً لنظرية التقارب والاستقطاب أن تسود تأثيرات قوى الاستقطاب السلبية خلال المرحلة الأولى من العلاقة بالنسبة للاقتصاد الصغير، بسبب عدم قدرة صناعاته على منافسة الصناعات المتقدمة والكبيرة للاقتصاد المجاور. وكذلك "لأن رأس المال والعمل سيهجران الاقتصاد الصغير طلباً للأرباح العالية والأجور المرتفعة في الاقتصاد الكبير" (النقيب وعطياني، 2003). أما على المدى البعيد، فتفترض النظرية أن قوى الانتشار المتمثلة في انتقال التكنولوجيا الحديثة من الاقتصاد المتقدم إلى الاقتصاد المتأخر، والمشاريع التجارية والإنتاجية المشتركة، ستعمل على تنمية الاقتصاد الصغير وتطويره، وتحقيق تحسن في مستويات الدخل والمعيشة فيه. استند العديد من الباحثين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين إلى هذه النظرية، في أن النمو الاقتصادي الفلسطيني لم ينتج عن عملية انتقال التكنولوجيا أو الابتكار أو اقتصاديات الحجم (Dessus, 2004; Breman, 1976; Kleiman, 1992; UNCTAD, 2006a)، ومن الصعب إيجاد أدلة كافية وذات دلالة على المستوى الكلي تدعم فرضية التقارب والاستقطاب على المدى الطويل وخلال العقود الخمسة الماضية.

فيما يخص نظرية تبعية المسار، توضح روي (2016) مفهوم الإفقار التنموي لتوصيف النهج الاقتصادي الإسرائيلي تجاه قطاع غزة، وتعرفه على أنه "التدمير المنهجي المتعمد لاقتصاد محلي على يد قوة مهيمنة" (Roy, 2016). وهو نهج يهدف إلى ضمان "عدم قيام قاعدة اقتصادية تدعم وجوداً محلياً مستقلاً"، وكانت حصيلته تنمية غير متوازنة ومتعثرة وتابعة (النقيب، 2003; 2004; Dessus, 2004; Arnon et al., 1997; World Bank, 1993) أو متخلفة (Samara, 1989) أو نكوصاً تنموياً (Roy, 2019).

1-2-1 خلاصة التأثيرات السلبية المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني

يبين الشكل 1-1 اتساع فجوة الدخل بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي خلال العقدين الماضيين. ويأتي هذا الاتساع بعد فترة (1967-1985) التي شهدت نمط تقارب بطيء؛ إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى 15% مقارنة مع نظيره الإسرائيلي العام 1980، بعد أن كان يشكل 9% فقط العام 1968 (النقيب وعطياني، 2003)، وهو ما يتسق مع ما تفترضه نظرية التقارب (UNCTAD, 2006a). غير أن ذلك ترافق مع نكوص عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية (Roy, 2019).

يُقرُّ أرنون وآخرون (1997، 2007) بأن الاحتلال الإسرائيلي حدد مسار التنمية الفلسطينية عبر قناتي العمل والتجارة، ما أدى إلى "تنمية غير متوازنة" نتيجة إعاقة سلطات الاحتلال المتعمدة أو غير المتعمدة لقدرة الفلسطينيين على بناء قاعدة إنتاجية متوازنة (فرسخ، 2010). فقد خلقت تبعية العمالة الفلسطينية في إسرائيل اختلالات في سوق العمل، وارتفاعاً مصطنعاً في الأجور، وهو ما يتماثل مع أعراض "المرض الهولندي" (النقيب، 1997؛ Agbahey, 2018; UNCTAD, 2006b)، مؤكداً على دور العمل في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني كشرط للتبعية. ويصف ميرون بنفنستي هذه النتيجة الاقتصادية المزدوجة: بالازدهار/الثراء الفردي والكساد/الإفقار الوطني/الشعبي (Benvenisti, 1984; 1987).

منذ العام 1967، اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بكونها "علاقة استعمارية ذات طابع إحلالي-إجلالي" (Naqib, 2002)، حيث سعى المنطق الاستيطاني إلى "حل المجتمعات الأصلانية" والسيطرة على الأرض والموارد. وقد طغت قوى الاستقطاب بفعل السياسات الإسرائيلية التوسعية التي استهدفت سلب الاقتصاد الفلسطيني من مقوماته الإنتاجية، وتغيير هيكله القطاعي والمكاني. وصاحب ذلك تراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع تقادم

في حجم التقلبات الاقتصادية وتكرارها، وتقلص القدرة على امتصاص الصدمات (مسيف وقزمار، 2020). لم يشهد نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي أي تحسن نسبي مقارنة بنظيره الإسرائيلي بين العامين 2000 و2019، واتسم الاقتصاد الفلسطيني بالانكشاف التام والاعتماد على إسرائيل في مجالات حيوية، مع السيطرة الكاملة للاحتلال على الحدود، وتقييد سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية. ما هو أكثر دلالة في تحليل الأداء الاقتصادي الإسرائيلي-الفلسطيني المقارن خلال العقود الثلاثة الماضية، أنه بعكس النظرية التجارية الكلاسيكية، وعكس افتراضات إنشاء شبكة اتحاد جمركي في العام 1994، فإن التقارب (Convergence) بين الاقتصادين لم يحدث، بل إن الفجوة توسعت (Divergence)، في سياق موازين القوى الاقتصادية والسياسية التي تتحكم بها منظومة الاستعمار الاستيطاني. إن إدراك هذه التبعية المتراكمة الناتجة عن سياسات الاحتلال وأفعاله على أرض الواقع، يمثل الخطوة الأولى نحو الخروج من هذا المسار، حيث لا تزال هياكل الحقبة الاستعمارية تعيق النمو بعد عقود من إنشاء السلطة الفلسطينية.

1-2-2 مفاصل السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية منذ العام 1967-2023

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية "سياسة نكوص تنموي"، مبنية على الاحتواء البنوي للاقتصاد المحلي الفلسطيني، وذلك على عكس نظرية التقارب والنمو غير المتوازن. ويرى باحثون أن الأيديولوجيا السياسية الإسرائيلية الراضية للسيادة الفلسطينية شكلت سياساتها الاقتصادية (Roy, 2016). سعت إسرائيل من خلال دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتصادها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، وإعاقه تطور اقتصاد فلسطيني منافس يمكن أن يؤسس لاستقلال سياسي ناجح، وتحقيق تحسن في مستويات الدخل والمعيشة في الأراضي المحتلة (فرسخ، 2010) بهدف تهدئة البيئة السياسية والأمنية وضبطها، إلا أن ذلك لم يتحقق بدليل قيام العديد من الانتفاضات الفلسطينية، وشن إسرائيل حروباً متتالية على قطاع غزة.

توطدت عملية الدمج والإلحاق والتبعية خلال فترة الاحتلال المباشر (1967-1993)، واستمرت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد أخضعت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم العسكري منذ 11 حزيران 1967، وأصدر الحاكم العسكري ما يزيد على 1800 أمر عسكري لإدارة المناطق بما يتماشى مع المصالح الإسرائيلية. وفي العام 1981، تم إنشاء ما يسمى بالإدارة المدنية، إلا أن الحاكم العسكري بقي السلطة العليا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تركزت السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والسياسية في عدد من المحاور المفصلية، ومنها:

• الاستيطان ومصادرة الأراضي والسيطرة على المياه

في تموز العام 1967، طرح وزير العمل الصهيوني، آنذاك، مشروعاً للتسوية الإقليمية عرف باسم مشروع ألون، الذي ركز على استمرار التوسع الاستيطاني منذ العام 1967 وحتى العام 2023 (ماس، 2022)، ووضعت إسرائيل منذ بداية الاحتلال 1967 خطاً لاستيطان الضفة الغربية، بدءاً من خطة ألون،² عبر الإبقاء على الأغوار والحدود الجنوبية للضفة الغربية مع الأردن ومنطقة "عتصيون" تحت السيطرة الإسرائيلية (Ariel et al., 2022).

وبحلول أيار 1968، كانت السلطات الإسرائيلية قد أتمت مسحاً للأراضي وتصنيفها إلى أراضي خاصة، وأراضي دولة، وأملاك غائبين. وقد وضعت إسرائيل يدها على كافة أراضي الدولة المقدرتها بنحو 525,000 دونم، أو

² يغال ألون (1918-1980) كان قائداً عسكرياً وسياسياً إسرائيلياً بارزاً وعضواً في حزب العمل.

10% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، و430,000 دونم من أملاك الغائبين. وفي العام 1980، أصدر الحاكم العسكري قراراً بتغيير تعريف أراضي الدولة، لتشمل كافة الأراضي غير المزروعة وغير المسجلة. وأصبحت بذلك 39% من أراضي الضفة الغربية وحوالي 30% من أراضي قطاع غزة مصنفة كـ"أملاك دولة". ويقدر بنفستتي أن هذه النسبة وصلت إلى 50% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول التسعينيات.

وأخذت حركة "غوش إيمونيم"، التي تأسست العام 1974، على عاتقها "تفعيل" المشروع الاستيطاني، وبدأ العمل على تشريع الاستيطان الرسمي (1977-1992) فور صعود اليمين الإسرائيلي للمرة الأولى للحكم، حيث بدأ برعاية الاستيطان ودعمه في جميع أنحاء الضفة الغربية. في هذه الفترة، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ستة مجالس استيطانية، وتطوير تنظيم الحكم المحلي لها. صادر الجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة حوالي 16% من أراضي الضفة الغربية وحوّلها إلى "أراضي دولة"، وخصّصت لاحقاً للاستيطان المدني (Norwegian Refugee Council, 2012). لعبت منظمات مثل "غوش إيمونيم"،³ و"أمناه"،⁴ ودائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية،⁵ ومجلس "يشع"،⁶ أدواراً مهمة في هذا السياق. وفي العام 1975، بلغ عدد المستوطنين نحو 4000 مستوطن (Peace Now, 2025). وفي العام 1992، وصل عدد المستوطنين إلى حوالي 105000 مستوطن. وعند توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، كان هناك حوالي 128 مستوطنة في المنطقة "ج"، موزعة على ستة مجالس استيطانية، ولاحقاً تأسست منظمة "ريفايم" العام 2006، التي كانت لها أجندتان: (1) منع إقامة دولة فلسطينية؛ (2) تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، (حباس، 2024). في العام 2022، وصل عدد المستوطنين إلى نحو 470 ألف مستوطن، يعيشون في نحو 364 مستوطنة (نحو 146 مستوطنة إسرائيلية رسمية، ونحو 218 مستوطنة غير رسمية، تسمى بؤرة) (Peace Now, 2025).

أما بالنسبة للمياه، فطالما سعت إسرائيل لسرقة الحقوق المائية الفلسطينية. فمنذ العام 1964، شرعت إسرائيل باستغلال مياه حوض نهر الأردن دون مراعاة حقوق الدول المشاركة في النهر وفقاً للقانون الدولي حسب "خطة جونستون 1955". وبعد احتلال الضفة العام 1967، احتلت إسرائيل نهر بانياس السوري الذي يغذي نهر الأردن وهضبة الجولان الغنية بالمياه، ولاحقاً حالت الأوامر العسكرية ونظام التصاريح دون حفر أي آبار جديدة أو تطوير البنية التحتية لجمع مياه الأمطار أو حتى صيانة الآبار الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقول الخبير "كليمنز" أنه لم تحفر أي آبار جوفية "عميقة" للفلسطينيين منذ احتلال الضفة العام 1967، وبذلك فرضت إسرائيل سيطرتها على إمدادات المياه في الضفة والقطاع، وسيطرت على 75% من موارد المياه في الضفة الغربية.

• تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل

كان تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل نقطة البداية في ربط اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي. وسوّقت إسرائيل هذه المساعي على أنها تعبير عن رغبتها في مساعدة الفلسطينيين و"ضبطهم".⁷

³ "غوش إيمونيم" (كتلة الإيمان) هي حركة دينية صهيونية تأسست العام 1974، عقب حرب 1973، على يد مجموعة من القادة اليهود التوراتيين المتطرفين.

⁴ "أمناه" منظمة استيطانية تأسست العام 1978 كذراع عملي لحركة "غوش إيمونيم" بهدف تطوير المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

⁵ دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، هي وحدة تنفيذية رئيسية لتطوير المستوطنات اليهودية في إسرائيل والأراضي المحتلة.

⁶ مجلس "يشع"، أو مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، تأسس العام 1980 بقيادة يسرائيل هارنيل. يُمثّل المجلس المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس)، ويعمل على تعزيز التوسع الاستيطاني، والدفاع عن شرعية المشروع الاستيطاني.

⁷ يقول شلومو غازيت، المنسق الأول لوزارة الدفاع في المناطق المحتلة (1967-1974): بينما تشجع البطالة وأجواء الأزمة السكان على الانخراط في نشاطات تخريبية، فإن التشغيل الكامل والاقتصاد المزدهر يشبط ذلك. أما موشيه دايان فيقول: "ليس هناك شيء أكثر اشتراكية مما تقوم به إسرائيل، أن تسمح للفلسطينيين من غزة بتأمين قوت يومهم (gain his bread)، والحصول على تعليم، وربما الحصول على منزل" (Arnon, 1997).

ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من 5,800 عامل في أيلول 1968 إلى 18,000 عامل في تموز 1969، ووصل إلى أكثر من 60,000 عامل العام 1973. وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أنه بحلول بداية التسعينيات كان قرابة ثلث القوى العاملة الفلسطينية يعمل في إسرائيل (فرسخ، 2010). من ناحية العرض، أدى استيعاب إسرائيل جزءاً كبيراً نسبياً من اليد العاملة الفلسطينية إلى تقليص حجم العمالة المتاحة في السوق المحلية. وبما أن معدل أجور العاملين في إسرائيل كان أعلى بشكل ملحوظ من المعدل في الاقتصاد المحلي، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف التوظيف المحلية دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية، ما خلق تشوهاً في سوق العمل لا يزال قائماً إلى يومنا هذا (UNCTAD, 2009).

ساهمت تحويلات العاملين في إسرائيل في تعزيز الاستهلاك للسلع الإسرائيلية، ويُشبهه فضل النقيب تأثير تحويلات العاملين في إسرائيل بتأثيرات المرض الهولندي في الاقتصاد (Dutch Disease) (UNCTAD, 2006b)، فقد أظهر مسح لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) العام 1984، أن نصف السلع التي بدأت الضفة الغربية وقطاع غزة باستيرادها من إسرائيل، كان لها بديل يصنع محلياً، ولكن توقف تصنيعها بحكم المنافسة غير المتكافئة مع السلع الإسرائيلية (UNIDO, 1984).

• نظام تجاري جبري وغير متكافئ

أعدت إسرائيل هيكله شروط التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية، إذ حددت السلع الفلسطينية المسموح بتصديرها إلى إسرائيل، بينما سُمح للإسرائيليين بتصدير ما يشاؤون إلى السوق الفلسطيني، إضافة إلى فرض تعرفه خارجية حددها الإسرائيليون من جانب واحد. كما منعت إسرائيل الفلسطينيين من استيراد العديد من السلع التي صنفتها على أنها مزدوجة الاستخدام، والعديد من هذه السلع تعتبر محورية في قطاعي الصناعة والزراعة، ما أضعف هذه القطاعات، وحدّ من كفاءتها وقدرتها على المنافسة والتوسع. وأصبح هناك اعتماد مفرط على إسرائيل كشريك تجاري شبه وحيد، فقد بلغت حصتها من الواردات الفلسطينية مطلع التسعينيات 90%، أما حصتها من الصادرات فكانت 85%، ما فاقم مدى تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالقرارات والسياسات الإسرائيلية (UNCTAD, 2006b). كما خسرت المنتجات الفلسطينية، وبخاصة الزراعية، أسواق التصدير التقليدية لها نتيجة القيود الإسرائيلية، واتسع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي (ماس، 2019; UNCTAD, 2009; UNCTAD, 2006b).

• نظام إدارة اقتصادي مُقيد وقائم على النهب

فرضت سلطات الاحتلال على الضفة والقطاع اتحاداً نقدياً، وأصبحت عملتها (الليرة آنذاك) عملة التداول التجاري إلى جانب الدينار الأردني. قامت بموجب الأمر العسكري رقم (7) العام 1967 بإغلاق جميع المصارف العاملة في الضفة والقطاع، ونقلت جميع أرصدها البالغة 2.3 مليون دولار إلى حسابات باسم تلك المصارف في بنك إسرائيل. في المقابل، سُمح للمصارف الإسرائيلية بالعمل في الضفة والقطاع. فقامت 6 منها بافتتاح 36 فرعاً (وكالة قدس نت للأخبار، 2020). ولم تسمح إسرائيل للفلسطينيين أو الأجانب بشراء أسهم أو الاستثمار في هذه البنوك (فرسخ، 2010). كما فرضت قيوداً مشددة على التحويلات المالية والشخصية، وبخاصة بعد العام 1981. علاوة على ذلك، فقد قامت السلطات العسكرية، ومن بعدها الإدارة المدنية، بتقييد رخص البناء والاستثمار والحق في السفر، وأصدرت أكثر من 450 أمراً عسكرياً يتعلق بهذه الجوانب خلال الفترة 1967-1980.

فرضت إسرائيل ضريبة القيمة المضافة العام 1981، فيما شكلت الرسوم الجمركية والتعرفة على السلع المستوردة نصف ما دفعه الفلسطينيون من ضرائب خلال تلك الفترة، لتؤول عائداتها إلى الخزينة الإسرائيلية. وقد مثلت هذه الإيرادات 12-21% من الناتج المحلي الفلسطيني بين 1970-1987 (UNCTAD, 1993). في المقابل، لم يتجاوز الإنفاق على التنمية في الأراضي الفلسطينية 3.5% من الناتج المحلي (World Bank, 1993).

مثلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الفترة 1987-1993 مرحلة مميزة في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل عام، حيث أصبح الفلسطينيون يعتمدون على الذات بشكل أكبر، وزادت إنتاجيتهم المحلية في سياق اقتصادي وطني يتطلع إلى التحرر (طبر، 2013). ويعزى هذا التحسن إلى سببين رئيسيين: الأول هو تبني القيادة الموحدة للانتفاضة مفاهيم الاعتماد على الذات وتعزيز الاقتصاد المنزلي ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والثاني هو توقف الضفة الغربية لحد كبير عن استيراد أي مواد غذائية من إسرائيل بعد مرور عام على الانتفاضة، وأصبحت تنتج كل حاجتها من الدخان والمشروبات والأحذية، ونسبة كبيرة من الملابس والأثاث (النقيب، 1997). تقدر خسائر إسرائيل -بحسب الأونكتاد والنقيب ومصادر أخرى- خلال العام الأول من الانتفاضة بحوالي مليارٍ دولار، أي ما يعادل 3-4% من ناتجها المحلي الإجمالي في ذلك العام.

حاولت إسرائيل إفشال المساعي الاقتصادية الفلسطينية باستخدام أدوات العقاب الجماعي، وفرضت في العام 1988 قيوداً على تصدير المنتجات الزراعية، علاوة على نظام الإغلاق ومنع التجول وإتلاف المحاصيل وإغلاق المؤسسات الفلسطينية (النقيب، 1997). ونتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بأكثر من الثلث بين العامين 1987-1990 (35% في الضفة الغربية، و40% في قطاع غزة)، وارتفعت نسبة البطالة إلى نحو 50% بحلول العام 1990.

بداية التحول الجوهري للعمالة، عندما قامت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني 1991 بإلغاء تصريح الخروج العام لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ووافق ذلك منح تصاريح لإقامة بعض المصانع في قطاع غزة، وإقامة مناطق صناعية كخيار اقتصادي جديد. كان الهدف الاستراتيجي لهذه الخطوات "استمرار تشغيل الفلسطينيين لحساب الإسرائيليين، لكن في غزة بدلاً من تل أبيب" (Roy, 2016). نتيجة لهذه السياسة، تقلص عدد العمال من قطاع غزة في إسرائيل من 80,000 العام 1987 إلى 30,000 العام 1993. واستمرت هذه السياسات تجاه العمال وتقيدت أكثر بسبب الحروب المتتالية على قطاع غزة والإغلاقات المتكررة على الضفة بنفس الوتيرة حتى ما قبل حرب السابع من أكتوبر 2023 الوقت الذي توقفت فيه العمالة الفلسطينية بشكل شبه كامل في إسرائيل بسبب هذه الحرب.

• فصل القدس عن الضفة الغربية اقتصادياً وجغرافياً

منذ العام 1967، استهدفت سياسات الفصل الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني مدينة القدس الشرقية المحتلة، ناهيك عن القيود المفروضة على الحركة. بعد اتفاق أوسلو، قيدت إسرائيل وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس، وهو ما عززته ببناء جدار الفصل العنصري. وقد أدت هذه السياسات إلى فصل القدس الشرقية عن باقي أراضي الضفة الغربية، ما أعاق النشاط التجاري والتبادل الاقتصادي، وتسبب في تراجع الأنشطة الاقتصادية. انخفضت مساهمة القدس الشرقية في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 7% في العام 2022 مقارنة بما يقرب من 15% في العام 1990 (UNCTAD, 1990).

(2014). كما حصل تحول في هيكل اقتصاد القدس، حيث أصبح 90% من أصحاب المحال التجارية في القدس الشرقية يعتمدون على السياحة وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1-2-3 ملخص تأثيرات السياسات الإسرائيلية على هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وأدائه

1-3-2-1 الفترة حتى أوسلو/باريس

أولاً. أصبح نمو الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على الوصول إلى أسواق العمل الأجنبية، فقد استوعبت سوق العمل الإسرائيلية ما متوسطه 40% من إجمالي العمالة الفلسطينية في قطاع غزة، و34% في الضفة الغربية خلال الفترة 1974-1990.

ثانياً. أصبح الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على التجارة مع إسرائيل، ومثلت الصادرات إلى الأردن أقل من 30% من إجمالي التجارة، وكانت الصادرات إلى بقية دول العالم هامشية.

ثالثاً. ضعف القطاعات الإنتاجية، حيث انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 33% العام 1970 إلى 16% العام 1991، وانخفضت مساهمته في التشغيل من 38% إلى 13%، وتراجعت نسبة الأراضي المزروعة بنحو 6%. كما اتسم الاقتصاد الفلسطيني بمعدلات تصنيع شديدة التدنّي، حيث ساهمت الصناعة بنحو 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ووظفت أقل من 15% من القوى العاملة.

رابعاً. تسببت القيود الإسرائيلية في خنق فرص التطور الصناعي، وأصبحت معظم فرص توسعها محصورة من خلال التعاقد من الباطن مع وسيط إسرائيلي، وكان الاقتصاد الفلسطيني لا يولّد أكثر من ثلثي دخله القومي. في المقابل، شهدت الفترة 1977-1989 إنشاء خمسة مراكز استيطانية صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل أريئيل، وبرقان، وعطروت، وميشور أدوميم، وكدوميم، حيث تطورت صناعات الملابس، والمواد البلاستيكية، والإلكترونيات.

خامساً. بدلاً من أن يساهم دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل في تشجيع الاستثمار داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تعزيز تأثيرات قوى الانتشار الإيجابية، تحول الدخل إلى مصدر لتمويل الواردات من إسرائيل، ما عمق آثار الاستقطاب السلبية.

1-2-3-2 الفترة ما بين 1993-2023

أدت السياسات الاقتصادية الاستعمارية المتراكمة خلال العقود السابقة إلى إحداث تغيير بنيوي جعل الاقتصاد الفلسطيني مشوهاً وتابعاً لإسرائيل، بحيث لا يمكن إصلاح الخلل الهيكلي في ظل غياب السيادة الاقتصادية والاستقلال السياسي، والسيطرة على الحدود، والحرية في رسم السياسات الاقتصادية.

عند توقيع اتفاق أوسلو في أيلول العام 1993، كان الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً وتابعاً وغير متوازن قطاعياً، وذلك بسبب تراجع القطاعين الزراعي والصناعي ونهب الموارد الفلسطينية الداعمة لهما. ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وتوقيع الملحق الاقتصادي للاتفاقية المعروف ببروتوكول باريس الاقتصادي، أصبح يُنظر "إلى الأراضي الفلسطينية ككيان سياسي واقتصادي مستقل في سياق المناقشات المتعلقة بالأداء الاقتصادي، إلا أن إسرائيل لم تعترف يوماً بأن قيام دولة فلسطينية وتنمية اقتصادها كان أحد المخرجات الضمنية للاتفاق. حتى أن البنك الدولي، وصف، في تقرير صادر العام 2010، اتفاق أوسلو بأنه "كان بالأساس مجموعة من إجراءات

بناء الثقة دون التزام رسمي بدولة فلسطينية" (IEG, 2010). استمرت إسرائيل بالمماطلة في تنفيذ الالتزامات التي وقعت عليها في إطار اتفاق أوسلو، واستمرت في اعتماد سياسة الحصار الاقتصادي والأمني في تعاملها مع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كثفت من توسعها الاستيطاني.

أدت إجراءات الاحتلال خلال الانتفاضة إلى تدمير جزء كبير من منجزات البنية التحتية خلال الأعوام التي سبقت الانتفاضة. وكذلك تراجعت مؤشرات الاقتصاد الكلي وقفزت البطالة إلى مستويات قياسية، بسبب إعادة احتلال مراكز المدن، وفرض المئات من الحواجز العسكرية. وأصبحت المساعدات تتركز على الجانب الإغاثي، وعلى دعم النفقات الجارية في الموازنة، لتمكين السلطة الوطنية من دفع رواتب موظفيها.

قامت إسرائيل منذ العام 2006 بفرض حصار مشدد على قطاع غزة، ومنعت العمالة الفلسطينية من القطاع من دخول إسرائيل، وفرضت قيوداً مشددة على حركة البضائع والأموال من القطاع وإليه، هذا إضافة إلى تعرض قطاع غزة إلى أربع حروب مدمرة متتالية في أعوام 2008، و2012، و2014، و2021. أما في الضفة الغربية، فهذأت الانتفاضة، وتراجعت الاقتحامات، وبدأت الأوضاع الاقتصادية تتجه نحو التحسن، ولكن ساهم الانقسام الفلسطيني في تعزيز التباعد الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان جزء كبير من مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى احتجاز إسرائيل المتكرر لأموال المقاصة وتفاقم الاقتطاعات منها بعد العام 2018.

في الفترة ما بين 2011-2023، شهدت الضفة الغربية حالة "وضع قائم" (Status Quo) يمكن تلخيصها بتوسع زاحف وممنهج للمشروع الاستيطاني في المنطقة "ج"، الأمر الذي زاد عدد المستوطنين بحوالي 150 ألفاً، ليصلوا العام 2022 إلى نحو 470 ألف مستوطن يعيشون في حوالي 364 مستوطنة (Peace Now, 2025). شغلت المناطق المبنية فعلياً للمستوطنات نحو 1.6% من مساحة الضفة الغربية، في حين تغطي المخططات الهيكلية المعلنة لتلك المستوطنات ما يقارب 6% من مساحتها.

الأمال الفلسطينية التي ارتبطت بتوقيع اتفاقيات أوسلو (وملحق باريس الاقتصادي) سرعان ما تلاشت؛ إذ تراجعت المؤشرات الاقتصادية، فيما تواصل التوسع الاستيطاني ونهب الموارد الفلسطينية بشكل منظم، إلى جانب استمرار إسرائيل في تطبيق سياساتها الاحتلالية القسرية، وهو ما حال دون أي إمكانية تنمية فلسطينية حقيقية أو إصلاح هيكل للقطاعات الاقتصادية. وتتجلى سياسات الهيمنة الإسرائيلية وتقليص قدرات الاقتصاد الفلسطيني في تراكم الأحداث السياسية وتشديد القيود الإسرائيلية على الضفة الغربية، واستمرار حصار قطاع غزة وما رافقه من أربع حروب سابقة، وهو ما جعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر ضعفاً وهشاشة، وعمّق الفجوة الاقتصادية بين الضفة وقطاع غزة.

وهنا يجب التأكيد على أن تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني وضعفه منذ العام 2006 كان نتيجة مباشرة لتراجع الأداء الاقتصادي لقطاع غزة، حيث إن المؤشرات الاقتصادية لقطاع غزة بقيت ضعيفة دون أي تحسن ملموس منذ الانقسام وحتى ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. كان قطاع غزة يشكل ثلث الاقتصاد الفلسطيني قبل العام 2006، وبحلول العام 2021، بلغت مساهمته 17% فقط، واستمرت في التراجع إلى 14% العام 2023، هذا على الرغم من أن القطاع يمثل 40% من عدد السكان. هذا التراجع لم يأت نتيجة نمو اقتصادي ملحوظ في الضفة الغربية، وإنما بسبب ضعف الأداء الاقتصادي في قطاع غزة، وتراجعته بسبب الحصار والحروب المتتالية.

أدى هذا التراجع إلى تعميق الفجوة الاقتصادية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مع إسرائيل، تلك الفجوة التي تظهر جلياً في المؤشرات الاقتصادية في الأعوام الثلاثة قبل حرب الإبادة، ومن أبرز هذه المؤشرات:

- شكل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي حوالي 25 ضعف نظيره الفلسطيني بالمعدل بين 2020-2023، و150 ضعفاً مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة.
- وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل إلى 32 ضعف نصيب الفرد في فلسطين العام 2023، و144 ضعفاً مقارنةً بقطاع غزة.
- يزيد معدل البطالة في فلسطين بنحو 21% عن نظيره في إسرائيل، حيث تنخفض الفجوة مع إسرائيل لنحو 13% في الضفة الغربية، وترتفع بشكل كبير إلى 42-46% في قطاع غزة، وهذا يعكس، أيضاً، فجوة في مستويات الفقر والقدرة الشرائية.
- تشكل واردات الضفة الغربية بالمتوسط 89% من واردات فلسطين، وقطاع غزة فقط 11%، وهذه النسبة لا تتناسب مع نسبة سكان قطاع غزة البالغة 40%. أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فبلغت العام 2023 ما يزيد على 1.2 مليار دولار أمريكي، وشكلت صادرات الضفة الغربية حوالي 99% منها، والباقي (1% فقط) لصادرات قطاع غزة.

1-3 الإطار العام للسياسات الإسرائيلية في سياق الاقتصاد السياسي وتداعياته الاستراتيجية السلبية

1-3-1 إخفاق أوسلو وعدم جدوى المعونات الدولية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تبرز دراسة (Tartir et al., 2021) ماهية الاقتصاد السياسي في فلسطين وأهمية مقارنته لفهم التداعيات الاقتصادية من أبعاد سياسية. تناقش الدراسة بعض المفاهيم والأطر الأساسية للاقتصاد السياسي وكيفية فهمه في السياق الاستعماري والتوجهات الدولية والإقليمية، معتبرة أن المؤسسات وعلاقات القوة والصراع الاجتماعي والسياسي تشكل جوهر التحليل. وتؤكد الدراسة على الارتباط العضوي بين السياسة والاقتصاد في فهم الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية والنيو ليبرالية. وفي الحالة الفلسطينية، يكشف الاقتصاد السياسي الدور التاريخي للاستعمار في إنكار التنمية وتقويضها منذ العام 1948، متجاوزاً التفسيرات الاقتصادية البحتة ليدمج اعتبارات القوى والسياسات العسكرية والدولية. كما تظهر الدراسة فشل المعونات الدولية، في ظل غياب السيادة الفلسطينية، في تحقيق تنمية حقيقية أو حد أدنى من السيادة الاقتصادية رغم اتفاق أوسلو.

كما بينت الدراسة الانغماس في بناء مؤسسات صورية والتأثر بإملاءات المانحين، ما رسخ وهماً قاد إلى تهدة قسرية، حيث استخدم الاحتلال أساليب هيمنة عنيفة ثم سيطرة هادئة للتعامل مع الوجود الفلسطيني كتهديد ديموغرافي، بهدف تضيق الخناق على الفلسطينيين وتشجيع الهجرة. هذه التهدة الاقتصادية أضعفت مقاومة أصحاب الحقوق، ما أفاد المستعمر في إخماد الثورات وتقويض أساليب الدفاع.

وتؤكد الدراسة على أهمية تأطير الاقتصاد السياسي الفلسطيني في سياقه الخاص، وإعادة تسمية المفاهيم المضللة مثل "السلام الاقتصادي"؛ إذ تعيق العلاقة المشوهة، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، التحول الهيكلي وتحقيق السيادة والتحرر. وتشير الدراسة إلى أن "المجتمع الدولي" يتبنى ضمناً نموذج "السلام الليبرالي" لحل النزاعات، وهو

النموذج الذي سارت عليه أوسلو وما تلاها من اتفاقيات، متجاهلاً حقيقة أن هياكل الحقبة الاستعمارية لا تزال تعيق التنمية الحقيقية.

لقد فشلت المساعدات الدولية الهائلة، التي تجاوزت قيمتها 44 مليار دولار منذ العام 1993، في تحقيق تنمية فلسطينية مستدامة. بعد ثلاثة عقود من توقيع اتفاق أوسلو، استنتجت الدراسة أن الإصلاح الداخلي في ظل شروط أوسلو غير كافٍ لمواجهة الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية، وأن المقاومة المنظمة وتقرير المصير الفلسطيني ضروريان. فالاحتلال يظل العائق الأساسي أمام السلام والتنمية، وللسياسة دور محوري في جدوى المساعدات، التي يجب أن تهدف إلى تغيير إيجابي، لا إلى تطويع الفلسطينيين وخدمة طرف واحد.

وعلى الرغم من هذه المساعدات، لم يتسن للفلسطينيين بناء أنظمة حماية اجتماعية بسبب ضعف الإمكانيات، وسيطرة الاحتلال على الموارد الحيوية، وعدم التزامه بتحويل مخصصات الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك تحويل الحقوق العمالية الأخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء أزمات اجتماعية، وفاقم من ضعف منظومة الأمان الاجتماعي رغم تزام مشاريع المانحين في هذا السياق، وبخاصة في ظل مؤشرات اجتماعية ضعيفة. يغطي برنامج التحويلات النقدية الوطني التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والمدعوم جزئياً من الاتحاد الأوروبي، 40% فقط من الأسر التي تعيش في فقر مدقع، تاركاً 60% منها دون مساعدة.

يضاف إلى ضعف شبكة الحماية الاجتماعية، عجز السلطة عن تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور، الذي هو بالأصل قليل جداً، ولا يتناسب مع مستوى المعيشة للأسر (524 دولاراً)، علماً بأن نصف العاملين يتقاضون أقل من هذا الحد. ويعكس ذلك أزمات قانونية وتشريعية وضعف الرقابة الفلسطينية، إلى جانب قصور السلطة في متابعة وتنفيذ السياسات الاجتماعية وتوفير حاضنة أمان اجتماعي للفقراء والمعوزين، وقد أفضى ذلك إلى أزمات اجتماعية مزمنة لا يمكن التغلب عليها في ظل محدودية الموارد وسيطرة إسرائيل عليها، وضعف السلطة التنفيذية وصلاحياتها المنقوصة على معظم الجغرافيا الفلسطينية.

1-3-2 فخ باريس الاقتصادي

مع توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، في نيسان/أبريل 1994، دخلت العلاقات التجارية والاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة مرحلة جديدة. منح البروتوكول السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات الاقتصادية، لكنها بقيت منقوصة ومرهونة بالموافقات الإسرائيلية والتفاوض في لجان تقنية غير فاعلة، علاوة على عدم التزام إسرائيل بالعديد من بنود البروتوكول واستغلالها لما هو منصوص لإحكام السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني (وبخاصة في مجال التجارة والقوائم السلعية والتحصيلات الضريبية على الواردات). وبقي نفوذ السلطة في صياغة سياساتها المالية والتجارية المستقلة محدوداً بشكل كبير.

التناقض الجوهرى بين الأهداف المعلنة والصلاحيات الفعلية وضع الفلسطينيين في "فخ باريس الاقتصادي"، حيث بُني البروتوكول على حسن النوايا والتزام إسرائيل لاحقاً بالتفاوض على بنوده، وهو ما ثبت تاريخياً، بعد قيام السلطة، أنه معاكس للنوايا الإسرائيلية الاحتلالية والتمييزية التي تهدف إلى التحكم بكل ما هو فلسطيني. وقد

وصف الباحث الإسرائيلي مريون بنفستي هذا الوضع بأنه "احتلال بواسطة التحكم عن بعد"، وهو ما تحقق بالفعل، بل وبشكل مباشر (Benvenisti, 1987).

أصبحت السياسات التجارية والاقتصادية الفلسطينية محكومة بإطار البروتوكول، وما يشمله من سياسات ضريبية وجمركية وتجارية وإجراءات استيراد وتصدير ومواصفات ومقاييس وشهادات منشأ. ومن الناحية النظرية، صيغ البروتوكول على أساس اتحاد جمركي بهدف تعميق علاقات الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، والاستفادة من اقتصاديات الحجم مع الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن ما حدث فعلياً هو عكس ذلك نتيجة الانتهاكات الروتينية من قبل إسرائيل لبنود الاتفاق، وإنكارها حق الفلسطينيين في التنمية. وبالتالي، أصبح هذا الاتفاق بمثابة فخ أو مصيدة لكل ما يعزز التحرر الاقتصادي الفلسطيني.

هناك إدراك واسع لأسباب فشل خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعدم النمو المرضي للاقتصاد الفلسطيني، وهذا الإدراك مستند إلى تعثر عملية السلام وتكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتشديد قبضة الاحتلال، ويظهر ذلك في:

- النمو المتواضع في الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يزيد على 2% كمعدل خلال العقود السابقة مع تراجع في بعض السنوات.
- استمرار الاعتماد على السوق الإسرائيلية، حيث شكلت الواردات من إسرائيل نحو 57% من إجمالي الواردات في العام 2022 (نحو 4.6 مليار دولار)، فيما شكلت الصادرات إلى إسرائيل نحو 88% (1.4 مليار دولار) من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهذا يؤكد ارتفاع نسبة العجز التجاري مع إسرائيل.
- معدلات البطالة المرتفعة التي تصل إلى 25% بشكل عام، مع ارتفاعها بشكل كبير في قطاع غزة لنحو 45%.
- تذبذب المساعدات الخارجية، حيث تزايد الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية التي وصلت إلى حوالي 1.4 مليار دولار العام 2010، بعد أن كانت في حدود 300 مليون دولار قبل العام 2001. وبعد ذلك تراجعت في السنوات الخمس الأخيرة إلى أكثر من 70% بالمقارنة مع الأعوام السابقة، وذلك مع تزايد الاقتطاعات من أموال المقاصة وتجميدها، ما أدى إلى حالة من عدم اليقين العالي في التخطيط للموازنات العامة.

وفي هذا السياق، أجمعت الدراسات والتقارير الإحصائية على ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني وهشاشة استدامته المالية، بسبب الممارسات الإسرائيلية وتحكمها بمصادر الدخل الفلسطينية الرئيسية، وسيطرتها على مناطق "ج" والحدود والموارد الطبيعية، إلى جانب سياساتها المقيدة على مختلف الأصعدة (UNCTAD, 2010-2021; IMF, 2011). وفي العام 2013، أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى تدهور ملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني، واضطراب ماليته العامة، مرجعاً ذلك إلى القيود المستمرة، وتصاعد حالة عدم اليقين السياسي، وتفاقم أزمة السيولة المصحوبة بزيادة كبيرة في المتأخرات والديون المحلية. وقد شكلت هذه المعطيات مساراً نحو مزيد من التدهور في العقد اللاحق، حيث عمقت السياسات الإسرائيلية العقابية الاختلالات البنوية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية.

وفي سياق متصل، سلطت دراسة للأونكتاد، في العام 2014، الضوء على جانب بالغ الأهمية يتمثل في "تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل اتفاق باريس الاقتصادي". قدرت الدراسة حجم هذا التسرب الناتج عن الاستيراد من السوق الإسرائيلية أو عبر التهريب الجمركي بنحو 310 ملايين دولار سنوياً، وهو ما يعادل

3.6% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، و18% من الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية. هذا التسرب المالي الهائل يوضح كيف أن الترتيبات الاقتصادية القائمة تعمل كقناة لاستنزاف الموارد الفلسطينية، ما يقوض قدرة السلطة على تمويل التنمية وتقديم الخدمات الأساسية.

تناول تقرير صندوق النقد الدولي نصف السنوي (نيسان 2023) عن الاقتصاد الفلسطيني موضوع التقارب بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وبخاصة بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي. وبيّن التقرير أن البروتوكول لم يخدم غرض التقارب بين الاقتصادين، بل، على العكس، زادت الفجوة بين الاقتصادين، ما يؤكد على الطبيعة الاستغلالية لهذا الاتفاق، وتأثيره السلبي المستمر على التنمية الفلسطينية (IMF, 2023). في دراسة في العام 2013، قدر البنك الدولي التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاحتلال في المنطقة "ج" وحدها، وبين أن إزالة القيود القانونية والمادية من شأنها أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23% (2.9 مليار دولار)، وأن خسائر الخزينة الفلسطينية نتيجة التسرب المالي للضرائب قد تصل إلى 800 مليون دولار. وفي تقرير لاحق العام 2016، أكد البنك الدولي على استمرار معاناة الفلسطينيين من خسائر الإيرادات الناجمة عن اتفاق باريس الاقتصادي "المتقادم"، التي تشمل خسائر متنوعة من الاستيراد غير المباشر وتقليل قيمة البضائع وخصومات على أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، إضافة إلى تسربات مالية أخرى من المنطقة "ج"، وضريبة المغادرة عبر معبر الكرامة. وقد قُدرت خسائر الحكومة الفلسطينية (باستثناء إيرادات المنطقة "ج") بنحو 285 مليون دولار للعام 2014؛ أي ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

تتوالى التقارير والدراسات لتكشف عن جوانب أخرى من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال. فقد بيّن تقرير مركز بيرس للسلام، العام 2015، أن تأخير الحاويات التجارية الفلسطينية يتراوح بين يوم ونصف وعشرة أيام، بينما قدرت دراسة مركز أريج تكلفة العوائق الجمركية بنحو 262 مليون دولار. كما أوضحت دراسة للإسكوا العام 2015، باستخدام نموذج اقتصادي، أن القيود الإسرائيلية كانت من أهم أسباب ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني وعدم استغلال موارده، مشيرة إلى أن تخفيف القيود على المنطقة "ج"، يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%، ويقلل البطالة بنحو 27%.

1-4 السياسات الاقتصادية الإسرائيلية عشية حرب الإبادة

العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني لا تسير وفق الإطار النظري وقواعد السوق الطبيعية التي تحكم العلاقة بين اقتصاد كبير وغني ومتقدم، واقتصاد مجاور صغير وأقل تطوراً، بل تأتي في إطار علاقة هيمنة تمارسها إسرائيل بالقوة على فلسطين، الأمر الذي قلّص قدرات الاقتصاد الفلسطيني وأضعف مسارات التنمية. وهذا هو جوهر نهج الاقتصاد السياسي الذي تتبعه إسرائيل، والمتمثل في سياسة احتواء غير متكافئة اتخذت شكل استراتيجية مستدامة للتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني عبر العقود الماضية. وقد استمرت هذه الاستراتيجية حتى السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، حين انكشفت بنيتها العميقة وتحولت إلى نهج أكثر راديكالية ووحشية يقوم على الإبادة والتهجير القسري وخنق الاقتصاد وتدميره، بما يجعل الأرض الفلسطينية غير قابلة للحياة. وإضافة إلى سياسة الإغلاق، والقيود على حركة السلع والأفراد، والقيود التجارية، وحصار قطاع غزة، وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية، والتحكم بالبنية التحتية من مياه وكهرباء واتصالات وغيرها، يمكن إبراز أهم مظاهر وممارسات سياسات الاحتلال الاقتصادية بشكل مقتضب في النقاط التالية:

- نهب الموارد في المنطقة "ج"، ومنطقة الأغوار في الضفة الغربية، والتحكم بالموارد الطبيعية، ومنع الاستثمار في البنية التحتية وتدمير المنشآت. تتميز المناطق "ج" بأهمية استراتيجية كبيرة، بما لديها من المقومات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية، لكونها الملاذ الأخير للتوسع العمراني الفلسطيني والاستثمارات، ولاحتمائها على مخزون من الموارد الطبيعية وغالبية الأراضي الزراعية، وكونها حلقة الوصل للتواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية. لكن سياسات الاحتلال التوسعية، تسببت بتراجع مساحة الأراضي الزراعية إلى أقل من 34% في هذه المناطق (Etkes, 2013). كما أن ما يقل عن 1% مخصصة للاستخدام السكني الفلسطيني، أما ما تبقى فتفرض عليه قيود مشددة لمنع الفلسطينيين من استعماله. والحال كذلك بالنسبة لاستخراج الموارد الطبيعية وإنشاء البنية التحتية (World Bank, 2013). كل ذلك يؤدي إلى خسائر اقتصادية، ويحد من مقومات التنمية الفلسطينية؛ إذ يشير البنك الدولي إلى أن إزالة العوائق الإسرائيلية قد يؤدي إلى زيادة في الإنتاج بمقدار 2.2 مليار دولار سنوياً، بالقيمة المضافة، علماً بأن ذلك يشمل قطاعات الزراعة والسياحة للبحر الميت، والإنشاءات، والحجر والرخام، والاتصالات، وأملاح ومعادن البحر الميت، والمستحضرات الطبية والتجميلية.
- فيما يخص منطقة الأغوار، التي تشكل 28.8% من مساحة الضفة الغربية، فإن 87.5% من تلك المساحة تقع في المناطق "ج"، وتمثل الأغوار غالباً المناطق الزراعية الأكثر خصوبة -وبخاصة مع مميزاتها المناخية- والأوسع مساحة، فضلاً عن تمتعها بمخزون من الأملاح والمعادن، وما تتمتع به من جذب سياحي (Ma'an Development Center, 2012). تبدو المفارقة واضحة في هذه المنطقة من حيث إن 11,000 مستعمر يستغلون نحو 90% من مساحة الغور، وحوالي 65,000 فلسطيني محصورون في أقل من 10% من هذه المنطقة (B'Tselem, 2025). وقد أحكمت إسرائيل سيطرتها على هذه المناطق تحت مسميات عدة في إطار الضم، حيث صنفت 48.7% منها كـ"أراضي دولة"، وهي موجودة داخل حدود 30 مستعمرة، إضافة إلى تصنيف مساحات كبيرة كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية. المحصلة أن غالبية أراضي الأغوار محظورة على الفلسطينيين، سكناً وبناءً، ورعياً، وزراعةً، وتنقلاً.⁸
- استمرار التوسع الاستيطاني وسياسة الضم، حيث وصل عدد المستوطنات مع نهاية العام 2023 إلى 151 مستوطنة، وبعدها سكاني حوالي 745 ألف مستوطن. وشكلت هذه المستوطنات حوالي 3.7% من مساحة الضفة الغربية. ولا يزال الزحف الاستيطاني في حالة توسع. هذا كله بهدف تقليص الفضاء الاقتصادي والحيز المكاني والمدني للفلسطينيين.
- استمرار تحكم إسرائيل بالموارد الاقتصادية الفلسطينية، وبخاصة في مجال المياه والطاقة. فهي تسيطر على 85% من مصادر المياه الفلسطينية، بينما يستهلك المستوطنون ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). أما في قطاع الكهرباء، فيبلغ الحمل الأقصى المسجل والتقديري في فلسطين نحو 675 ميغاواط، منها 435 ميغاواط في الضفة الغربية، و230 ميغاواط في قطاع غزة (Hammouda, 2023). ولا تتجاوز حصة الفلسطينيين من الكهرباء 15% من حصة الإسرائيليين (عبد الهادي، 2024). كما أن حوالي 98% من الكهرباء يتم استيرادها من إسرائيل، التي تحتكر الأسعار وقنوات التوزيع.
- استمرار قرصنة وتحكم إسرائيل في الإيرادات. تعتبر إيرادات المقاصة التي يتم تحويلها من إسرائيل الرافد الأساسي للخزينة الفلسطينية؛ إذ تشكل حوالي 70% من الإيرادات العامة، وأن أي خلل في هذه الإيرادات يؤثر سلباً على التزامات الحكومة. وهنا تكمن المشكلة في أن هذه الإيرادات تتسم بعدم اليقين بسبب احتجاز

⁸ "خطة 2014" المتعلقة بالمناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية، تمّ تحديد أن حوالي 23% فقط من مساحة المنطقة "ج" متاحة عملياً أمام الفلسطينيين لاستخدامها أو تطويرها، بينما بقيت الباقي محكومة بسياسات إسرائيلية تقيد الوصول الفلسطيني.

إسرائيل هذه الأموال، والاقتطاع منها بناء على سياسة عقابية وابتزازية لإضعاف الموقف الفلسطيني، ومنع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم إسرائيل باقتطاع جزء كبير من هذه الأموال بدل خدمات الكهرباء والمياه والتحويلات الطبية، والصرف الصحي، وهذه اقتطاعات متفق عليها بحسب اتفاق باريس الاقتصادي. ولكن المشكلة تتمثل في الاقتطاعات العقابية والتعسفية، أي قرصنة واضحة، التي تتمثل في رواتب الشهداء والأسرى، وحصّة قطاع غزة من الموازنة، واقتطاعات جمركية عن بضائع يعتقد أنها بيعت في إسرائيل، واقتطاعات أخرى تبث فيها محاكم إسرائيلية لأسباب مختلفة. وقد وصلت الاقتطاعات من المقاصة حوالي 33% من إجمالي المقاصة العام 2023 بقيمة تصل إلى 3.9 مليار شيكل، ووصلت إلى 58% العام 2024.⁹

5-1 خلاصة

تشير الدلائل البحثية إلى أن هشاشة المالية العامة للسلطة الفلسطينية تعود إلى أسباب بنيوية عميقة. كما تبيّن فشل بروتوكول باريس في إحداث تحول إيجابي في الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ لم ينجح في تصحيح الخلل التاريخي الناجم عن إرث الاحتلال. ويعزى ذلك إلى أن العلاقة بين الاقتصاديين لم تُبنَ على استفادة الاقتصاد الفلسطيني الصغير من الاقتصاد الإسرائيلي الكبير وفقاً لقوانين السوق الطبيعية، بل خضعت لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي عطلت آليات السوق، ورجحت كفة المصالح الإسرائيلية على حساب الفلسطينية، وذلك عبر:

- انتهاج سياسة متواصلة منذ العام 1967 تقوم على سلب الموارد الفلسطينية ومنع التنمية، مع الإصرار على حرمان الفلسطينيين من أي شكل من أشكال السيادة.
- تقييد النشاط الاقتصادي والتجاري من خلال فرض قيود على حركة الأفراد والبضائع والاستثمار.
- تشويه سوق العمل الفلسطيني عبر امتصاص العمالة بحسب حاجة الاقتصاد الإسرائيلي، ما أدّى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية.

وقد عمق هذا الوضع تشوه البنية الاقتصادية الفلسطينية، وبخاصة مع تصاعد وتيرة العنف في الضفة الغربية عقب تشكيل الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة الاحتلال العام 2022. وأفضى ذلك إلى دفع الاقتصاد الفلسطيني نحو حالة "اقتصاد الحرب والصمود والمواجهة"، الأمر الذي أدى إلى تراجع اقتصادي حاد، وإلى تقويض مقومات الدولة والسيادة والتنمية الفلسطينية.

⁹ مجموعة التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

الفصل الثاني:

آثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة

1-2 مقدمة

يعرض هذا الفصل التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. بالتحديد، يُقدّم الفصل تقييماً لأوضاع الخدمات الأساسية في قطاع غزة والتغيرات الديموغرافية واستراتيجيات البقاء، كما يتناول الأوضاع في الضفة الغربية المتمثلة في الإجراءات السياسية المشددة على القطاعات الاقتصادية، والأزمة المالية الناجمة عن احتجاز أموال المقاصة، إضافة إلى استعراض الأوضاع الاجتماعية للنازحين في مخيمات شمال الضفة الغربية. كما يتطرق إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية نتيجة الحصار والضغط الاقتصادي بعد العدوان الإسرائيلي منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

اعتمد الفصل في قراءة واقع المناطق الثلاث على البيانات والأرقام الواردة في التقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات المحلية والعالمية، التي تشمل جملة من المعطيات التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي. تم التطرق إلى بعض المؤشرات بشكل موسع، وبخاصة في قطاع غزة، بسبب قسوة الظروف التي يعاني منها الفلسطينيون في هذه المنطقة. وبناءً على ذلك، كان من الضروري التوسع قدر المستطاع واستعراض جملة من مؤشرات الأحوال المعيشية المتاحة.

كما يستعرض الفصل أبرز الاستراتيجيات وأنماط الصمود والبقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة، إذ تختلف حالة الضفة الغربية (توسع المستوطنات وضمها ضمن خطط ممنهجة) عن القدس الشرقية (تقليص الوجود الفلسطيني وتقييد التوسع العمراني) وعن قطاع غزة (الإبادة والتجويع والتهجير)، مع التأكيد على أن الاحتلال يتبع نهجاً موحداً في تنفيذ أكبر حملة استيطانية وإلحاق الضرر وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق تواجد الفلسطينيين كافة.

2-2 الدمار الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة

1-2-2 التغير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

فاق الدمار البشري والاقتصادي والمادي غير المسبوق الذي حلّ بقطاع غزة حدود الحصر العيني والإحصائي، وأدّى إلى كارثة إنسانية كاملة الأركان نهشت مقومات الحياة كافة؛ من الغذاء والصحة والتعليم، إلى العمل والخدمات العامة والسكن، فقد قام الاحتلال بتدمير واسع للبنية التحتية، أصاب 70% من المباني، و92% من الوحدات السكنية. وعلى الصعيد الاقتصادي، تآكل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنحو 80% بين العامين 2023 و2024، نتيجة الانخفاض الحاد في جميع الأنشطة الاقتصادية، (OCHA, 2025b; 2025c; 2025d). وقد كان النشاط الزراعي الأكثر تأثراً، الذي تراجع أداؤه بنحو 91% تزامناً مع تدمير أكثر من 67% من الأراضي الزراعية، ما تسبب في أزمة غذائية خانقة، وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية التي تجاوزت 10 أضعاف للعديد من السلع الأساسية، ما أدّى إلى تدهور الأمن الغذائي لجميع سكان القطاع، بينهم نسبة كبيرة مهددة بالمجاعة (FAO, 2025; IPC, 2025).

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أصيب قطاع غزة بانهيار في الخدمات الصحية والتعليمية، مع خروج 80% من المستشفيات عن العمل،¹⁰ والاضطرار إلى تحويل المدارس إلى ملاجئ مؤقتة مع تسجيل أضرار كبيرة تجاوزت 95% من المنشآت التعليمية، ما زاد من تفاقم الأزمة الاجتماعية والنفسية للسكان (WHO, 2024; UNRWA, 2025c). كما تفاقم الأزمات الصحية مع ارتفاع عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، وظهور موجات من الأمراض المعدية نتيجة النقص الحاد في الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية. إلى جانب ذلك، يعاني مئات الآلاف من اضطرابات نفسية متقدمة، فيما أصيب عشرات الآلاف من الأطفال بحالات سوء تغذية حادة، وسجلت آلاف حالات بتر وإعاقات جسدية دائمة (Abuelaish & Musani, 2025).

يعول الحصار المفروض والقيود العسكرية دون إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الضرورية والأساسية، وهذا بدوره يفاقم من هشاشة النظام الاقتصادي والاجتماعي، وأدى إلى كارثة إنسانية قد تستمر لعقود من الزمن (ILO & PCBS, 2024; OCHA, 2025a; 2025b; 2025c). يعرض الجدول 1-2 (في الملحق) أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في غزة، والتغيرات التي طرأت عليها بسبب الحرب.

2-2-2 التغيرات الديموغرافية وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية

أدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تحولات ديموغرافية عميقة وغير مسبوقة، لم تقتصر على حجم الخسائر البشرية الهائلة، بل شملت إعادة تشكيل البنية السكانية والاجتماعية في القطاع بشكل دائم. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع أكثر من 60 ألف شهيد، إلى جانب أكثر من 151 ألف جريح، و18,700 معتقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025ب). كما طال التهجير القسري 1.9 مليون نسمة، بينما غادر أكثر من 35,000 شخص القطاع بشكل دائم، ما أدى إلى إفراغ مناطق سكنية بالكامل، لا سيما في شمال غزة. ويمكن اعتبار هذه القيم متحفظة، إذ ما زال الآلاف تحت الانقراض، في ظل إعلان الاحتلال معظم قطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة، وعدم القدرة على الوصول إلى كثير من المناطق لتقديم المساعدة وإحصاء الضحايا، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الشهداء قد يكون أكبر بكثير من المعلن.

وتنتجت عن الحرب زيادة كبيرة في عدد الأسر التي تعيّلها نساء، وارتفاع عدد الأيتام إلى أكثر من 17,000 طفل، بينما فقد 35,000 طفل أحد الوالدين أو كليهما. ومن الناحية الاجتماعية، تعرض الأطفال لصدمات متراكمة، حيث قُتل أكثر من 15,000 طفل، وأصيب أكثر من 34,000، فيما أُجبر نحو مليون طفل على النزوح المتكرر، في حين يعاني 96% من الأطفال من مشاعر خوف دائم، ونصفهم يفكرون بالموت، نتيجة الصدمة النفسية (War Child, 2024). كما يعاني أكثر من 15,000 شخص من إعاقات دائمة، أغلبهم بلا رعاية صحية أو إعادة تأهيل، ما يجعلهم من أكثر الفئات عرضة للخطر في ظل غياب التسهيلات في مراكز الإيواء (MAP, 2024). أدى هذا الوضع إلى إحداث ضغط كبير على شبكات الحماية الاجتماعية التي باتت شبه منهارة بالكامل.

تنذر هذه التحولات السكانية والاجتماعية بانكماش طويل الأمد في المجالات الاقتصادية المنتجة؛ إذ إن فقدان عشرات الآلاف من الذكور في سن العمل، وتقلص معدلات المواليد، وتزايد الهجرة، كلها عوامل تضعف نمو القوة العاملة، وتحد من فرص التعافي الاقتصادي المستدام. كما أن انخفاض الخصوبة، نتيجة تراجع الخصائص الصحية، والمخاوف الأمنية، أدى إلى انحدار مؤشرات الإنجاب بعد منتصف العام 2024 (UNFPA, 2025). فرض الواقع

الجديد تحديات سياسية وهيكلية عميقة، فالنزوح الداخلي أدى إلى إعادة توزيع سكاني غير متوازن في مناطق غير مهياة، ما يتطلب إعادة تخطيط عمراني شامل للخدمات الأساسية.

تمثل هذه التحولات السكانية تحدياً استراتيجياً كبيراً؛ إذ تقوّض الاستقرار الاجتماعي وتفرض ضغوطاً على السياسات الاقتصادية والتنموية. ولم تعد مسألة إعادة إعمار غزة أمراً مادياً فحسب، بل إعادة تصور شامل للهوية السكانية ومستقبل التنمية في بيئة ما بعد الصدمة.

2-2-3 تقييم أوضاع الخدمات الأساسية للنازحين في غزة

تشير التقارير الدولية إلى أن أوضاع النازحين داخل قطاع غزة بعد الحرب المستمرة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تمثل حالة إنسانية كارثية تتجاوز حدود الأزمات التقليدية. كما تفتقر أماكن اللجوء إلى الحد الأدنى من الحماية للسكان، بل تعرض العديد منهم للقصف على الرغم من لجوئهم إلى مناطق صُنفت آمنة نسبياً، مثل الخيام أو المدارس التي تديرها الأونروا. كما تسبب الشتاء القارس في وفيات بين الأطفال والمسنين نتيجة غياب وسائل التدفئة، ما يكشف عمق هشاشة الاستجابة الطارئة لأوضاع النازحين (سكاي نيوز عربية، 2025).

فاقم الانهيار الشامل للبنية التحتية في القطاع، الذي أصاب قطاعات المياه والصرف الصحي والصحة والغذاء والمأوى، من معاناة النازحين، وبخاصة في ظل القيود الإسرائيلية المستمرة على دخول المساعدات. أدى ذلك إلى عجز واسع في تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك نقص حاد في الغذاء والأدوية (UNRWA, 2025a). ففي القطاع الصحي، لم يبق سوى 6 مراكز تابعة للأونروا تعمل من أصل 22، إلى جانب 3 منشآت مؤقتة. وعلى الرغم من نشر 120 فريقاً طبياً متنقلاً، فإن هذه الجهود تواجه نقصاً حاداً في الإمدادات. وقد نفذت 31% من الأدوية الأساسية، ما يحد من القدرة على الاستجابة للحالات المزمنة والطوارئ، بما فيها الصحة الإنجابية (UNRWA, 2025b). أما في قطاع المياه والصرف الصحي، فقد أدى تدمير أكثر من ثلثي الآبار (69%) إلى أزمة مائية حادة. وأظهر مسح حديث أجراه تجمع المياه والصرف الصحي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025) أن 75% من العائلات تعاني من تدهور حاد في الحصول على المياه، بينما أفادت 90% من الأسر بأنها تعاني من انعدام الأمن المائي. كما تراجع توفر الصابون ومواد النظافة، ما يهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الجلدية والمعدية، وبخاصة في مراكز الإيواء المكتظة بالنفايات وسوء الصرف الصحي.

هذه الأوضاع لا تعكس أزمة إغاثية طارئة فحسب، وإنما تكشف، أيضاً، مدى هشاشة النظام الصحي والخدمي في قطاع غزة، وغياب التخطيط الطارئ الشامل القادر على احتواء الكارثة. إن ما يحدث في قطاع الخدمات لا يؤثر على بقاء النازحين فحسب، بل، أيضاً، على استقرارهم النفسي والاجتماعي، وقدرتهم المستقبلية على إعادة الاندماج المجتمعي والاقتصادي، ما يحتم تدخلاً دولياً عاجلاً يعيد هيكلية منظومة الإغاثة، ويضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

2-2-4 استراتيجيات البقاء واقتصاديات التضامن

في أعقاب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب قطاع غزة منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، برز نمط اقتصادي جديد يُعرف بـ "اقتصاد البقاء"، أو "اقتصاد الكفاف"، وهو نظام لا يستند إلى الإنتاج

أو النمو، بل يتمحور حول الحد الأدنى من مقومات العيش: الغذاء، الماء، الطاقة، المأوى. وفي ظل تدمير المنشآت الصناعية، وانهيار الأسواق، وانقطاع سلاسل الإمداد بسبب الحصار، لم يعد أمام السكان سوى اللجوء إلى أنماط تكيف قسرية تقوم على التضامن المجتمعي والابتكار الضروري (OCHA, 2025).

ظهر هذا النمط بوضوح في سلسلة من الممارسات اليومية التي أعادت تعريف مفاهيم الاقتصاد والبقاء، فقد عادت المقايضة كوسيلة لتبادل الاحتياجات الأساسية، وجرى تدوير الأدوات والملابس وحتى الأثاث لتلبية الاحتياجات الأساسية. كما تحولت أسطح المنازل إلى مساحات لجمع مياه الأمطار، والخيام إلى وحدات إنتاجية صغيرة وسط الفقر والنزوح، حيث تباع قطع من الخبز مقابل الأدوية أو قليل من السكر. في هذا السياق، لم يعد هناك فائض اقتصادي أو استهلاك زائد، بل تدوير مستمر لكل مورد.

وتشكلت من هذه الممارسات شبكات دعم مجتمعي لا مركزية، اتخذت شكل مبادرات فردية وجماعية، مثل فرق الشباب التي توزع الخبز، أو النساء اللواتي يُدرّسن الأطفال في الملاجئ، أو الأطباء الذين يعملون بأدوات بدائية وبدون مقابل. هذه المبادرات، رغم طابعها غير الرسمي، لعبت دوراً أساسياً في استدامة الحياة تحت القصف وانهايار الخدمات. لم يكن التضامن، هنا، بديلاً عن المؤسسات، بل بديل مؤقت لغيابها الكامل (UNICEF, 2025). وعلى الرغم من أن اقتصاد البقاء هش وغير قادر على خلق وظائف أو تحقيق نمو، فإنه يعكس نوعاً خاصاً من "رأس المال الاجتماعي" الذي يعد من عناصر الصمود المجتمعي في بيئات ما بعد الكوارث. كما يعيد الاعتبار إلى الأبعاد غير النقدية للاقتصاد، كالوقت، والرعاية، والعمل غير المدفوع، والتكافل، وهي عناصر عادة ما تهمل في التحليلات الاقتصادية التقليدية. وفي هذا النموذج، تتجلى مقاومة يومية ليست عسكرية، بل مدنية واجتماعية، تصوغ بقاء الفلسطينيين كفعل وجودي أكثر من كونه مجرد تكيف (World Bank, 2024).

2-3 الضفة الغربية المفككة والمجزأة

2-3-1 التوسع الاستيطاني والإجراءات الإسرائيلية المشددة

يواصل الاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرته على الضفة الغربية عبر سياسة استيطانية متسارعة ومصادرة واسعة للأراضي الفلسطينية. بهدف توسيع المساحة الاستيطانية، وتكريس الضم الفعلي للأرض. وحتى نهاية العام 2024، بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية في الضفة الغربية 551 موقعاً، تتوزع بين 151 مستوطنة، و256 بؤرة استيطانية، منها 29 بؤرة مأهولة تحولت إلى أحياء تابعة لمستوطنات قائمة، إضافة إلى 144 موقعاً آخر يشمل مناطق صناعية وسياحية وخدمية ومعسكرات عسكرية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025). كما صادقت سلطات الاحتلال على مخططات لبناء أكثر من 13 ألف وحدة استيطانية على أراضٍ تقدر مساحتها بحوالي 11,888 دونماً في الضفة الغربية، واستولت على أكثر من 46,000 دونم خلال العام 2024 بوسائل قانونية وإدارية مشرعة من قبل سلطات الاحتلال، منها أوامر وضع يد، واستملاك، وإعلان أراضي دولة، إضافة إلى مصادرة نحو 20,000 دونم عبر تعديل حدود المحميات الطبيعية، ما يعكس استراتيجية ممنهجة لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الأرض والموارد الطبيعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

شهدت الضفة الغربية توسعاً غير مسبوق في الاستيطان الرعوي بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو من أخطر أشكال الاستيطان، إذ يستخدم المستوطنون النشاط الزراعي والرعوي كغطاء للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وتهجير أصحابها الشرعيين تحت حماية الجيش الإسرائيلي (المركز الفلسطيني

لحقوق الإنسان، 2025). يُقدَّر عدد البؤر الاستيطانية الرعوية الزراعية بنحو 89 بؤرة تمتد على مساحة 208 آلاف دونم، إلى جانب 6 بؤر مختلطة بين السكن والزراعة والرعي، متركزة في محافظات الخليل (22 بؤرة)، ورام الله (21)، ونابلس (14)، وبيت لحم (8)، وسلفيت (6)، و(4) في أريحا وجنين، وبؤرة واحدة في طولكرم (علوي، 2024). كما تبلغ مساحة المراعي في الضفة الغربية حوالي 2.2 مليون دونم؛ أي ما يعادل 30% من مساحة الضفة الغربية، أكثر من 90% منها يقع ضمن مناطق "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة (علوي، 2024).

يؤثر هذا التوسع سلباً على البيئة والأمن الغذائي الفلسطيني؛ إذ أدى إلى تدهور الغطاء النباتي وازدياد التصحر وتراجع الإنتاج الزراعي، مع خسائر مالية تُقدَّر بثلاثة مليارات دولار سنوياً (علوي 2024). ويُفقد هذا النمط من التوسع من خلال مستوطنين مسلحين يُعرفون بـ"الرعاة"، يهدفون إلى ربط المستوطنات القائمة وعزل التجمعات الفلسطينية، ما يعيد تشكيل الجغرافيا الديموغرافية ويقوّض التنمية الزراعية. إن هذا التوسع "الصامت" يعكس سياسة استعمارية ممنهجة تسعى إلى ترسيخ نظام الفصل العنصري وتكريس السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية. يشير الجدول 2-2 في الملحق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بسبب الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

2-3-2 تأثير أزمة المالية العامة واحتجاز أموال المقاصة

مع استمرار حرب الإبادة الدائرة في قطاع غزة، تدهور أداء أبرز مؤشرات المالية العامة للحكومة الفلسطينية بشكل واضح، بفعل تزايد وتيرة العقوبات والممارسات المالية الإسرائيلية، وبخاصة الاقتطاعات والخصومات الإسرائيلية الجائرة وغير القانونية، التي أدت إلى تغيُّل الخناق المالي على الحكومة الفلسطينية. تُظهر أرقام المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية للعام 2025 مدى خطورة الوضع الراهن على مالية الحكومة (وزارة المالية، 2025)، وتهديده الكبير لاستقرارها واستدامتها (انظر الجدول 3-2 في الملحق).

على مستوى الإيرادات العامة، انخفضت إيرادات المقاصة بنسبة 31.7% في العام 2024 مقارنة مع العام 2023، لتبلغ حوالي 6.9 مليار شيكل. ويأتي هذا الانخفاض الحاد في ظل استمرار الاقتطاعات والخصومات الإسرائيلية من أموال المقاصة. كذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 19% لتبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل. وفي المحصلة، انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 27% في العام 2024 مقارنة مع العام 2023، لتصل إلى حوالي 11.7 مليار شيكل. أما على مستوى النفقات العامة الفعلية في العام 2024، فقد انخفضت بنسبة 7.5% مقارنة مع العام 2023، لتبلغ حوالي 14.4 مليار شيكل، تبعاً لانخفاض بند الأجور والرواتب بنسبة 11.5%، ليبلغ حوالي 6.1 مليار شيكل، وانخفاض نفقات غير الأجور بنسبة 2% لتبلغ حوالي 5.8 مليار شيكل. بالمحصلة، بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام حوالي 4.8 مليار شيكل في العام 2024، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيضه إلى عجز بحوالي 1.8 مليار شيكل.¹¹

في ظل هذه الأوضاع المالية المتدهورة، تلجأ الحكومة إلى مراكمة المتأخرات، والاقتراض وما يترتب عليه من زيادة الدين العام، من أجل الإيفاء بجزء من المستحقات التي عليها. وكما هو معلوم، المتأخرات هي التزامات واجبة

¹¹ يذكر أن إسرائيل فرضت، في العام 2018، قانوناً تحت مسمى "تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة بالإرهاب". ويشرّع القانون لإسرائيل استقطاع مبالغ تعادل ما تدفعه السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والمحررين، ولعائلات الشهداء والجرحى، من تحويلات المقاصة. يسجل الجدول 4-2 المبالغ التي قامت إسرائيل باستقطاعها على ضوء هذا القانون خلال الفترة 2018-2025. وتقدر قيمة المبالغ المستقطعة (حسب المصادر الإسرائيلية) في الفترة المذكورة بنحو 4.2 مليار شيكل. ويجدر التنويه بأن القانون الإسرائيلي ينص على "تجميد" هذه الأموال وليس "مصادرتها". (انظر الجدول 4-2 في الملحق)

السداد على الحكومة، ولكنها غير مسددة، وهي بهذا المعنى قريبة الشبه بالديون، وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن قيمة المتأخرات المتراكمة على الحكومة حتى نهاية العام 2024 حوالي 16.9 مليار شيكل. فيما يتعلق بالدين العام الحكومي، فقد ارتفع مقوماً بالدولار نهاية العام 2024، بنسبة 11.2% مقارنة مع العام 2023، ليبلغ حوالي 4.2 مليار دولار (ما يعادل 15,366 مليون شيكل). بلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 68.5%، مقابل 31.5% للدين الخارجي.

3-3-2 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من مخيمات الضفة الغربية

شهدت الضفة الغربية في كانون الثاني/يناير 2025 حملة عسكرية أطلق عليها اسم "الجدار الحديدي"، بدأت في جنين وامتدت إلى شمال الضفة، ما أدى إلى تهجير قسري لما يقارب 45,000 شخص. وفي ظل تصاعد الاستيطان الإسرائيلي واشتداد الإجراءات العسكرية في شمال الضفة الغربية، يواجه النازحون من مخيمات اللاجئين أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية متفاقمة، تعكس واقعاً معقداً يتسم بالتهجير القسري.

وقد تركز النازحون في مراكز إيواء مثل مركز الكفيف، والمركز الكوري في جنين، إضافة إلى لجوء آلاف آخرين إلى منازل أقاربهم في المناطق المجاورة (UNRWA, 2025a; 2025b). كما أعاقت هذه الظروف حركة المواطنين، وأدت إلى خسائر كبيرة في الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال منذ أكتوبر عام 2023 والتي قدرت مساحتها بحوالي 55 ألف دونم وإقامة 25 منطقة عازلة حول المستوطنات أدى ذلك الى ترك أثر سلبي على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والذي يؤثر سلباً بشكل مباشر على الأمن الغذائي (الجزيرة نت، 2025).¹²

كما أدت إغلاقات الحواجز والمعابر إلى تقييد النشاط التجاري، حيث أُغلقت 8,000 منشأة في مدينة جنين وحدها، مع خسائر يومية تقدر بنحو 20 مليون شيكل (حوالي 5.7 مليون دولار) (ماس، 2025). وعلاوة على ذلك، أدت هذه الظروف إلى ارتفاع معدلات الفقر، وبخاصة في المناطق المصنفة "ج" ومخيمات اللاجئين، التي غالباً ما تفتقر إلى الحماية الاجتماعية الرسمية، ما يعمق من هشاشة السكان، ويزيد من مخاطر التهميش الاجتماعي والاقتصادي (UNRWA, 2025a; 2025b). إضافة إلى ذلك، يواجه النازحون انعدام فرص العمل، وتراجع الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية، وينطبق الأمر ذاته على باقي محافظات شمال الضفة الغربية التي تشهد اقتحامات مستمرة. ويأتي ذلك كله في ظل غياب حلول سياسية واقتصادية مستدامة تحمي حقوق الفلسطينيين، وتعيد بناء مجتمعاتهم المتضررة.

4-3-2 استراتيجيات البقاء والصمود واقتصاديات التضامن

أدى التوسّع غير المسبوق في الأزمة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تفاقم فجوة العجز المالي، وازدياد أعباء الاقتراض الداخلي، ما تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدل الفقر في الضفة الغربية من 12% قبل الحرب إلى 28% بعدها (Word Bank, 2024c). وفي ظل هذه الأوضاع، برزت استراتيجيات البقاء والصمود كآلية للتكيف؛ إذ لجأت الأسر الفلسطينية إلى تقليص النفقات والاعتماد على المدخرات

¹² ترافق التهجير مع تدمير شامل للبنية التحتية، حيث هدم 396 منزلاً بشكل كلي، وتضررت 2,573 وحدة سكنية، مع تسجيل أكثر من 3,200 وحدة غير صالحة للسكن في مخيم جنين وحده. كما تم تدمير شبكات المياه والصرف الصحي، ودمار كبير طال شبكات الطرق.

أو الاستدانة وتفعيل شبكات الدعم الاجتماعي والتعاونيات، وبخاصة في ظل تراجع دور السلطة الفلسطينية في دفع رواتب القطاع العام بانتظام (لدادوة، 2024).

تشكّل هذه المبادرات التضامنية، مثل صناديق التكافل والتعاونيات الزراعية في سلفيت ورام الله وجنين، أدوات لتعزيز السيادة الاقتصادية والتحكم المحلي في الموارد الطبيعية (الصيرفي، 2022). غير أن هذه المبادرات تواجه تحديات هيكلية، أبرزها ضعف الاعتراف المؤسسي، وغياب الأطر التشريعية، ونقص التمويل المستدام، ما يحدّ من تحولها إلى نموذج تنموي مستدام (Sotnyk et al., 2024). وعليه، فإن إدماج اقتصاديات التضامن في سياسات التعافي الاقتصادي والاجتماعي يعد ضرورة استراتيجية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقوية صمود المجتمع الفلسطيني.

4-2 القدس الشرقية تحت الحصار

1-4-2 تمهيد

تواجه القدس الشرقية تحديات اقتصادية حادة ناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تسعى إلى تفكيك مقومات الاقتصاد الفلسطيني¹³، وتكريس تبعية المدينة للمنظومة الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، يعاني الاقتصاد المقدسي من إجراءات مشددة بمختلف أنواعها؛ مثل قيود البناء والتجارة، ومصادرة الأراضي، وعزل أحياء كاملة بالجدار العازل منذ العام 2002، ما أدّى إلى شلل حقيقي في النشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة والفقير. منذ العام 1967، اعتمدت إسرائيل سياسات ديموغرافية ممنهجة تهدف إلى تقليص الوجود الفلسطيني، عبر تقليص المساحات المخصصة للبناء، وفرض قيود على إصدار تراخيص الإعمار، وسحب الهويات. وقد انعكست هذه السياسات بوضوح في البلدة القديمة، حيث انخفض عدد السكان الفلسطينيين من 35000 في العام 2000 إلى أقل من 21000 بحلول 2020؛ أي بتراجع بلغ 40% خلال عقدين فقط (Assali & Kuttub, 2024). وفي الوقت ذاته، عزل الجدار أحياء مثل كفر عقب، ومخيم شعفاط، وعناتا، والعيزرية، ما أدّى إلى فصل عشرات الآلاف عن مركز حياتهم الاقتصادي والاجتماعي، مع حرمانهم من الخدمات رغم وقوعهم داخل حدود بلدية القدس.

من الناحية الاقتصادية، أدت هذه السياسات إلى تراجع كبير في التبادل التجاري بين القدس والضفة الغربية، وانخفاض تدفق المواد الخام، وتدهور قدرة المدينة على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الانشغال العالمي لتكثيف الإجراءات الأمنية والاقتصادية في القدس، وتوجيه سياسات قانونية واقتصادية تستهدف كسر صمود المقدسيين، يأتي ذلك باتخاذ إجراءات ضريبية تجاه سكان مدينة القدس بقصد إضعاف الأنشطة التجارية، وفي السياق ذاته زيادة الضغط على قدرة المواطنين المقدسيين على البقاء وتهجيرهم بطريقه غير مباشرة، يأتي ذلك مقابل منح المستوطنين إعفاءات ضريبية (UNDP, 2024b; B'Tselem, 2002).

¹³ بحسب اتفاق أوسلو 2، تم تقسيم القدس إلى قسمين:

1. منطقة J1: تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بُعيد احتلالها الضفة الغربية العام 1967، وتضم هذه المنطقة التجمعات الفلسطينية التالية: بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيساوية، الشيخ جراح، وادي الجوز، بابا الساهرة، الصوانة، الطور، القدس القديمة "البلدة القديمة بما فيها المسجد الأقصى"، الشياح، راس العامود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحة الغربية، بيت صفاط، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب.

2. منطقة J2: تمثل باقي مساحة محافظة القدس التي يعتبرها الاحتلال رسمياً جزءاً من الضفة الغربية، وتضم التجمعات الفلسطينية التالية: رافات، مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجاز، القبية، خراب أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد، قلنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة تجمع بدوي، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين، السواحة الشرقية، الشيخ سعد.

تبقى الأحياء القريبة وجهة بديلة لتسوق فلسطيني الداخل نتيجة تصاعد القيود، مثل كفر عقب وشعفاط والرام التي تقع في موقع الهامش والتهميش، حيث تتكدس فيها الكثافة السكانية دون بنية تحتية أو خدمات أساسية، ما يعمق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية. كل ذلك يعكس تداخلاً خطيراً بين السياسات الديموغرافية والاقتصادية، ما يتطلب تدخلاً استراتيجياً يُعيد الاعتبار إلى المشاريع الصغيرة، وتنمية القطاع السياحي الفلسطيني، وتحرير الاقتصاد المقدسي من التبعية، ضمن رؤية مقاومة للصمود المستدام.

2-4-2 القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تضرراً

القطاع السياحي والفندقي هو من أشد القطاعات الاقتصادية تضرراً في القدس الشرقية، وما زال يعمل فيه حتى نهاية العام 2024 ما يقارب 29 فندقاً فقط، بما متوسطه 681 غرفة متاحة أمام السياح الذين بلغت نسبة إقبالهم على الفنادق ما يقارب 21.4%، وهي نسبة أقل من نسبة وسط الضفة الغربية 43.8% ولكنها قريبة من نسبة شمال الضفة الغربية البالغة نحو 21.7% على التوالي، بينما هي أكثر من جنوب الضفة الغربية البالغ معدلها 13.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

كما واجهت قطاعات السياحة والتجارة والنقل تراجعاً كبيراً أدى إلى توقف بعض الشركات والمحلات التجارية كلياً أو جزئياً في البلدة القديمة بالقدس الشرقية، وقدرت نسبتها بـ 80% (UNDP, 2024b). كما تراجع قطاع البناء بفعل القيود على العمالة والتراخيص، في حين باتت الضرائب والمخالفات أداة ممنهجة لإغلاق المنشآت التجارية. ومن ناحية أخرى، يعاني القطاع الصحي في القدس الشرقية من أزمة تمويل خانقة، وتراجع حاد في التحويلات الطبية من قطاع غزة والضفة. كما ازدادت صعوبة الحصول على تصاريح للعلاج في القدس، ما فاقم الضغط على المستشفيات الخاصة التي تشكل عبئاً مادياً على الأفراد، وبخاصة الفئات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

في قطاع التعليم، واجهت المدارس الفلسطينية المقدسية محاولات مستمرة لفرض المنهاج الإسرائيلي، وسط فجوة تمويلية تقدر بنسبة 75% مقارنة بالمدارس اليهودية. وتفاقت الأوضاع بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023 مع تكرار تعطيل المدارس، وتضرر المنشآت التعليمية، وتراجع أعداد الحضور، ما زاد من معدلات التسرب والانهايار التعليمي. جاء ذلك نتيجة أوامر الهدم والإغلاق بحق المدارس التي يديرها فلسطينيون في القدس الشرقية، والتي يبلغ عددها 59 مدرسة تقدم التعليم لأكثر من 6600 طالب، ويعمل فيها ما يقارب 715 معلماً ومعلمة، وذلك في الربع الأخير من العام 2024، إضافة إلى إصدار أوامر إغلاق لـ 6 مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية في نهاية الربع الأول من العام 2025 (United Nations, 2025). ويظهر الجدول 2-5 في الملحق مجموعة من المؤشرات المهمة التي تأثرت تبعاً للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية، وبخاصة بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2-5 الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024¹⁴

أدت الحرب الإسرائيلية الشعواء والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني، الذي شهد انكماشاً في العام 2024 بمعدل 26.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 11 مليار دولار بالأسعار الثابتة. وقد تراجع الناتج المحلي في الضفة بمعدل 17.0%، بينما انكمش في قطاع غزة على نحو حاد وبمعدل بلغ نحو 83.2%. ويعد هذا الانكماش هو الأكبر الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني منذ ثلاثة عقود (انظر الشكل 1-2 في الملحق).

¹⁴ مصدر الأرقام في هذا القسم هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025).

جاء الانكماش بين العامين 2023 و2024 نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج. فعلى صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد العام 2024 انخفاضاً في القيمة المضافة بجميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وكان التراجع الأكبر في نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 45.4%)، يليه نشاط الإدارة والدفاع (تراجع بنسبة 30.2%)، كما شهدت كل من أنشطة الصناعة والنقل والتخزين وأنشطة الخدمات الوتيرة نفسها من التراجع كما هو موضح في الشكل 2-2 في الملحق. في المقابل، كان التراجع أقل وتيرة في كل من أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المنزلية خلال الفترة نفسها.

من جانب الإنفاق، وكما يوضح الجدول 2-6 في الملحق، فقد شهد الاستهلاك الخاص تراجعاً ملحوظاً نسبته 32.5% في العام 2024 مقارنة بالعام السابق بسبب التراجع المهول في تعويضات العاملين في إسرائيل (تراجعت بنسبة 84%)، كما شهد الإنفاق العام تراجعاً نسبته 25.0% بسبب استمرار إسرائيل في اقتطاع جزء من أموال المقاصة، التي تراجعت من 10 مليارات دولار في العام 2023 إلى 6.9 مليارات دولار العام 2024. وشهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعاً بنسبة 30.0%، و11.1% على الترتيب خلال فترة المقارنة نفسها. وقد انعكس التراجع في الاستهلاك الخاص والعام في تراجع كبير في المستوردات نسبته 31.1%.

2-5-1 ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية

بعد اندلاع الحرب، فرض الاحتلال الإسرائيلي خناقاً مشدداً وموسعاً على الضفة الغربية، أعاق حركة الأفراد والبضائع بين المحافظات، ما أحدث انكماشاً اقتصادياً حاداً في الضفة الغربية كما أشرنا سابقاً. وقد دفع تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية الشركات المتضررة، وأصحاب المصالح في الأشهر الأولى للحرب خاصة، إلى البحث عن السبل والأدوات التي تساعد على خفض نفقاتها، في الوقت ذاته تقليص حجم وتكاليف الإنتاج، ما اضطرها إلى تسريح آلاف العاملين. وتشير بيانات القوى العاملة إلى أن عدد العاملين في السوق المحلي انخفض بنسبة 5.1% بين العامين 2023 و2024، ليصل إلى 650 ألف عامل. وقد كان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد، تليه أنشطة الخدمات، ثم نشاط التجارة والمطاعم والفنادق، ومن ثم نشاط الصناعة.

تزامناً مع ذلك، ومع تعذر وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل، انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 123 ألف عامل في العام 2023 إلى نحو 31 ألف عامل في العام 2024، كما تفاقمت مشكلة البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ معدلها نحو 31% في العام 2024، وهذا أدنى بمقدار 13 نقطة مئوية عن العام 2023، وقد بلغ معدل البطالة لدى الذكور 31.7%، مقابل 30.1% لدى الإناث.

2-5-2 مساهمة قطاع غزة من الانحسار إلى الاندثار

خلال العقود الثلاثة الماضية، بدأت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني بالانحسار تدريجياً، فقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من نحو 37.6% في العام 1994 لتصل إلى حوالي 3.3% نهاية العام 2024. ويعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ وتدبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع، وبخاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. أما على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، فقد تقلصت في قطاع غزة بنسبة 93% بين العامين 1994 و2024.

خلال الفترة نفسها، اتسعت الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتصبح حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة مع نهاية العام 2024 لا تشكل سوى 4.6% من نظيرتها في الضفة الغربية، بعد أن كانت الفجوة ضئيلة للغاية قبل قرابة ثلاثة عقود من الزمن.

3-5-2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والدخل المحلي

تقلصت الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور الأداء الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتحويلات الخارجية. وقد كان الدخل المتاح في فلسطين العام 2024 أعلى بنسبة 17.9% من الناتج المحلي (28.7% في العام السابق). كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 3.3% من إجمالي الدخل المتاح (14.4% في العام 2023)، لمزيد من التفصيل انظر الجدول 2-7 في الملحق.

الفصل الثالث

الاقتصاد الفلسطيني من الصمود تحت الاحتلال إلى البقاء أمام الإبادة

1-3 مقدمة

استعرضت هذه الدراسة في فصلها الأول الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي قبل العام 2023، والبيئة المعادية التي حددت بشكل جوهري هيكلية الاقتصاد الفلسطيني ومسار نموه وأفاق تنميته. ثم لخصت في الفصل الثاني هول الصدمات التي تكبدها ذلك الاقتصاد الهش والمجتمع الصامد جراء سنتين من حرب إبادة مدمرة، تخوضها دولة إسرائيل وحلفاؤها في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، ولو كانت بوتيرة وكثافة ووسائل متباينة بين المنطقتين.

في هذا الفصل الختامي، نحاول استخلاص أول الدروس في الاقتصاد السياسي الفلسطيني الجديد، والضروري في رأينا، ربما دون المقدرة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلاً. المهم، من جانب دور الاقتصاد السياسي العلمي، الاستدراك الجيد والدقيق لما تغير منذ العام 2023، بل تحول تماماً، في المشهد السياسي والاقتضات بين ما هو واقعي ومحتمل، وما بات وهماً أو ترفاً، وكذلك في تقدير حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القادمة وشكلها، بين ما هو مهم، وما هو الأهم.

يبدأ الفصل باستدكار أين كان يقف (فعلاً، ودون حراك) الفكر والسياسات الاقتصادية الفلسطينية والدولية عشية اندلاع الحرب المستمرة على قطاع غزة. ثم يلخص المشهد السياسي والاقتصادي الإسرائيلي الذي بدأ يتجلى خلال أول شهور الحرب، إلى أن قلبت جميع المفاهيم، ووُلد جيل جديد من المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية العلمية المناسبة لقياس آثار الإبادة ووسائلها. نطرح، هنا، كذلك تساؤلات لا بد منها حول مخاطر مواصلة تحكّم الصهيونية الدينية المسيانية بمقاليد الحكم في إسرائيل، وحول قدرة فلسطين على التصدي لهذه الهجمة، بل البقاء في وجهها.

2-3 الصمود في فلسطين حتى 2023: من التصدي للاحتلال إلى استدامته

مع عقود من متابعة الشأن التنموي الاقتصادي، اعتاد علماء الاقتصاد ألا يتفاجؤوا بالمشهد الاقتصادي المتقلب وغير اليقيني، وبتكرار التحديات الاقتصادية الهيكلية الناتجة عن عدم إحراز تقدم "تنموي" ملموس طوال 55 سنة من احتلال القدس، وكامل الضفة الغربية وقطاع غزة، عقب حرب العام 1967. كذلك تم تبني أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية ومفاهيم وحلول تقنية لمعالجة المشاكل التي في جوهرها تناقضات سياسية غير محسومة، بما يتناسب مع محدودية الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية وامتدادها السياسي. المتابع لهذه المسيرة، وبخاصة منذ حقبة أوسلو، بات يدرك جيداً كيف تداخلت المفاهيم والبرامج والأولويات السياسية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية من جهة، والدول المانحة ومنظماتها الدولية من جهة أخرى، بكل ما تحمله هذه الأخيرة من رسائل وأهداف ومنهجيات "التنمية المثلى" لتزرعها في فلسطين، على أمل أن تنبت "حوكمة اقتصادية فلسطينية" شكلاً ومضموناً. ربما من أقدم وأبرز تلك المفاهيم التي توجز طبيعة التفكير وطبيعة الصراع في مرحلة ما قبل العام 2023، بل لعقود عديدة من التاريخ الاقتصادي الفلسطيني تحت الاحتلال المطول، هو فكرة أنه مع الإقرار بأنه لا تنمية تحت الاحتلال، أصبح "الصمود" عنوان السياسات الاقتصادية، والأمل الوحيد في مرحلة الجمود ما قبل العام 2023.

تابعنا، منذ 30 عاماً، المراحل المختلفة للمعونة الدولية لفلسطين في إطار "تعزيز عملية السلام"، أو "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني"، التي اقترب مبلغها الإجمالي من 44 مليار دولار خلال تلك العقود الثلاثة (UNCTAD, 2024a). لكل مرحلة أهدافها الخاصة التي تتبدل حسب التغييرات السياسية والأجندات التمويلية الدولية، بدءاً من "بناء نواة الحكم الذاتي" الفلسطيني نحو دولة مفترضة حتى العام 2000، ثم "للإغاثة وإعادة الإعمار" حتى العام 2008، تلتها مراحل "الإصلاح والحوكمة الرشيدة" و"بناء مؤسسات الدولة". منذ العام 2015، دار بحث جدي بين المانحين من جهة، و"الشريك" الفلسطيني من جهة أخرى، حول مستقبل دور هؤلاء المانحين، وبخاصة مع اندام الأفق لأي حل سياسي متوافقٍ عليه، وغياب المفاهيم التنموية التي يمكن أن تبرر مواصلة تدخلهم (وإنفاقهم) في الشأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني والمالي الفلسطيني، تحت احتلال إسرائيلي بدا واضحاً أنه ليس في طريقه إلى الزوال.

من قراءة بيان صدر العام 2023، عن البنك الدولي؛ عراب المانحين الأكبر والمفضل، حول عدد من برامج الجديدة في قطاع المياه الفلسطيني (World Bank, 2023)، يظهر أنه اكتشف كيف تتم إعادة اختراع العجلة التنموية الفلسطينية بمصطلحات جديدة تواكب المرحلة، وتراعي المشاعر الفلسطينية السياسية الغاضبة تجاه المجتمع الدولي بأسره لتركه فلسطين "خلف الركب" (في اللغة التنموية الشائعة). ما يلفت النظر للجمهور المتابع لبرامج البنك الجديدة، تلبس مثل هذه المشاريع (التي هي أصلاً من اختصاص البنك التاريخي عالمياً، أما في فلسطين، فلا جديد فيها) حلة جذابة، وتأطيراً حديثاً يعطي زخماً ورونقاً لمشاريع البنية التحتية العادية جداً، ووصفها بأنها "تعزز الصمود والاستدامة الفلسطينية". من أين جاءوا بهذا المفهوم التنموي وهذا المصطلح الرنان؟ قد يتبادر إلى الذهن أنه مفهوم عالمي (resilience) مستخلص من تجارب تنموية عالمية، تمّ توطينه وترجمته فلسطينياً لتأطير البرامج الدولية، كما يظهر استخدامه من قبل عدد من الدول والمؤسسات المانحة العاملة في فلسطين. أم ربما كان لمفهوم "الصمود" تاريخٌ آخر لا علاقة له بالفهم الدولي للكلمة، ولا بالغاية من استخدامها في هذه المرحلة بالذات.

لكي نقدّر معنى "الصمود" في سياق ما بعد العام 2023، من المفيد الغوص قليلاً في تاريخ هذا التعبير السياسي، حيث تبناه طيفٌ واسعٌ من المؤسسات الفلسطينية والدولية كغاية مركزية في خطاباتها وسياساتها كما في تمويلها، وكل منها يفعل انطلاقاً من رؤيته ومصالحه الخاصة، دون أن يكون هناك بالضرورة إجماع أو تقاطع بين ما يقصده البنك الدولي أو السلطة الفلسطينية أو أي باحث اقتصادي، من دمجها في استراتيجياتها التنموية في فلسطين. وبينما تتم في المرحلة الراهنة ترجمة مفهوم "الصمود" إلى تطبيقات فنية، من خلال خطط ومشاريع تنموية للدول المانحة في مختلف القطاعات، تبرّر بمدى تحقيقها للصمود الأسري أو الاقتصادي أو في الموارد الطبيعية، فإن أصل المفهوم يعود إلى حقبة مختلفة تماماً.

تجلى المفهوم في أول ترجمة تنموية له، ضمن سياق سياسي وفلسطيني بامتياز. هنا علينا العودة 50 سنة إلى الوراء حين أدى "الانتصار" المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 إلى عملية سياسية كان من نتائجها أول اتفاقية تطبيع عربي-إسرائيلي، ونكسة للموقف العربي الموحد وللتطلعات الفلسطينية بدولة فلسطينية مستقلة. في تلك المرحلة، لم يكن قد مضى على احتلال الضفة الغربية والقدس وغزة 10 سنوات، ولم تكن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة مهددة، بقدر ما كانت هذه التطورات تهدد بتصفية القضية الفلسطينية برمتها. لذلك، عندما عُقدت قمة بغداد العربية العام 1978 بغياب مصر، بل ومع السعي إلى عزلها عربياً، كان شعارها "مؤتمر التصدي والصمود"، بمعنى ضمان صمود الموقف العربي الراض للتطبيع، وكذلك صمود (بقاء) الشعب الفلسطيني

في أرضه وقدرته على التصدي للاحتلال. يعني هذا أن دوافع دخول المفهوم إلى المشهد السياسي هي دوافع تحررية وإنسانية، لا ينفصل فيها الصمود عن التصدي، بل يكملان بعضهما البعض.

الأهم والأكثر دلالة في تأريخ هذا المفهوم في السياق التنموي، هو كيف تمّ اعتماده فلسطينياً لتأطير مبادرات سياسية تنموية مهمة خلال العقود اللاحقة لقمّة بغداد، من داخل الأرض المحتلة ومن خارجها. في بداية ثمانينيات القرن الماضي، في كلّ من القدس وعمان، تم تأسيس برنامجين اقتصاديين طموحين. الأول كان تجسيداً فلسطينياً شاملاً لمفهوم الصمود العملي، من خلال عقد "مؤتمر التنمية من أجل الصمود" العام 1981، الذي نظمه "الملتقى الفكري العربي" في القدس، ونتج عنه كتاب بحثي ضخم (الملتقى الفكري العربي، 1984)، ساهم في إعداد الجيل الأول من علماء الاجتماع والاقتصاد والتخطيط الفلسطينيين بقيادة المهندس المناضل إبراهيم الدقاق. شكلت هذه المجموعة القيمة مرجعاً لأبحاث علمية أصيلة من أرض المعركة، تُحلّل آثار الاحتلال المدمرة على مناحي الحياة الفلسطينية كافة، وتطرح السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بضمان التنمية والصمود، بهدف تعزيز النضال لدرحر الاحتلال، وإخلاء المستوطنات وتفكيكها، ما كان، حينذاك، يبدو هدفاً معقولاً، حوله إجماع عربي ودولي واسع.

أما التطور اللافت الآخر، فكان إنشاء "اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الأرض المحتلة"، التي جاءت كإشارة واضحة لتحالفات العربية الجديدة، وبخاصة لرأب الصدع بين الطرفين الفلسطيني والأردني، بعد عشر سنوات على المعارك بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية (اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، 1987). كلفت اللجنة من قبل القمة العربية بإدارة "صندوق الصمود" الذي تبرعت له الدول العربية خلال السنوات العشر اللاحقة بما يزيد على نصف مليار دولار (الإسكوا، الأونكتاد، 1988). خصصته اللجنة لمشاريع زراعية وتعاونية وإسكانية وتعليمية وإنتاجية وإعلامية وبحثية، على شكل منح وقروض (غالبيتها دون استردادها) وزعت من خلال مؤسسات وشخصيات تابعة للطرفين بشكل أو بآخر. ترأس الجانب الأردني مسؤولاً سياسياً ("وزير شؤون الوطن المحتل")، في حين ترأس الجانب الفلسطيني الشهيد أبو جهاد (خليل الوزير)، القائد العسكري لفتح في الأرض المحتلة، الذي كان يقدر، بالتأكيد، أهمية التنمية من أجل صمود شعبه تحت الاحتلال، لكن ذلك بقي مرتبطاً باهتمامه الأكبر، حتى اغتياله العام 1988، بوسائل مقاومة الاحتلال، كما هو معروف عنه.

هكذا، في ظرف سنوات قليلة من التاريخ الاقتصادي الفلسطيني، تأسست المعضلة التي ما زالت صالحة، بل ربما هي الوحيدة التي يمكن اعتبارها ذات جدوى، وهي العلاقة السببية بين تحقيق قدر من "التنمية" لتعزيز ما هو مطلوب من "الصمود" البشري والمجتمعي والاقتصادي، لتمكين الشعب الفلسطيني من "التصدي" للاستعمار ودرحر الاحتلال. بالتالي، لا جدوى من الصمود إن لم يرتبط بالتصدي، باعتبار أنهما لا ينفصلان. لكن، سرعان ما تحولت الرؤية التنموية والطموح النضالي الفلسطيني في أعقاب انقلاب الظروف السياسية وموازين القوى جذرياً، مع حرب الخليج ومؤتمر مدريد في العام 1991. تبعت هذه المرحلة الجريئة من الفعل الفلسطيني المنظم والموجه من الداخل ومن الخارج للداخل، سنوات الانتفاضة الأولى وتجلياتها الاقتصادية المختلفة، ثم إنجاز البروفيسور المرحوم يوسف صايغ وطاقم من خبراء الداخل والخارج تحت مسمى "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني" لصالح منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) العام 1993، وانحسار الطموح التنموي الفلسطيني إلى حدود المسموح بموجب اتفاقيات أوسلو السياسية والأمنية والاقتصادية بدءاً من العام 1993.

بعد تاريخ طويل، وُلد الصمود أدبيات ودراسات عديدة تمزج بين مختلف معانيه وسياقاته، ما سمح بتشويه معناه وقصده الأصلي، وأضيفت إليه مصطلحات تفسيرية حديثة، مثل صمود "مقاوم"، أو "تحرري" (حمائل والخالدي، 2021). وفي العام 2023، ذهبت السلطة الفلسطينية نحو تبني تفسير أقل تسييساً، أطلق عليه الصمود "التحولي"، مختطفاً المصطلح كما حدث مع سياق الترويج لمشاريع البنية التحتية الاعتيادية. طبعاً مثل تلك الصيغة الأخيرة ربما هي الأخطر، حيث المقصود من التحول أن يكون نحو حياة ربما أفضل: وظيفة وخدمات وغيرها من المكاسب الفردية، دون أن يطرح في الأفق أي تحول في الإشكالية الهيكلية المتمثلة بالاحتلال وإنكار السيادة، ولا يدعي حاملو رسالة الصمود بأنه سيقرب الشعب الفلسطيني من هدفه الوطني الاستقلالي.

نشهد في الوقت نفسه الاستعمال الشائع لشعار الصمود من قبل القيادة والحكومة الفلسطينية ومطالبة الشعب بالالتفاف حوله، في غياب أي بدائل سوى دعم بقاء الناس على الأرض. هذا يثير تساؤلات لدى المراقب للمشهد السياساتي التنموي الفلسطيني في سياقه العالمي، منها رصد كيفية التخلي تدريجياً عن العلاقة العضوية في الرؤية الفلسطينية، بين الصمود والتصدي، حيث تصبح التنمية والصمود غاية بحد ذاتها، ولم تعد وسيلة للتحرر. كان التساؤل المشروع قبل العام 2023 عما إذا كانت فعلاً تجربة 30 سنة من الانتقال من عقيدة تنموية أصيلة إلى تراجم مستوردة لها، دون تحقيق التنمية ودون إنجاز مشروع التحرر والاستقلال، ستتكرر في تطبيع استخدام مصطلح الصمود لأجل غير مسمى وتحويله إلى نمط من التخطيط والحياة؟ إذ نرى كيف اكتشفت الأطراف الدولية "المتعاطفة" مع القضية الفلسطينية (دون الاستعداد لمعالجة جوهر سبب حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه)، مبرراً معقولاً لمواصلة دعم الشعب الفلسطيني، يلتقي مع الخطط الفلسطينية التي هي بدورها كانت تصاغ بهدف "دعم الصمود".

قد يُنظر إلى هذا التناغم على أنه يعكس الممارسات الفضلى في تقديم المعونة الدولية؛ أي في استجابة التمويل الدولي لرؤى الجهة المستفيدة، لكن المشكلة، هنا، أنه على الرغم من الالتقاء حول الشعار العريض، يخفي ذلك خلفه "حوار الطرشان" الدائر فعلاً بين الطرفين في فلسطين. بينما كان ينظر الشعب الفلسطيني إلى الصمود كوسيلة للتحرر وليس كغاية أو هدف أو حالة معيشية، ولا يتمسك بالصمود حباً به، بل إكراه، فإن الدول المانحة قد يئست من أي تغيير جذري في الوضع القائم في المستقبل المنظور، مستسلمة لقوة الاستعمار الإسرائيلي الميداني والعالمي. باتت برامجها وسياساتها ومشاريعها للصمود الفلسطيني خالية من أي أفق أو هدف تحرري، بل تتجاهل ضرورة العمل لتنفيذ القرارات والعهود الدولية التي يفترض أنها تصون الحقوق الفلسطينية، وتحققها، وتبتعد عن أي تصدٍ للوقائع الإسرائيلية أحادية الجانب. بالتالي، ربما نجحت البرامج المانحة في إغاثة الشعب الفلسطيني معيشياً، لكن مثل هذه البرامج التقنية المحلية والمحدودة، تخدم، دون شك، استدامة الاحتلال، بل وكما يُخشى، تُغطيّ الدول الأوروبية، خاصة، بتمويل الاحتلال بشكل غير مباشر (Lovatt, 2017).

3-3 حرب إسرائيل: سعيٌ لجعل فلسطين غير قابلة للعيش للفلسطينيين

على خلفية هذا المشهد الثابت، استيقظ الشعب الفلسطيني والعالم يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على وقع حرب أطلقت فيها إسرائيل العنان لكامل قوّتها العسكرية في ردٍّ انتقاميٍّ مطوّل على الهجوم المباغت الذي نفذته كتائب فلسطينية مسلّحة بقيادة "حماس"، مستهدفة المستوطنات والبلدات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، ما أسفر عن قتل نحو 1200 مدني وعسكري إسرائيلي. بغض النظر عن التقييمات المختلفة لما أسس لهذه الحرب ومهد لها، يرى غالبية الفلسطينيين أن هذا الهجوم نتيجة طبيعية لسنوات من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة،

ولإنكار حقوق الفلسطينيين في كل مكان، وبالتالي كمقاومة مشروعنة ضد الاحتلال. بالنسبة لإسرائيل وحلفائها في جميع أنحاء العالم، فإن هذا الهجوم يعني فشلاً استخباراتياً وسياسياً، وقد سُمي بـ "بيرل هاربور إسرائيل" أو "11 سبتمبر إسرائيلي". في هذه الأثناء، انبرى كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لتصوير حركة "حماس" ككيان نازي-داعشي يجب اجتثاثه تماماً، وذلك لمصلحة حضارة الغرب نفسه. منذ الأسابيع والأشهر الأولى للحرب، كان خطاب إسرائيل الحربي وأفعالها على الأرض تنذر بنتائج تحمل ليس مزيداً من المعاناة للفلسطينيين في قطاع غزة وفي كل فلسطين فحسب، بل تتجاوز، أيضاً، ما اعتاد عليه الشعب الفلسطيني في تاريخه الطويل من الصراع مع الاستعمار.

يتحكّم بإسرائيل مزيج متفجّر من الغضب والمهانة مع التطرف العميق للأحزاب اليمينية التي تتقاسم السلطة فيها. يغذّي هذا الخليط حملة متعاطمة لنزع الإنسانية ليس عن "حماس"، التي شكلت الكيان الفعلي الحاكم في قطاع غزة لخمسة عشر عاماً، فحسب، ولكن، أيضاً، عن 2.2 مليون فلسطيني يعيشون تحت القصف هناك، إضافة إلى 5 ملايين فلسطيني آخرين يعيشون في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، في الضفة الغربية المحتلة وداخل إسرائيل نفسها. تَرافق هذا الوضع مع صعود أصوات من مكوّنات كان ينظر لها على أنها "هامشية" من اليمين القومي الديني الإسرائيلي المتطرف، تدعو إلى طرد سكان غزة إلى صحراء سيناء المصرية، أو فرض "نكبة 2023" على قطاع غزة، أو في حال الضرورة، استخدام الأسلحة النووية ضد القطاع، كما صرّح أحد المديرين السابقين للاستخبارات الوطنية الأمريكية بوضوح شديد: "إذا كانت إسرائيل ستدمر حركة "حماس"، فسيكون عليها أن تدمّر غزة". تحت مثل هذه الشعارات وسعت إسرائيل حملتها العسكرية لتتحول إلى آلة قتل وتدمير جماعي، لم تعد تتعامل على أساس منطق عسكري عملياتي، بل منطلقاً من نوع جديد من الحرب الذي يبني العدو، ولا يهزمه فقط، ولا يهدف إعادة الاقتصاد 50 سنة للوراء، بل يعمل على إزالته.

لمن يحاول فهم سبب قصف إسرائيل لغزة لدرجة تفتيتها، لن يكون الانتقام الإسرائيلي الأعمى ولا المبالغة في التجاوزات ولا البحث في العقائد الحربية القانونية كافياً للوصول إلى أسباب عقلانية. إن هجوماً بهذا الحجم وبهذه الشدة قد تكون له أهداف عسكرية وسياسية فورية، وتلك قد تتحقق أو لا تتحقق. لكنّ السعي الإسرائيلي الحثيث لمواصلة الحرب طوال سنتين والبطش الهائل المستخدم فيها، إضافة إلى تجاهل إسرائيل للقلق المتعاظم الذي يبديه حلفاؤها الغربيون وشعوب العالم، يعكس، أيضاً، مصالح استراتيجية أخرى لإسرائيل. ولعلّ هذه المصالح لم توضّح في أهداف إسرائيل المعلنة عند بداية الحرب، إلا أن نتيجتها الفعلية كانت واضحة فلسطينياً منذ مرحلة مبكرة، وهي ببساطة، "جعل غزة غير صالحة للعيش".

وبعد سنتين من انتهاج هذه الاستراتيجية، لا شك أن إسرائيل تستطيع أن تتباهى بانتصارها بجعل غزة أرضاً محروقة منكوبة مدمرة، بينما تظل إسرائيل مصممة على جعل فلسطين كلها غير قابلة للعيش لجميع الفلسطينيين، وليس لسكان غزة فحسب. وفي المقابل، يواجه 3.2 مليون فلسطيني تهديدات لا تقلّ "وجودية" في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، حيث يعيش 750,000 مستوطن إسرائيلي. هؤلاء الفلسطينيون لم يقبلوا يوماً الرضوخ لنير نحو نصف قرن من الحكم الإسرائيلي، وهم الآن يواجهون قمعاً شديداً في ظلّ الحرب الدائرة. إضافة إلى ذلك، يعيش في أراضي 1948، حوالي 1.8 مليون فلسطيني في حالة من "الاحتماء" في مدن معزولة ومنفصلة (أو "غيتوهات" للعرب فقط) تنتشر فيها عصابات الإجرام المنظم، وإلى جانب كونهم مواطنين من الدرجة الثانية، تنظر إليهم الدولة باعتبارهم طابوراً خامساً محتملاً.

تتقدّم هذه الإبادة الجماعية الصامتة على مستويين: أولاً، من خلال استخدام الأزمة الإنسانية والتجويح كسلاح لتحقيق أهداف إسرائيلية عسكرية وسياسية، وثانياً، عبر التقاء القوى التي أُطلق لها العنان في هذه اللحظة من تاريخ إسرائيل مع أهداف اليمين الديني القومي الإسرائيلي.

فيما يخصّ أول أسلحة الحرب غير التقليدية هذه، أي الأزمة الإنسانية، أشار أحد كبار المحللين الإسرائيليين بوضوح، في بداية الحرب، إلى أن العمل العسكري ضد المدنيين -الذي يقوم به الجيش الذي تروّج له إسرائيل على أنّه "الأكثر أخلاقية في العالم"- هو جزءٌ عقلاني وشرعي من الحرب، يسمح لها بتحقيق هدفها الأوسع. يتمثّل دوره في حفر فكرة في الوعي الفلسطيني قائمة على العقاب الكارثي ("الأبوكاليتي") الذي سيواجه أيّ شخصٍ يجرؤ من الآن فصاعداً على تحدّي إسرائيل. هذا امتداد للمفهوم الاستراتيجي المتجذّر الذي يؤمن بأن المعاناة الإنسانية يمكن أن تفضي إلى مكاسب أمنية لإسرائيل، وهو المفهوم الذي يعتبر حصار غزة ضرورةً لا غنى عنها، والتوسع الاستيطاني العنيف والتطهير العرقي في مختلف أرجاء الضفة الغربية بمثابة مهمة مقدسة لا بد منها لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى.

مهما بلغ التشوّه الذي تعكسه هذه النظرة المضطربة، فإن مثل هذا الإطار يوفّر فهماً منطقياً للسبب الذي من أجله خلّقت إسرائيل هذه الكارثة الإنسانية غير المسبوقة، وبيّن الغرض الذي يتجاوز الانتقام، والذي تخدمه تلك الكارثة. في نهاية المطاف، لقد أمضى الشعب الفلسطيني العشرين عاماً الماضية عند حدود سياسة العسا والجزرة الإسرائيلية البديلة، من خلال مشروع "السلام الاقتصادي" الذي أُتقن تنفيذه في الضفة الغربية، والذي كان يتمّ إرساؤه مؤخراً في قطاع غزة كذلك -وإن بشكل أقل نجاحاً على ما يبدو- كجزء من "المفهوم" الاستراتيجي الإسرائيلي لإدارة الصراع عوضاً عن إنهائه. على الرغم من أن سلوك إسرائيل خلال هذه الحرب مروّع ومتطرّف إلى أقصى حدّ، فإنّ قلة من الفلسطينيين فوجئوا بسهولة بتبني خيار الأزمة الإنسانية والتجويح كسلاح، من قبل إسرائيل، في حين يطلق العالم دعوات هزيلة لإسرائيل لضبط النفس.

يقف الفلسطينيون في موقع كاشفٍ يؤهّلهم قبل غيرهم لإدراك أن حمى الحرب الإسرائيلية لا تأتي من فراغ، ولا هي ردّة فعل تلقائية على الهزيمة التي مُنيت بها إسرائيل في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن سياق التطبيق المرعب للعقاب الجماعي الذي نشهده اليوم، مع العجز العالمي لمواجهته أو اللامبالاة تجاهه، ذو أهمية قصوى هنا.

علينا أن نتذكّر أن الحكومة الإسرائيلية واجهت معارضةً شديدة من جماهير الليبراليين الإسرائيليين على امتداد العام السابق للحرب بسبب جهودها لتفكيك الديمقراطية لصالح أجندة تهيمن عليها مصالح ورهانات مستوطني الضفة الغربية، وغوغاء المتطرفين المسيانيين. هؤلاء يواصلون الترويج بلا أيّ خجل لـ "الخطة الحاسمة" لوزير المالية سموتريتش، المكونة من ثلاث مراحل: الإخضاع أو النقل، أو السحق من قبل الجيش الإسرائيلي.

أكثر ما يثير القلق في هذا السياق المشحون، وبما أنّ المجازر بحقّ الأبرياء تحوّلت إلى أمر روتيني أزيح إلى أخبار الصفحات الثانية، هو أنّنا نواجه خطراً حقيقياً يتمثّل بإمكانية تحقق بعض المخططات أو الرغبات الإسرائيلية الأكثر تطرفاً في قطاع غزة، وبخاصة لجهة التهجير الجماعي للفلسطينيين. حتى دون إجراءات إسرائيلية مباشرة، وعلى الرغم من الرفض المصري القاطع لأيّ عملية "نقل" لسكان، فإنّ جنوب غزة يتحول بالفعل إلى طنجرة ضغط قد تنفجر من تلقاء نفسها عند الخاصرة الرخوة على الحدود مع مصر. في جنوب غزة أو في سيناء، وسواء تمّ القضاء

على "حماس" في الشمال أم لا، فإن ظروفًا شبيهة بظروف الصومال (تشرّد، وسوء تغذية، ومرض، وانهيار تام للقانون والنظام، ... إلخ) تشكّلت بالفعل، يتطلّب تجنّبها جهوداً إغاثية هائلة لم يتمّ تنظيمها وبلورتها بعد. إن توقفت مدافع الحرب غداً، فإن مجرد فكرة "اليوم التالي" في غزة لا يمكن تصورها، ومن المؤكد أن الوكالات الإنسانية ستواجه صعوبة في معرفة من أين يمكن أن تبدأ في مساعدة النازحين والمتضررين. أياً كان ما قد تعلنه إسرائيل وحلفاؤها عن عدم إعادة احتلال غزة وعدم السماح لـ "حماس" بالبقاء في السلطة، يبقى من الصعب إيجاد جواب حول من يستطيع ضمان الأمن والحكم المدني في القطاع سوى الشعب الفلسطيني ودولته.

إن توفير المأوى والغذاء والمياه والكهرباء والمرافق الصحية، ناهيك عن معالجة اضطرابات الصدمات النفسية الجماعية، سيستلزم مستويات لا يمكن تحديد حجمها الآن، من الموارد والقدرات التنظيمية وأنظمة الإدارة العامة التي تتطلّب تعبئة من الصفر، وتصل كلفتها إلى مليارات الدولارات. يستدعي تحدي إعادة تشغيل الاقتصاد المنهار واستئناف دورة الحياة المعيشية لملايين الفلسطينيين المصابين بصدمات نفسية، التفكير الجدي في دخلٍ أساسي شامل لغزّة استجابةً للوضع، هذا إذا كان ثمة عدالة ستحقق للفلسطينيين.

كيف لمثل هذه النتيجة أن تكون في صالح أي طرف، حتى إسرائيل؟ أين هو الحدّ الذي تنقلب فيه المخاطر المضمرّة في المستقبل من مراحل الانتقام الإسرائيلي ليس إلى نكبة فلسطينية جديدة فحسب، بل حتى إلى القضاء على قضية فلسطين؟ هل هو من ضروب الخيال أننا ما زلنا نتساءل عما إذا كان قلق حلفاء إسرائيل بشأن تورّطهم في جرائمها، سيتحوّل من تقديم النصح الملطّف لها بقبول وقف إطلاق النار، إلى إنذار نهائي يرضع دولة إسرائيل أمام احتماليين، إمّا التوقّف والكفّ، وإما المخاطرة بأن تصبح منبوذة؟

3-4 مقاربات في الاقتصاد السياسي الفلسطيني قبل العام 2023 وبعده

في خضمّ المشاهدة والمتابعة للإبادة الجارية في قطاع غزة وعموم فلسطين، تعجز الكلمات عن التعبير عن هول ما يحدث، كما يعجز عشرات الملايين من الفلسطينيين والعرب وعشاق شعب فلسطين في جميع بقاع العالم عن تقديم الإسناد المادي أو السياسي المباشر. لكن، في هذه المرحلة الجديدة، استعاد مصطلح "المقاومة" نفسه مضامين متجددة وجديدة، وأشكالاً متعددة، من المقاومة المسلحة التي جاءت بنتائج كارثية غير مسبوقه وغير محسوبة، إلى المقاومة السلمية الجماهيرية والقانونية اللطيفة التي لم تحقق اختراقاً منذ تبنيها قبل 20 سنة، وصولاً إلى المقاومة الإعلامية الجماهيرية التي لا تتوقف. لذلك، سيبقى العام 2023 ليس محفوراً في الذاكرة الجمعية الفلسطينية والإسرائيلية فحسب، بل سيشكل منعطفاً في تاريخ النضال التحرري الوطني، بغض النظر عن النتائج الميدانية، التي لا تزال معالمها بعد سنتين من المعارك، غير واضحة تماماً.

من هذا المنطلق، من المهم متابعة ورصد التبعات الاقتصادية-الاجتماعية والمادية الرهيبة للعدوان الإسرائيلي وتحليلها، بعيداً عن النقاش شبه التأمري حول ما يسمى بـ "اليوم التالي" للحرب. إضافة إلى ذلك، نرى أنه من الممكن القيام باستكشاف أوّلي لملامح المرحلة الجديدة في سياق إعادة قراءة ما كان شائعاً قبل العام 2023 من معتقدات "الحكمة المعتادة" بين السياسيين والخبراء (يساراً ويميناً)، حول جدلية الاقتصاد والسياسة في فلسطين المحتلة، وبخاصة خلال العقد الأخير وانتهاء عملية السلام، واشتداد التوسع الاستعماري. هنا نركز على أربع مقاربات سادت خلال سنوات طويلة، حول تلك العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة، بين التنمية والسيادة، بين المال والعدالة، في سياق صراع طويل بين شعب يسعى إلى تحقيق مصيره الوطني، وحركة قومية استعمارية إحلالية.

3-4-1 العلاقة بين التحرر الوطني والليبرالية المحدثة

يكتب العديد من الباحثين، منذ فترة، عن انتشار ظواهر الليبرالية المحدثة/الجديدة في النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، وبخاصة في أعقاب الانتفاضة الثانية، وصعود سياسات "الإصلاح" و"بناء الدولة" و"فرض الأمن" و"سيادة القانون" ... وغيرها من ملامح حكم الرئيس محمود عباس منذ الانقسام السياسي الفلسطيني، ورؤساء وزاراته، من سلام فياض، وصولاً إلى محمد مصطفى. في جوهر الجدل حول الموضوع، يرى البعض أن تقدم الليبرالية الجديدة لا يمكن أن يكون سوى على حساب تراجع الظروف المادية والسياسية اللازمة لمواصلة النضال التحرري الوطني بالوسائل كافة. في المقابل، لا يرى طيف واسع من السياسيين ورؤوس الأموال والطبقة المتوسطة إشكالية في مثل هذه الظاهرة، إذا أقروا بها أصلاً، انطلاقاً من موقع "الهروب من السياسة" (ومن الإخفاقات المتكررة في طريق التحرر)، إلى الفردانية والرغبة في الحياة الجيدة وظواهرها المادية التي تنطوي عليها الثقافة الليبرالية السائدة.

شهد تعزيز الترابط (العكسي) بين (توسع) الليبرالية الجديدة و(انحسار) فرص التحرر الوطني، ليس جهود بناء اقتصاد "السوق الحر" تحت ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك تحت حكم حماس في قطاع غزة فحسب، بل تطلبت إدامة هذه المعضلة، أيضاً، دوراً إسرائيلياً تسهلياً في غياب أي أفق سياسي، ما بات يعرف بسياسات "السلام الاقتصادي". ومن دون الخوض في تفاصيل هذا الجدل، الذي ربما طال عمره ونطاقه أكثر مما يستحق، فإن اللافت اليوم هو أن السلام الاقتصادي هياً ميداناً ليس لتلقي التسهيلات الإسرائيلية فحسب، بل، أيضاً، ملعب يمكن أن يبادر معه الطرف الفلسطيني لانتهاز فرص أخرى، أو لشراء الوقت من خلال التساوق معه، ولكن كيف؟

أولاً، يظهر جلياً أن سيادة الليبرالية وقيمها المادية ساهمت مساهمة فعالة في الضفة الغربية، إلى جانب التنسيق الأمني، في تشتيت قوى المقاومة وهيكلها هناك على الرغم من تصاعدها التدريجي شبه العفوي منذ سنوات في بعض المدن، وفي طمس الاستعداد الرسمي والشعبي العام لدفع الثمن المكلف لمقاومة الاحتلال. نرى ذلك في مقارنة مستوى وتنظيم وفعالية أعمال المقاومة المسلحة والشعبية الفلسطينية في الضفة المحتلة، بالمقارنة مع ملحمة المقاومة في قطاع غزة. ثانياً، شهد قطاع غزة كذلك خلال العقد الأخير نمو طبقات ونخب متمسكة بالليبرالية أو مستفيدة من نظام "السوق الحر" القائم، في محاولة طبيعية إنسانية للتمتع بالحياة الجيدة والحرية الشخصية على الرغم من كل المصائب. لكن -وهنا بيت القصيد- فبينما كان النظام السياسي في غزة يبعث باستعداده للمضي قدماً في ترسيخ سياسات إسرائيل (ومصر وقطر) من تسهيلات السلام الاقتصادي في التجارة، والطاقة، وتصاريح العمل، كانت المقاومة تستفيد من تلك الخدعة للتستر على تجهيزها الصناعي والتدريبي والتمويني والإنشائي لخوض معركة طوفان الأقصى.

إذا لم تنجح سياسات السلام الاقتصادي والاحتواء غير المتكافئ طوال 30 سنة في ترويض الشعب الفلسطيني، فإنه لم يعد لإسرائيل سوى اللجوء للعصا الاقتصادية المسلحة كما تفعل منذ سنتين. فهل مقارنة الليبرالية-التحرر تقدم عليها الزمن في 2025، أم أنه يمكن إعادة تعريفها وتثبيتها على ضوء إفرازات الحرب؟

3-4-2 استحالة استدامة الوضع القائم (المستدام)

شكّلت المقاربة أعلاه أساساً متيناً، أو هكذا ظهر للجميع، لبناء المعتقد الشائع خلال المرحلة الماضية بأن التوازن الحساس بين الفراغ السياسي والهدوء النسبي في الصراع والحياة الاقتصادية "الاعتيادية"، خير وصفة لإدارة صراع بات يُنظر له على أنه ثانوي أو هامشي في عالم يواجه أزمات جديدة سنة بعد سنة. هكذا تبلورت قناعة لدى النظام السياسي الفلسطيني والمواطن والقوى السياسية الفاعلة، بأنه ليس هناك أفق لحسم الصراع بالقوة أو بالسلام، وبخاصة مع صعود اليمين الاستعماري العنصري إلى سدة الحكم في إسرائيل، ودوام ترتيبات التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي في الضفة، وكبح جماح بعض فصائل المقاومة من قبل نظام حماس في غزة. على أساس هذا التقدير، انشغل الجميع، فلسطينياً وإسرائيلياً، في الاستفادة الاقتصادية من شبه استقرار الوضع القائم.

من ثمّ، تم وضع الخطط والسياسات والاستثمارات الفلسطينية على افتراض أن المحافظة على الوضع القائم تشكل بديلاً أفضل من المهول، المتمثل في المواجهة العسكرية، أو انهيار السلطة الفلسطينية، أو الفلتان الأمني، أو غيرها من السيناريوهات المخيفة. في الجانب الإسرائيلي، سادت قناعات مماثلة، وباتت إدارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال تشجيع مواصلة الانقسام بواسطة التسهيلات الاقتصادية والحياتية كفيّلة من وجهة نظر إسرائيل لإتاحة المجال للمضي قدماً في التوسع الاستعماري، وتحقيق أهداف المشروع القومي الديني في حسم الصراع تدريجياً لصالحه، في الوقت ذاته الذي تفتح فيه جبهات جديدة للسلام الاقتصادي مع الدول العربية المطبّعة لعلاقاتها مع دولة إسرائيل.

نجد في هذه المقاربة مفارقة عجيبة بين القناعة الراسخة لدى غالبية النخب والقيادات والشعوب بأن هذا الوضع القائم سيسود لفترة طويلة غير محددة من جهة، والاستدراك بأن الصراع المتواصل والمتصاعد على الأرض، وبخاصة في الضفة والقدس المحتلة، إلى جانب تراجع مكانة وهيبة ومصداقية السلطة الفلسطينية، بالتوازي مع تمترس حماس في الحكم والسلطة في غزة، تمثل، من جهة ثانية، حالة لا يمكن استدامتها. منذ سنوات، تنبأ العديد من الخبراء باستحالة الاستمرار على هذه الشاكلة، أو الخطر الوشيك باندلاع "الانتفاضة الثالثة"، على الرغم من عدم ظهور أية إشارات واضحة بأن هناك قوة يمكن أن تقلب الأمر الواقع رأساً على عقب. ثم جاء هجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 ليؤكد أن الوضع أصبح فعلاً غير قابل للاستدامة، وأن الوضع القائم يبقى قائماً طالما لا يتم العمل الجاد لتفجيره. ما فعلته المقاومة يومها قضى، وإلى الأبد، على الوضع الذي كان قائماً حتى السادس من ذلك الشهر، والذي عاشه الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل، نسي فيه أن الأمور يمكن أن تكون مختلفة.

السؤال الأبرز هنا: هل سينتج عن المواجهة الحالية وضع قائم ثابت جديد بموازين مختلفة دون إنهاء الصراع، أم ربما ندخل في مرحلة ستشهد سلسلة من التحولات الجوهرية في فلسطين، وبين الشعوب العربية، وفي عمق المجتمع والدولة الإسرائيلية نفسها، تفضي إلى حسم ما لحرب المائة عام؟

3-4-3 الوطن أو الطبقة؟ أم الاثنان معاً؟

بناء على صيرورة معضلات تفوق الليبرالية على التحرر الوطني، والتمسك بخيار الوضع القائم (القائم) بدل خيار المقاومة غير المحسوبة عواقبها، تراجعت خلال المرحلة السابقة لدى غالبية المواطنين في فلسطين أهمية الانخراط في القضايا الوطنية مقابل التعامل مع ضغط القضايا المعيشية والاجتماعية والاقتصادية المطبّية. لوحظ ذلك خلال

السنوات الماضية في تزايد الحراك المطالب الاجتماعي والمدني الفلسطيني والمطالبة المتعاضمة بتغيير جوهري في النظام السياسي الفاسد لبوصله المقاومة، وغيرها من التحولات "الداخلية" في كل من الضفة والقطاع. في تحليل للوضع القائم (قبل خمس سنوات)، تم ربط هذه الظاهرة بتاريخ التوتر البنيوي في السياق الفلسطيني، ما يسمى في نظريات النضالات الوطنية التحررية العلمية، بين تفوق النضال (الوطني) في مواجهة ما يسمى "بالتناقض الرئيس"، وتأجيل النضالات الثانوية مع الرأسمالية والرجعية والإمبريالية إلى حين حسم التناقض الأول. حتى بين فلسطيني الـ48، أفضى السياق القومي للتمييز ضدهم إلى نضالات مطلبية حقوقية اقتصادية واجتماعية وسياسية "داخلية". في هذه القراءة للوضع، فإن انحصار فرص النضال الوطني سنة بعد سنة، قد يشير إلى اقتراب مرحلة موالية لتعزيز التنظيم والمطالب الاجتماعية الحقوقية، في مواجهة نظام غير ديمقراطي يحمي اقتصاد السوق الحر، وعلاقة التبعية الاستعمارية التي لا بد من النضال لتغييرها نحو الأفضل (الخالدي، 2019).

توصلت تلك الدراسة إلى أنه حتى ولو انحسرت فرص المقاومة المُجدية، فإن الشروع في نضال مطلبي جماهيري لا يكون على حساب الوطن، بل تجسيد له ولحتميته، من خلال حراك جماهيري وحوار حر حول الملفات الاجتماعية والاقتصادية المؤجلة بحجة المحافظة على الجبهة الوطنية الواسعة والعابرة للطبقات. شهدنا لحظة فارقة في هذه التحولات السابقة مع "هبة أيار" العام 2021، عندما التف 7 ملايين فلسطيني من الضفة والداخل وغزة، و7 ملايين آخرين في الشتات، حول قضية القدس كحق جمعي (وطني، وديني، وشعبي) لا يُقبل المس به. إذا كان العام 2021 بمثابة إشارة مبكرة لما يمكن أن يفرزه مستقبل النضال الفلسطيني، فإن العام 2023 جاء كزلزال ليفتح الميدان على مصراعيه.

مع عودة التلاحم الوطني العابر للطبقات وعابر القارات إلى صدارة المشهد الفلسطيني محمولاً على أكتاف ما يصل إلى 100 ألف شهيد وضحية، فإننا لم نحظْ بفرصة، كالفرصة السانحة اليوم، للخروج من المخاض بولادة حركة تحررية وطنية فلسطينية جديدة تعبر بنا إلى مرحلة الدولة التي تجمع جميع الشعب، حتى تحت الاحتلال وآلام خطر الإبادة. ستستفيد مثل هذه النقلة النوعية من إمكانات تعبئة جديدة لطاقت الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتأطيرها في وحدة وطنية أصيلة. هكذا يمكن البناء على إنجازات وإخفاقات المقاومة العسكرية، إضافة إلى تجارب ودروس 25 سنة من "بناء الدولة" في كل من رام الله وغزة (بغض النظر عن الاختلاف في التوجهات العقائدية أو التباينات في مستوى الحوكمة بين هنا وهناك).

يبدو أننا مقبلون على مرحلة مختلفة، مع عودة الوطن إلى الواجهة، لكن على أمل أن تكون في قيادته مؤسسات وساسة يضعون، نصب أعينهم، ليس التحرر الوطني الممكن فحسب، بل، أيضاً، العدالة والمساواة والحقوق الفردية والجمعية الدستورية.

3-4-4 اقتصاد وطني فلسطيني لحل الدولتين أم لمواجهة صراع مفتوح؟

بعدما كان يُنظر لمفهوم حل الدولتين من خلال تقسيم فلسطين، أنه في حالة موت سريري بسبب عدم استعداد إسرائيل حتى لمناقشة ذلك الحل، وبعد التطورات السياسية في المنطقة التي شهدناها خلال الأشهر الأخيرة، يبدو أنه تبقى الصيغة المتوافق عليها دولياً وفلسطينياً. انصبت كل جهود البناء الاقتصادي الفلسطيني، منذ أوسلو، على افتراض إقامة اقتصاد وطني لدولة فلسطينية مستقلة في مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الانحسار المكاني والوظيفي المتدرج لنفوذ السلطة في الضفة الغربية، والإمكانات المحدودة لنظام حماس في

قطاع غزة المحاصر منذ 20 سنة. في هذه الأثناء، ظهرت تشكّل عدد من الاقتصادات الفلسطينية الإقليمية شبه المنفصلة عن بعضها (في الضفة والقدس ومناطق "ج" والقطاع ومناطق الـ48)، الرهينة لعلاقات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. أصبح تمييز الحدود لاقتصاد وطني لدولة فلسطينية مستقلة في سياق هذه العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد والسياسة والاستعمار، ضرباً من الخيال، وسط مئات المستعمرات ومئات الآلاف من المستوطنين العنصريين، وتحكّم الاحتلال بالحيز المحدود للحكم الذاتي الفلسطيني. بالتالي، يصبح هدف بناء مثل ذلك الاقتصاد الوطني وضمّان "جدواه"، مرهوناً بحل سياسي بعيد المنال، ومهمة عبثية.

كما استعرضنا أعلاه، فإن النضال الوطني المتجدّد، وتفجير الوضع القائم القائم، والتحالف الطبقي الشعبي الملتف حول الحق الفلسطيني، على الرغم من الكلفة البشرية والمادية المرعبة، غير كل المعادلات، وقلب جميع الافتراضات السابقة. لذلك، ربما تكون مفاجأة العام 2023 الكبرى، ليس أن القضية الفلسطينية استعادت مكانتها المركزية عربياً وعالمياً فحسب، لكنها، أيضاً، أعادت الحياة إلى حل الدولتين في نظر عدد من القوى الإقليمية والدولية كخيار وحيد لا بد منه، لما يجب أن ينتج عن هذه الحرب التي باتت توصف بـ"المروعة". سيولّد طرح الإسراع في تنفيذ حل الدولتين، إذا ما اتّبِعَ جدياً، ضغوطاً جديدة داخل إسرائيل بين اليمين القومي الذي سيعارضه حتى الموت، والوسط الليبرالي العاقل الذي قد يعود إلى رؤيته بأنه لا سلام ولا استقرار دون تلبية حقوق الشعب الفلسطيني وليس تجاهلها. قد يبدو الأخير صامتاً أو هامشياً اليوم لأسباب طبيعية، لكن من المتوقع أن يتبلور ويتأسس بشكل أو بآخر بعد الحرب، مع المحاسبة التاريخية المتوقعة للمؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية الحاكمة، التي فشلت وفق كل المعايير والاختبارات. وإذا لم يحدث مثل ذلك الانقلاب الداخلي الإسرائيلي، فإن الأفق السياسي لأي "حل" يبقى مظلماً ومسدوداً.

إذاً، سنتنظر لنرى في الأشهر القادمة (الأخيرة) لهذه الحرب، إلى أي مدى ستمهد إفرزاتها لتغييرات جوهرية داخل إسرائيل، تجعل مجرد الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة، واقتصاد يتمتع بالسيادة على الأرض والموارد والشعب ممكناً، كما كان يُفترض أن تصبح عليه عندما أعلن عن استقلالها قبل 37 سنة من الجزائر. ها هو الشعب الفلسطيني اليوم يجسد في معركته مع الاحتلال والعدوان الإصرار على تحقيق ذلك التحول التاريخي في الموازين، الذي من شأنه إحقاق الحقوق الفلسطينية المسلوبة، أو ما تيسر منها في هذه المرحلة. فهل من شريك عربي شقيق له في ذلك السعي؟

5-3 هل فلسطين قادرة على خوض حرب اقتصادية اجتماعية لا هوادة فيها؟

1-5-3 كنا هنا من قبل

ليس مرة واحدة، بل في أكثر من محطة مفصلية في تاريخ النضال الوطني التحرري، كنا أمام خيارات سياسية صعبة، كلفتها البشرية والمادية كبيرة، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية شبيهة بتلك التي تواجه الشعب الفلسطيني اليوم، في خضم حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة. ربما لم تكن التحديات في لحظات سابقة لاحتمام المواجهة مع الصهيونية التوسعية أقل مما تبدو عليه اليوم. لكنها، في أبسط أشكالها، كانت تلخص هذه الخيارات سياسياً، بين المقاومة ومخاطر الموت الدموي الواسع، أو الرضوخ للاستعمار وتحمل الموت البطيء الأوسع - بين الإبادة العنيفة المتوحشة اليوم، والإبادة الصامتة الزاحفة دائماً لأنها كانت قائمة قبل فاصل الإبادة العنيفة هذا.

مقابل هول التدمير والتهجير في قطاع غزة، والاشتباك الميداني المتواصل للعديد من المجتمعات المحلية مع الاستيطان وجيش الاحتلال في الضفة الغربية، وكبح جماح الجماهير الفلسطينية داخل القدس المحتلة والمناطق العربية داخل إسرائيل، فإن التشتت الجغرافي والسياسي والمؤسسي السائد فلسطينياً، يفرض على الشعب الفلسطيني تنظيم نفسه بنفسه، قبل توقع استغاثة الأشقاء أو المناصرين. يتوجب اليوم على الكل الفلسطيني، في الوطن والشتات، حكماً وشعباً وفصائلاً، الانخراط في توجهات وحدوية تكفل ليس فقط "البقاء" الاقتصادي الذي حل اليوم محل هدف "الصمود"، بل تحقيق شكل من أشكال الانتصار في معركة الوجود والإرادة. مثل تلك النتيجة الإيجابية قد لا تظهر قريباً، بل ربما، فقط، بعد فترة أطول من المواجهة العسكرية والحراك السياسي الفلسطيني المؤدي إلى توافق سياسي وإدارة موحدة بين الضفة والقطاع في إطار دولة فلسطين ومؤسساتها الدستورية.

إذا كانت الوحدة الوطنية شرطاً لأفضل حالة سياسية ممكنة تخيلها، فتلك لن تكون وحدها كافية لإطلاق عملية سياسية تجبر إسرائيل على التنازل عن مطامعها الاستعمارية، أو الدخول في عملية تسوية سياسية دائمة، كما قد يأمل بعض الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية، وحتى الإسرائيلية. أمام عدم اليقين حول المستقبل القريب، من الأجدر الافتراض أن معركة غزة هي افتتاحية لصراع أطول وأعنف في فلسطين والمنطقة، ربما لم تبلغ ذروتها بعد، وتتطلب حشد كل ما للشعب الفلسطيني في الوطن والعالم من إمكانيات وطاقات لخوض تلك الحرب الطويلة، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، إذا اضطرت الأمور إلى ذلك.

إذاً، إلى جانب التحضير للاحتمال المتفائل بأن نتائج المعركة الدائرة قد تقرّب فرصاً سياسية تسمح ببناء اقتصاد وطني لدولة مستقلة خلال السنوات القادمة، لا بد، أيضاً، من التنبؤ لاحتمال أسوأ وأخطر، أو "سيناريو القيامة". مثل هذا الاحتمال، قد يتولد من نزوح بشري قسري أو عفوي/طوعي، وحالات مجاعة وأوبئة وإفقار وإرهاب ملايين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، ومواصلة المواجهة مع حكومة إسرائيلية فاشية مصممة على إنهاء القضية الفلسطينية، وقمع الشعب الفلسطيني وتشتيته في العالم. بينما لا يمكن تصور كل هذه الأبعاد والتأثيرات الكارثية (التي نأمل ألا نشهدها أبداً)، فإن ملامح ما قد يفرض اقتصادياً ليس مجهولاً.

كنا هنا من قبل، وبالتالي فما هو مطلوب كمشروع اقتصادي تحرري بات معروفاً من زمن طويل، ولن نخوض هنا بتفاصيله، لكن الاستعداد لإنجازه موضوع على المحك اليوم كما لم يكن في تاريخ الصراع التحرري الطويل.

بعيداً عن الظروف المادية التي ستحدد اتجاه مسار الشعب الفلسطيني السياسي في الحقبة الجديدة، التي يُؤمل أن تكون خياره الحر، وليس خيار الأطراف الخارجية، فإن مثل هذه الخيارات السياسية الصعبة، كانت دائماً ترافقها خيارات اقتصادية ليست أقل تعقيداً. بعضها لم تكن خيارات طوعية، بل قسرية. ففي أكثر من مفترق تاريخي، كان الشعب الفلسطيني واقتصاده بين اختبار السعي إلى البناء الذاتي، تحت حكم اقتصادي استعماري معادٍ من جهة، وكان من جهة أخرى تحت ضغط الانصهار غير المتكافئ والمشوه في منظومة الاقتصاد المعولم السائد. أسفر عدم حسم ذلك التناقض، في كل مرحلة، عن محاولة كسب بعض المزايا من الارتباط القسري بالاقتصاد الإسرائيلي من قبل العمال ورؤوس الأموال، على الرغم مما ينطوي عليه من إضعاف لمصالح المسار الاقتصادي المستقل، أو تعطيل للجهد التنموي الوطني الأشمل. ما زالت هذه المقاربة تتحكم بما هو مرغوب أو مطلوب لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة أو عدالة اجتماعية، نظرية من جهة، وما هو ممكن فعلياً في ظل قيود الاستعمار وآلياته الاقتصادية من جهة أخرى أكثر واقعية.

شهدنا عشية نكبة العام 1948 تجلي ذلك الصراع بين المصلحة الاقتصادية العامة المعززة للحراك النضالي الوطني ومصالح رأس المال والنخب الحاكمة، حين حاولت، وأخفقت القيادة الفلسطينية في تنظيم مقاطعة اقتصادية للمصالح التجارية اليهودية، على افتراض أن التنظيم الاقتصادي الفلسطيني الذاتي كان ضرورياً كسلاح في المواجهة الأوسع. كتب أحد أعضاء الهيئة العربية العليا في مذكراته المدونة العام 1949 عن تلك التجربة، متحسراً على السنوات الـ 30 الضائعة السابقة في المواجهة مع الحركة الصهيونية، التي لم يتم خلالها التمهيد للمقاطعة. يسرد كيف أنه في العام 1946 "أردنا القيام بعمل جبار بظرف بضعة أشهر نقيم فيها المصانع لنستقل بإنتاج ما نحتاجه، ونؤسس الشركات الكبيرة للاستيراد والتصدير، وفاتنا القطار هذه المرة كما فاتنا في مرات عديدة سابقة" (الخالدي، 2024).

نجد مثلاً آخر لمرحلة فرضت ظروفها اقتصادية واجتماعية قاسية، وخيارات سياساتية اقتصادية مفصلية لم تكن القيادات جاهزة للتحكم بتطورها أو لتنفيذها بنجاح، مع الانتفاضة الأولى (1987-1992). انطوت السنوات الأولى للانتفاضة على مبادرات اقتصادية عبّرت عن إرادة الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحكم نفسه (مقاطعة العمل في إسرائيل ومنتجات الاحتلال، تنشيط الاقتصاد المنزلي والزراعي، عصيان ضريبي ... إلخ). مع أهمية هذه المبادرات، فعمل القيادة الوطنية الموحدة في حينه، ومن خلفها م.ت.ف، لم تُدرك حجم التحدي الكامن في محاولة خوض مواجهة اقتصادية مع الاحتلال، وحساسية التلويح بالسلاح الاقتصادي دون العمل على البدائل القابلة للاستدامة (هيكوك وآخرون، 2020).

ما هو لافت من التجربة الاقتصادية للانتفاضة الأولى، ليس أن اقتصاد إسرائيل الكبير مكّنها من تحمل تكلفة الانتفاضة المالية بشكل أفضل مما استطاعه الاقتصاد الفلسطيني، وأنه تأقلم مع مجرياتها فحسب، بل إن تلك الحقيقة الصعبة جعلت نداءات قيادة الانتفاضة تتحول من المطالبة في العام 1988 بمقاطعة العمل في إسرائيل، إلى مناشدة سلطات الاحتلال في العام 1992 بالسماح للعمال الفلسطينيين الفقيرين بالدخول إلى مواقع عملهم في الداخل وفي المستوطنات، جرّاء فرض إسرائيل إجراءات واسعة النطاق من إغلاقات وانفصال من طرفها.

إن دراسة تجربة الانتفاضة الاقتصادية ليست مهمة لأسباب علمية تاريخية فحسب، بل لأنها تذكرنا اليوم بحقيقتين ثابتتين: الأولى، أن التحدي الاقتصادي الأبرز أمام فلسطين كان وما زال ذلك الهدف التأسيسي لكل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بالانفصال عن السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية وبناء اقتصاد، وطني، ومستقل، ومنتج. وعلى الرغم من كل التغييرات السياسية والمؤسسية والاقتصادية منذ تلك الفترة، فإننا، اليوم، نواجه التحدي نفسه بسبب تصعيد المواجهة مع الاستعمار إلى حالة حرب شاملة، عسكرية، وإنسانية، وسياسية، واقتصادية.

كذلك يُطرح التساؤل نفسه حول مدى جدوى مثل هذا الانفصال والإمكانية الفعلية له دون تكبد خسائر قد تكون أكبر من المكاسب المحتملة، إذا لم يتم ذلك الانفصال بشكل مدروس وتدرجي وحذر. يبدو من النقاش الدائر فلسطينياً، منذ قرارات م.ت.ف قبل سنوات "بالانفكاك عن التبعية الاقتصادية الاستعمارية" (التي لم تتم متابعة تنفيذها)، أننا لم نقطع مسافة كبيرة خلال السنوات الـ 30 الماضية، لا من ناحية تقليل الاعتماد/الترايط مع الاقتصاد الإسرائيلي، والتحرر من أدوات الاحتلال الاقتصادية القمعية، ولا من ناحية العمل السياساتي والاستثماري اللازم لتحقيق مثل ذلك التحول في علاقة التبعية الاقتصادية للقوة القائمة بالاحتلال.

هذا يقودنا إلى الحقيقة الثانية التي يطرحها استعراضنا هنا، وهي مدى التطور في مضمون وصواب العقيدة الاقتصادية الفلسطينية السائدة منذ حقبة الانتفاضة، عندما وُضع جانباً فكر م.ت.ف الاقتصادي شبه الاشتراكي، وتمّ استبداله بعقيدة "اقتصاد السوق الحر" تحت رعاية "إجماع واشنطن" (Washington Consensus). كانت جميع السياسات والمبادرات الفلسطينية خلال الانتفاضة تصب في الهدف العريض المتمثل بالانفصال وتكبيد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر جواء ذلك، واستُخدمت جميع الوسائل المتاحة لإبراز هذه الغاية، وفي مختلف القطاعات الممكنة. لكن إخفاقات إنجازها مهّدت لسيادة عقيدة التعاون والاندماج الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي، تبعثها مرحلة جديدة للتخطيط للانفصال الاقتصادي إبان الانتفاضة الثانية (UNCTAD, 2004)، التي هُزمت بدورها، وتبعثها سنوات طويلة من الإصلاح و"بناء مؤسسات الدولة" والسلام الاقتصادي المشوه مع إسرائيل. فهل الرؤية والقدرة الذاتية الاقتصادية الفلسطينية القائمة اليوم هي المناسبة والكفيلة بالتعامل مع ما قد نشهده من ذلك السيناريو "المتشائم"؟

3-5-2 اليوم تاريخنا وخبرتنا على المحك

للأسف، لم تتطور القدرة الإنتاجية الذاتية الفلسطينية كثيراً حتى عشية حرب الإبادة في أواخر العام 2023، ولم تولّ السلطة الفلسطينية جدية لهدف الانفكاك الاقتصادي الذي وضعته، ولم تستطع حماية المنتج الوطني وتعزيز حصته السوقية، ولم تعمل على وقف نزيف العمال الفلسطينيين إلى الأسواق الإسرائيلية، ولم توفر لهؤلاء بدائل أصلاً عن تبعيتهم لتلك الأسواق. لا يختلف الموقف عندما نتحدث عن المقاطعة للمنتجات الاستهلاكية الإسرائيلية، أو للعمل في المستعمرات الإسرائيلية، أو لتكثيف الاستثمار والإنتاج بدلاً من تعظيم الاستهلاك والاستيراد. كذلك سُمح فلسطينياً وعالمياً بأن يبقى قطاع غزة محاصراً واقتصاده منسلخاً عن الاقتصاد الوطني، ويسلك في اتجاه منفصل، مشوه بدوره ومتروك لمصيره.

في جميع هذه الجوانب، لم يتحقق تقدم في الظروف الموضوعية المتحكمة بالفعل الاقتصادي بما يسمح بخوض تلك المعركة الصعبة والمكلفة للانفصال عن التبعية الاستعمارية، بل بقيت حالة النقاش والدراسة مفتوحة حول الخيارات والفوائد والخسائر والممكن وغير الممكن، دون الاستعداد لحسم الجدل والبدء في التنفيذ الملموس، إلى أن جاء العام 2023 ليطيح بما كان قائماً من علاقات اقتصادية مشوهة أصلاً وترتيبات متقدمة لإدارتها. ها نحن نشهد فرض واقع سياسي جديد داخل إسرائيل وفلسطين، يحسم الجدل ويعجّل الانفصال القسري لا الطوعي، وأفض بالتوجه نحو سياسات اقتصادية مناسبة في زمن الحرب. ما يدعو للقلق أن الحالة المؤسسية الفلسطينية والسياسات الاقتصادية المتاحة، ربما ليست أكثر جاهزية اليوم لاعتمادها مما كانت عليه في محطات سابقة. بل تذهب الخبيرة هنيدي غانم أبعد من ذلك، فهي وصلت، عشية هذه الحرب، إلى استنتاج أن الحالة الفلسطينية الداخلية الراهنة والاحتقان الصهيوني الفاشي والعجز العالمي، أشبه بما كان سائداً عشية نكبة 1948 (بدوي وآخرون، 2023).

على أية حال، إضافة إلى المهام التي تفوق طاقة البشر الاعتيادية في إغاثة وتطبيب وإعاشة مليوني فلسطيني منكوب في قطاع غزة، هناك في الضفة الغربية عدد من التوجهات الاقتصادية المطلوب التحضير لها لمواجهة مرحلة حربية قد تطول. فما زال هناك اقتصاد خاص ينبض، وقطاع عام يشغل 150 ألف فلسطيني وينظم الاقتصاد، كما يوجد مليون فلسطيني في القدس والداخل، و7 ملايين في الخارج، لا بد من التفكير في وسائل

لتحويل تضامنهم الكبير إلى مكاسب سياسية ورصيد بشري يأخذ دوراً مناسباً في الجهد الوطني. بالتالي، يقع على جميع الفلسطينيين خارج قطاع غزة مسؤولية كبرى في تحمل العبء الاقتصادي القادم على كل فلسطين.

لكن بعد سنتين من حالة الحرب، فإن عدم إقدام الوزارات الفلسطينية المشلولة أمام حجم المشهد، أو مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية المتخوفة من القادم، أو منظمات المجتمع المدني الغاضبة بصوت عالٍ، على طرح أو انتهاج سياسات ومبادرات وتوجيهات لمعالجة ذيول الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية، ينذر بمخاطر إضافية، فلسطين بغنى عنها. يتلخص التحدي الأكبر الذي يلوح في الأفق في فقدان القدرة الفلسطينية الرسمية أو المؤسسية على التأثير الذاتي في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي.

ما زلنا نفتقد، في حالة الطوارئ هذه، إلى رؤية أو قرار لكيفية التعامل مع مسائل حيوية مثل البطالة، والفقر المتزايد، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، واعتداءات المستوطنين والجيش على الممتلكات والبشر، ومحدودية توفر المنتجات الوطنية، وعدم تكثيف الاستثمار في القطاعات المولدة للإنتاج والمستوعبة للعمالة (الإنشاءات، والزراعة، والصناعة)، وقدرة الأسر المقترضة على تحمل أعباء الاقتراض من نظام مصرفي هو نفسه تحت الضغط... والقائمة تطول. كذلك، حان الوقت لاتخاذ إجراءات جذرية وسريعة لتقليل الاعتماد على "ورطة" أموال المقاصة الضريبية التجارية الرهينة لدى إسرائيل، والمتضائلة أصلاً بسبب تراجع الاستهلاك والواردات. تستدعي الحالة الطارئة، أيضاً، عدم التردد في تفحص طرق إعادة هيكلة وظائف السلطة، بما يرشد النفقات العامة، ويؤدي إلى توظيف أكثر إنتاجية وكفاءة لكادرها الإداري الضخم، حيث اقتربت أعمالها وخدماتها من الشلل في ظل غياب الرواتب المنتظمة، وفي سياق التآكل الذي تمارسه إسرائيل على صلاحياتها ونطاق ولايتها.

في نهاية الأمر، وفي غياب قيادة فلسطينية موحدة للوطن وللشعب لتسهيل وتفعيل الاستجابات اللازمة للموجات المتلاحقة والمتراكمة من الصدمات الاقتصادية الجارية، يصعب تصوّر كيفية اجتياز هذه المحنة، وتقادي الدخل في مرحلة يجب ألا نستثني احتمالها، لاقتصاد الأبارتهايد الإسرائيلي، واشتباك غير متكافئ ومطول ومكلف مع الاحتلال.

يبقى السؤال الذي كان مطروحاً لدى القيادة الفلسطينية العام 1948، ثم في مناسبات أخرى، في محله: هل تعلّمنا شيئاً من كل هذه التضحيات والتجارب والمواجهات، قد يطمئن إلى أن الانفكاك القسري اليوم لن يواجه مصير سابقاته؟ هل الاقتصاد الفلسطيني اليوم في وضع يسمح له -كما قيل قبل 75 سنة- "بخوض حرب اقتصادية اجتماعية لا هوادة فيها"، للانفصال عن الهيمنة الإسرائيلية وكسر الطوق التجاري والمالي المفروض و"تشابك مصالح العرب بمصالح اليهود"؟

إن الجواب اليقين لهذه التساؤلات يكمن في إفرازات الحرب السياسية بين قطاع غزة والضفة، لكن الشعب الفلسطيني لن ينسى أن لأبناء جلدته في غزة ديناً كبيراً على أشقائهم الفلسطينيين قبل العرب، حيث يحمل هؤلاء على أكتافهم المثقلة بالشهداء والأيتام، بالنيابة عن كل الشعب الفلسطيني أينما وجد، وعن جميع أحرار وذوي الضمير حول العالم، الكلفة الكبرى لمهمة إعادة المركزية لقضية فلسطين وأصولها الحقوقية وإرثها الثوري، إلى واجهة المشهد العربي والعالمي. سيأتي اليوم الذي يتم فيه تسديد تلك الفاتورة المخيفة في بناء غزة فلسطين الجديدة، مأوى لجميع أبنائها وليست طاردة لهم، محررة من الاحتلال وموحدة مع بقية شعبيها وأرضها، ومزدهرة كما تستحق.

3-6 أبعديات عصر الصهيونية المهيمنة وخطة تحرير "الأرض الإسرائيلية المحتلة"

منذ حرب العام 1967، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع من لواء غزة، عرّفت تلك المناطق في القرارات الأممية بـ "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وكان يُطلب من إسرائيل الانسحاب منها لأنها "محتلة" بموجب القانون الدولي. لم تكتفِ إسرائيل بتصنيف تلك الأراضي هكذا، بل رفضته علناً منذ البداية، إذ تعاملت معها على أساس أنها "أراضٍ مدارة" من قبل جيشها. انطوى المشروع الاستيطاني الاستعماري على مصادرة أو السيطرة على مساحة 60% من الضفة الغربية (منطقة "ج" بحسب اتفاقيات أوسلو)، وإقامة قرابة 200 مستوطنة ومئات الآلاف من المباني، لاستيعاب ما بات يقارب 800 ألف مستعمر في الضفة الغربية (بما فيها مدينة القدس). اعتدنا على السياسة الإسرائيلية العدوانية، وها نحن نشاهدها اليوم في أشجع أشكالها وتداعياتها المدمرة، في الحرب الجارية. مع أن كل العيون الفلسطينية الحريصة على الوطن تتجه إلى غزة المنكوبة، وإلى المقاومة المتواصلة لحرب الإبادة الشاملة هناك، فإن إبادة مصغرة تجري على قدم وساق في مخيمات الضفة الغربية ومدنها وقرائها، بينما يواجه 350 ألف مقدسي إبادة مادية وفكرية صامتة.

لم يردع القانون الدولي إسرائيل، ولا فعل ذلك المجتمع الدولي أو الأمتان العربية والإسلامية، ولا دول الجنوب الصديقة، بل تمت إعادة احتلال قطاع غزة كاملاً، وكذلك ما تبقى من الضفة الغربية (الـ40% من مناطق "أ" و "ب"، التي تدير أمورها الحياتية الأساسية السلطة الفلسطينية). جرى ذلك من خلال الاقتحامات والاعتقالات والاعتقالات اليومية. هكذا أعيد المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني إلى المربع الأول لقرار مجلس الأمن 242 القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من "أراضٍ احتلتها العام 1967".

لكن هذا الإجماع العالمي، لا يعكس على الإطلاق -بل لم يعكس أبداً- رؤية إسرائيل لعلاقتها مع تلك الأراضي "المتنازع عليها" بحسب ترجمتها للقانون الدولي. في "مسايرة" لذلك القانون الدولي، فهي تعاملت حتى العام 2023 مع الأراضي المحتلة، من خلال "الإدارة المدنية" التابعة للجيش الإسرائيلي. ظل ذلك سارياً حتى مجيء الحكومة الحالية الأكثر تطرفاً إلى سدة الحكم الإسرائيلي، المتمثل في تحكّم الصهيونية الدينية، وقادتها بتسليّ سموتريتش وإيتمار بن غفير.

استدرجت إسرائيل العالم والعرب والفلسطينيين إلى طاولة مفاوضات "عملية سلام"، التي دامت 35 سنة، ومُنيت بالفشل. استندت تلك العملية إلى معادلة "الأرض مقابل السلام"، ما دفع إسرائيل لتدعي تارة بأنها على استعداد للانسحاب من بعض الأراضي أو إعادة التمسك فيها، وتارة أخرى بتجميد الاستيطان، وغيرها من الحيل، لتُوحي أنها يمكن أن تقبل يوماً ما بإنهاء الاحتلال. مؤخراً، خدعت إسرائيل الدول العربية المطبّعة لعلاقتها معها، بإدعاء الالتزام بعدم الإقدام على الضم القانوني لمساحات مستهدفة من الضفة الغربية.

بينما يتظاهر "سموتريتش" وحركته الاستعمارية بأنهم سيتركون الائتلاف الحاكم، في حال وقف إطلاق النار في غزة، إلا أنهم يعملون على ترتيب أمور خططهم الأساسية المستهدفة لما يسمونه "يهودا والسامرة"، أي ما يعتبرونه قلب "أرض إسرائيل" وسكانها العرب مجرد "مقيمين" عليها. في نهاية شهر حزيران/يونيو 2024، وبجرة قلم من أحد موظفي "الإدارة المدنية"، بتعليمات من نائب وزير الدفاع "سموتريتش" (الذي يتبوأ أيضاً منصب وزير المالية)، قُلبت طاولة القرار الدولي 242، وطاولة أوسلو، وطاولة حل الدولتين. أقر في سياق المساومات بين أحزاب هذه الحكومة في أواخر ذلك الشهر واحداً من أهم مطالب "سموتريتش"، بنقل صلاحيات عديدة من الإدارة المدنية التابعة للجيش وأوامره العسكرية، إلى وزارة الدفاع والقانون المدني الإسرائيلي، الذي صار يسري على جميع "أرض

إسرائيل". تخص تلك الصلاحيات التخطيط الحضري والإقليمي والبناء وإدارة الأراضي والمحميات الطبيعية والمواقع الأثرية، والإشراف على هيئات الحكم المحلي والترخيص المهني، والتجارة، ... وغيرها من الوظائف الاقتصادية الحيوية للفلسطينيين. في الوقت نفسه، يتقدم النقاش في "الكنيست" الإسرائيلي، حول سن قانون يمدد صلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية، لتشمل مناطق "يهودا والسامرة" كافة.

يأتي ذلك في سياق حملة تكثيف الاستيطان منذ بدء العدوان، التي لم تتوقف لحظة واحدة خلال السنوات الأخيرة، بينما يشغل العالم بإدانتته عن ذلك. ليس سراً أن "سموتريش" يعتبر، بل يتباهى أمام أنصاره، أن الخطوات الإجرائية الأخيرة، ليست سوى تجسيد قانوني وفعلي على أرض الواقع، للضم الإسرائيلي الموعود في برنامج الحكومة. لدى "بتسلئيل سموتريش" خطته، منذ العام 2015 والمسماة بـ"خطة الحسم" ذات المراحل الثلاث، ولن يحيد عنها. فهي بسيطة، تعطي للعرب المقيمين في أرض إسرائيل ثلاثة خيارات: إما الخضوع للدولة اليهودية والمشروع الصهيوني، أو "الهجرة الطوعية" الممولة من إسرائيل، أو مواجهة مصيرهم على يد الجيش الإسرائيلي، الذي يعرف كيف يتصرف مع هؤلاء. "سموتريش" يعمل على الأرض، لخلق حقائق صهيونية ويهودية جديدة، وإزالة أخرى عربية وإسلامية أصيلة. في هذه الرزمة من إجراءات الضم الزاحف، تلغي إسرائيل أية حدود متبقية بين مناطق "أ"، "ب" و"ج"، وتعيد تعريف أبجديات الصراع.

قد يشككي الفلسطينيون والعرب من هذه الخطوات إلى "جامعة الدول العربية"، و"المؤتمر الإسلامي"، وقد يطلبون من مجلس الأمن إضافة إدانة جديدة إلى القائمة الطويلة من المطالب الدولية بشأن إنهاء الاحتلال والانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967. ثم، حتى مع إصدار "محكمة العدل الدولية" في العام 2024 فتوى قانونية أقرت بأن الأراضي الفلسطينية محتلة بموجب القانون الدولي، وما هي تبعات تلك الصفة القانونية، ربما ستزيد، من أعلى منبر قانوني عالمي، من قناعتنا بعدالة قضية فلسطين، مؤكدة ما نعرفه أصلاً من تجربتنا المريرة منذ 75 سنة: إذا لم يكن هذا احتلالاً، فماذا يكون؟ بعد سنتين من حرب إبادة، التي تعتبر "أم الجرائم"، فهل هذا الحكم كافٍ؟ بل هل الاحتلال وما يتبعه من قوانين ومواثيق إنسانية دولية، مناسبة كإطار مرجعي قانوني للتعامل مع ما تواجه فلسطين اليوم؟

المشكلة هنا لا تكمن في حجم أو تعدد مجالات الانتهاك الإسرائيلي للقانون الدولي، بل في مساحة الفجوة بين الرؤية الدولية والموقف الإسرائيلي حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فمجالات الاختلاف جوهرية. لم يعد من الممكن التقليل منها أو توقع إقناع إسرائيل بغير رؤيتها التي أصبحت اليوم كالتالي:

- أولاً، هذه ليست "أراضي فلسطينية"، وليست "متنازعاً عليها"، بل إنها جزء من أرض إسرائيل.
- ثم، لا يمكن اعتبارها "محتلة"، فكيف "تحتل" دولة أرضها؟
- بالتالي، ما تقوم به إسرائيل ليس استيطان أرض الغير، بل هو "حرب تحرير" للأرض الإسرائيلية، المحتلة من قبل 5 ملايين فلسطيني مقيمين عليها إقامة غير شرعية، بمثابة مهاجرين غير قانونيين، لا حقوق لهم في الدولة، التي هي دولة الشعب اليهودي، من النهر إلى البحر.

نعم، إلى هنا وصلت حرب المئة سنة على فلسطين، فقد يتم إعادة رسم ملامح الصراع واتجاهاته، من خلال تطبيق ضم فعلي لما تبقى من فلسطين، سعياً إلى تغيير الرواية العالمية وإلزامية القانون الدولي، من نضال تحرري وطني

فلسطيني مشروع ضد مستعمر غازٍ متوحش، إلى حرب استقلال إسرائيل الثانية، تهدف من خلالها إلى إتمام ما لم يتم إنجازه في العامين 1948 و1967 في امتداد سيادة الدولة اليهودية على كامل أرض فلسطين.

في خضم حرب الإبادة الشاملة، قد يبدو مثل هذا الاستدراك لما نواجهه مع "سموتريتش" ملاحظة هامشية. وربما ينظر إلى ظاهرة "سموتريتش"، و"بن غفير" على أنها ليست سوى الوجه الحقيقي للصهيونية ومشروعها الاستعماري الاحتلالي، في إرث "جابوتنسكي"، و"بيغن"، و"شارون". لكن ذلك الاستنتاج المبسط، يغفل التغيير الجوهرى في التوازنات الديموغرافية والسياسية في داخل المجتمع الإسرائيلي التي سمحت لهذا التيار القومي الديني بالوصول إلى موقع محوري واستراتيجي في النظام السياسي والعسكري الأمني الإسرائيلي، وهذا ليس بجديد. إن دلت تجربتنا مع مختلف أشكال الصهيونية وأجيالها على شيء، فإنها تؤكد أن هذه الدولة تعمل بعقيدة راسخة، وتخطيط طويل المدى، وبآليات تنفيذية استعمارية متنوعة ومتجددة مستحدثة دائماً، تعمل كـ"دولة" بكل معنى الكلمة. مقابل ذلك، لا تزال السياسة الفلسطينية الرسمية والشعبية في حال دفاع ورد فعل وانقسام، من دون قيادة موحدة، والسياسة العربية المطبّعة وغير المطبّعة في حالة عجز، بينما المجتمع الدولي يتباكى أحياناً، لكنه يترك "سموتريتش" ورفاقه يلعبون كما يحلو لهم.

رويداً رويداً، يبدو أننا نبتعد مرة أخرى، بل أخيرة، عن احتمالات تحقيق حل الدولتين على الرغم من كل ما زال يستثمر في إحيائه، مقابل كل ما تبذله إسرائيل لدفنه. نتوجه أكثر مع كل يوم وكل تشريع جديد وكل إجراء إداري استعماري في واقع دولة "الأبارتهايد" الواحدة. إذا كان ذلك هو المصير القريب للصراع، فذلك لا يعني بالضرورة إنهاء وجود 7 ملايين فلسطيني في وطنهم، لكنه سيفرض أجندة حقوقية اقتصادية واجتماعية وسياسية مغايرة تماماً عما اعتدناه منذ 35 سنة، وطريقاً ما زال طويلاً أمام التحرر الوطني أو الاقتصادي الاجتماعي.

7-3 خلاصة

يتضح جلياً، عبر عقود الاحتلال كافة، أن مسار التنمية الفلسطينية كان معطلاً ومقوضاً بفعل سياسات الاحتلال: سياسات مباشرة وغير مباشرة، عنيفة وناعمة، مشوهة لهيكل الاقتصاد الفلسطيني ومدمرة له، قائمة على التبعية والإلحاق والاحتواء، وعلى السيطرة الكاملة على الموارد الفلسطينية بمختلف مكوناتها. وهذا هو نهج السياسات الإسرائيلية طوال العقود السابقة وعشية حرب الإبادة وبعدها؛ نهج يقوم على التدمير والتهميش من منظور عقيدة الاقتصاد السياسي بحسب الأيديولوجيا الإسرائيلية. وقد جاءت آثار هذه العقيدة ونتائجها على النحو التالي:

ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023

- توقيع اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي لم يقدر إلى مؤشرات اقتصادية تنموية، فبعد 31 عاماً على توقيع بروتوكول باريس، نجد أن هذا الاتفاق لم يترك أثراً ملموساً في تقليص الفجوة بين الاقتصاديين في الدخل، بل على العكس، الفجوة في تزايد مستمر، ولم تختلف الأسباب التي أدت إلى ذلك، وهذا أدى إلى إخفاق أوسلو، وعدم جدوى المساعدات الدولية السخية.
- فهم العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة وفق الإطار النظري للعلاقة بين اقتصاد كبير وغني ومتقدم، واقتصاد مجاور صغير وفقير ومتأخر، وما يتفاعل بينهما من تأثيرات لا يسير في ظروف عادية تحكمها قوى السوق، بل تأتي ضمن نطاق علاقة سيطرة جهة بالقوة (إسرائيل) على جهة أخرى (فلسطين)، الأمر الذي قلص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

- تراكم الأحداث السياسية وتشديد القيود الإسرائيلية على الضفة الغربية، واستمرار حصار قطاع غزة، وشن أربع حروب سابقة، وضع أداء الاقتصاد الفلسطيني في حالة ضعف وهشاشة، وعمق الفجوة الاقتصادية بين الضفة وقطاع غزة. كما أن تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني كان نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي لقطاع غزة، ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني من الثلث في بداية الألفية الثانية، إلى 14% العام 2023.

هذه هي نتائج نهج الاقتصاد السياسي الذي تتبعه إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطيني، فقد اتبعت إسرائيل سياسة الاحتواء غير المتكافئ بكل ما يحتويه من ممارسات مانعة للتنمية الفلسطينية كاستراتيجية مستدامة للتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني عبر العقود الماضية، مع التركيز على فصل الضفة عن قطاع غزة، ووضع الضفة في معازل، وقطع التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية لمنع أي تطور اقتصادي فلسطيني.

ما بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023

واجه الاقتصاد الفلسطيني انعطافاً حاداً في نهج الاقتصاد السياسي وتغيراً جذرياً في السياسات الاقتصادية حيث:

- انتهجت السياسات الإسرائيلية، وبشكل غير مسبوق، سياسة الاعتماد على الآلة الحربية المدمرة في قطاع غزة بشكل واضح، وفي الضفة الغربية سياسة عزل المناطق وتقطيع أوصالها، من خلال إغلاق الطرق، ووضع البوابات الحديدية، وتدمير البنية التحتية، ورافق هذه السياسات سياسة التهجير القسري والتجوع، والعديد من السياسات الأخرى ذات علاقة بالعقاب الجماعي. لذلك، أحدث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحولات ديموغرافية عميقة وغير مسبوقة، لم تقتصر على حجم الخسائر البشرية والمادية، بل شملت، أيضاً، إعادة تشكيل البنية السكانية والاجتماعية في القطاع بشكل دائم، وأصبح الفلسطينيون يواجهون ويعيشون ضمن استراتيجيات إسرائيل الهادفة إلى الإبادة والتهجير القسري، وخنق الاقتصاد وتدميره، وجعل الأراضي الفلسطينية غير قابلة للحياة.
- توازت مع هذه السياسات مواجهة الفلسطينيين في الضفة الغربية هجمات المستوطنين الشرسة، والمدعومة من الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، حيث طالت هذه الهجمات مقدرات الفلسطينيين ومكوناتهم، ولم تكن هذه الهجمات عشوائية أو فردية، وإنما نابعة من إرث صهيوني استعماري متجذر عبر أجيال تتبنى التيار الديني التوراتي الاستعماري، بما يسمح لهم باستيطان أرض الغير والاستيلاء عليها. من هذا المنطلق، أصبحت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية مباحة بالوسائل كافة، ولغالبية الإسرائيليين الذي يؤمنون بهذه العقيدة، للاستيلاء على الأراضي، والمضي في عملية التهجير والإبادة والضم. وعند هذه الممارسات، لا يمكن أن يكون هناك أي نوع من التنمية الفلسطينية. لذلك، زُجَّ بالفلسطينيين في دائرة العوز والإفقار والبطالة والتردي الاقتصادي، الأمر الذي وضعهم في إطار اقتصاد الصمود والبقاء.
- وأخيراً، يخوض الاقتصاد الفلسطيني حرباً اقتصادية اجتماعية، تتجذر أكثر فأكثر مع كل تشريع جديد وكل إجراء إداري استعماري في واقع دولة "الأبارتهايد" الواحدة. إذا كان ذلك هو المصير القريب للصراع، فذلك لا يعني، بالضرورة، إنهاء وجود 7 ملايين فلسطيني في وطنهم، لكنه سيفرض أجندة حقوقية اقتصادية واجتماعية وسياسية مغايرة تماماً عما اعتدناه منذ 35 سنة، وطريقاً ما زال طويلاً أمام التحرر الوطني أو الاقتصادي الاجتماعي.

في نهاية الأمر، وفي ظل عدم قدرة النظام السياسي الفلسطيني على إحداث تغيير داخلي ملموس، أو تغيير في العمق العربي والدعم الدولي المناصر للحق الفلسطيني، والمناهض للسياسات الإسرائيلية، فإنه يصعب

تصوّر كيفية اجتياز هذه المحنة، والتصدي لاستراتيجيات اقتصاد سياسي إسرائيلي مبني على عقيدة الاستعمار والتوسع الاستيطاني.

المراجع

أبو زاهر، نادية، عزم، أحمد جميل، المغاري، هشام سليم، المالكي، مجدي، الشوبكي، بلال، مصطفى، مهند، نسيبة، منير، كيلة، سلامة، شحادة، إطمانس، التميمي، عبد الرحمن، شلش، بلال، ثابت، نوار عبد الغني، بقعوني، طارق، أبو شهاب، رامي، الموسى، محمد خليل، بوطو، ديانا، الحسن، زها، وكرمي أيوب، سلمى (2015) .. قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البطراوي، تامر. (2016). نظرية الثورة على التبعية الرأسمالية والإمبريالية. مركز الدراسات والبحوث العلمانية في العالم العربي.

الجزيرة نت. (2025). الاستيطان الرعوي أداة إسرائيل لسرقة أراضي الفلسطينيين:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/7/8/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D9%88%D9%8A>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحافياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي 2023/03/22 تحت شعار "تسريع التغيير"، يحتفل العالم بيوم المياه العالمي لعام 2023. رام الله:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4467>.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025). د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 49 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5963>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1994-2018). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة. رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2023) - الربع الثاني 2023، التقرير الصحفي، مسح القوى العاملة. رام الله:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ022023A.pdf.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023، أكتوبر 14). غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر أيلول، 09/2023. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4603>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023، د، 14 تشرين الأول). جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر آب، 08/2023. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4580>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). النشاط الفندق في الضفة الغربية، النشرة السنوية-2024. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2724.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025، ج، 29 أيلول). التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، للربع الثاني، 2025. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=6072>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025، د، آب). جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر آب، 08/2025. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=6058>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025، آب/أغسطس 11). مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية: دورة (نيسان-حزيران، 2025) - الربع الثاني 2025، التقرير الصحفي، مسح القوى العاملة. رام الله:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSYQ22025A.pdf.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025، و 3 إبريل). د. عوض، تستعرض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2025/04/05. رام الله: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5964>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025ز). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2024. رام الله. الخالدي، رجا. (2019). "الوطن والطبقة: أجيال التحرير الفلسطيني". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 118- ربيع 2019: <https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/149-177.pdf>

الخالدي، رجا. (2015). المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.. كمان وكمان!. بيروت: السفير العربي: <https://assafirarabi.com/ar/3783/2015/08/27/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%83/>

الصيرفي، عماد. (2022). الإيكولوجيا السياسية واقتصادات التضامن الاجتماعي ضمن مصفوفة القوة في ريف فلسطين. بيرزيت: جامعة بيرزيت:

<https://cbs.birzeit.edu/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6/>

الكفري، مصطفى. (2004). الاقتصاد السياسي والعمولة. مجلة الحوار المتمدن، عدد 869 : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19585>

اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل. (1987). تقرير المنجزات 1979-1986. عمان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (1988). القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي:

<https://digitallibrary.un.org/record/1293043?ln=ar&v=pdf>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2025، 19 مايو). "إسرائيل تستمر في تدمير مصادر المياه: استهداف مدنيين يحفرون بئراً للمياه في شمال غزة". مدينة غزة:

<https://pchgaza.org/ar/%d8%a7%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84-%d8%aa%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%af%d9%85%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d8%b3/#ec454aaa-f515-4b51-8ddd-504d433f3afb>

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). (2025). قانون تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة بالإرهاب للعام 2018: التشريعات الإسرائيلية والاقتطاعات من المقاصة خلال 2023-2025. رام الله.

الملتقى الفكري العربي. (1984). مؤتمر التنمية من أجل الصمود: وثائق مؤتمر الملتقى الفكري العربي.

الجزيرة نت. (2025، 18 ديسمبر). الضفة: زراعة فلسطين... القيد الاستيطاني. الجزيرة نت.

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86->

[%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-](#)

[%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86?](#)

النقيب، فضل. (1995). الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
النقيب، فضل. (1997). الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النقيب، فضل، وعطياني، نصر. (2003). واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

بدوي، عبد القادر؛ مصطفى، مهند؛ حباس، وليد؛ جرايسي، وليد؛ سلامة، علاء؛ وشلحت، أنطوان. تحرير: غانم، هنيدي. (2023). اليمين الجديد في إسرائيل- مشروع الهيمنة الشاملة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

جيفونس، ويليام. (2015). الاقتصاد السياسي. (ترجمة: علي، أبو الفتوح؛ كامل، إبراهيم؛ صالح، نور الدين؛ محمد، مسعود). مؤسسة هندواي. (عمل أصلي نشر سنة 1905): <https://www.hindawi.org/books/30905094>.

حباس، وليد. (2024). البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية: من الارتجال والتطوع إلى المؤسسة والتمويل الحكومي! ملحق المشهد الإسرائيلي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). <https://short-link.me/MnoP>

حمائل، ياسمين صالح؛ والخالدي، رجا. (2021). "الأبعاد الاقتصادية للانتفاضة الأولى في سياق المسار التنموي الفلسطيني". في: انتفاضة 1987: تحوّل شعب (ص. 397-408). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
سكاي نيوز عربية. (2025). "تجمدوا من البرد.. وفاة 6 أطفال حديثي الولادة في غزة":

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1779804->

[%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%AF%D9%88%D8%A7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AF-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-6-](#)

[%D8%A7%D9%94%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-](#)

[%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D9%8A-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A9-](#)

[%D8%BA%D8%B2%D8%A9](#)

سلطة النقد الفلسطينية. (2025، 29 أيار). "بيان صحفي صادر عن سلطة النقد حول أزمة تراكم عملة الشيكال في المصارف الفلسطينية". رام الله:

<https://www.pma.ps/ar/-/الإعلام/بيانات-صحفية/بيان-صحفي-صادر-عن-سلطة-النقد-حول-أزمة->

[تراكم-عملة-الشيكال-في-المصارف-الفلسطينية](#)

طبر، ليندا. (2013). "الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى وقوة الشعب". في: نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، 223-254:

[\[%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-\]\(#\)](https://rosalux.ps/wp-content/uploads/2015/06/%D9%82%D9%88%D8%A9-</p></div><div data-bbox=)

[%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-](#)

[%D9%85%D9%86-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89.pdf.](#)

علوي، محمد. (2024). الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: الوجه القبيح للسيطرة على الأراضي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654954>.

فرسخ، ليلى. (2010). العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007. رام الله وبيروت: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

لدادوة، حسن (2024). شبكات الأمان الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حرب الإبادة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656002>.

جميل، مسيف؛ وعصمت، قزمار. (2020). الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):

https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/20201811144214-2-1640017528.pdf.

عبد الهادي، مجدي. (2024، 16 فبراير). حرب "التهجير الصامت" بخلق الاقتصاد الفلسطيني. العربي الجديد. <https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%AA-%D8%A8%D8%AE%D9%86%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A>

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2019). كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية لإسرائيل. رام الله:

https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/20191912124356-2-1640017473.pdf

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ودائرة شؤون المفاوضات - منظمة التحرير الفلسطينية (2022). الموقف الفلسطيني حول ملفات الوضع الدائم الاقتصادية. رام الله:

https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/04/13/nad-1649838933.pdf

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025). "ماس يرصد الخسائر الاقتصادية الكبيرة لحواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال ووسط الضفة الغربية" (بيان صحفي). رام الله.

<https://mas.ps/news/12336.html>

هيكوك، روجر، جرادات، علاء، الشريف، ماهر، المدبوح، غادة، زقوت، جمال، الصالحي، بسام، يوسف، حسن، شحادة، سمير، عساف، عمر، مهنا، رباح، الخطيب، غسان، الصوص، عماد، جرادات، محمد فارس، زايد، أمل، سعد الدين، عمرو، ميعاري، محمد، حباس، وليد، ظاهر-ناشف، سهاد، حمائل، ياسمين صالح، الخالدي، رجا، حوراني، خالد، عليان، خالد، شوملي، عامر، أبو زاهر، نادية، العزة، علاء، العكر، ممدوح، وجقمان، جورج. (2020). انتفاضة 1987: تحول شعب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وزارة المالية الفلسطينية. (2024). التقارير المالية الشهرية للعام 2024: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون الأول، 2024).

وزارة المالية الفلسطينية. (2025). التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آب، 2025).

وكالة قدس نت للأنباء. (2020). ورقة سياساتية حول الأوامر العسكرية الإسرائيلية بإغلاق الحسابات البنكية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين: <https://tinyurl.com/4fz2323y>

- Abdelkarim, N. (2025, June 15). The Palestinian Authority's dire financial straits: Decades of Israeli occupation and restrictions on the Palestinian economy make sovereignty practically impossible. Rosa Luxemburg Stiftung. <https://www.rosalux.ps/the-palestinian-authoritys-dire-financial-straits-decades-of-israeli-occupation-and-restrictions-on-the-palestinian-economy-make-sovereignty-practically-impossible-8453/>.
- Abuelaish I, Musani A. Reviving and rebuilding the health system in Gaza. *East Mediterr Health J*. 2025 Mar 3;31(2):56-58. <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/40116254/>.
- Agbahey, J. (2018). Barriers to Trade and Labour Mobility in the Conflict-Affected Regions: An Economy Wide Analysis with Implications to the Palestinian Economy. Doctor of Philosophy. Humboldt-Universitat zu Berlin.
- Al Quds Newspaper. (2023, December 27). Approval of a Judaization and settlement budget worth 6.2 billion shekels. <https://alquds.com/en/posts/105377>
- AP News. (2025, May 8). Israel closes 6 UN schools for Palestinians in East Jerusalem. <https://apnews.com/article/10e4d242d0c1b0d84ce03945b44f6d31>
- Ariel, Handel, Marco Allegra, and Erez Maggor, "The Israeli Settlements: Past, Present, and Future," in Asaf Shafir (ed.), *Routledge Companion to the Israeli-Palestinian Conflict*, (Oxfordshire: Routledge, 2022), pp. 218-233.
- Arnon, A. (2007). Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension, 1967-2007. *Middle East Journal*, 61, 573-595.
- Arnon, A., Luski, I., Sipvak, A., & Weinblatt, J. (1997). *The Palestinian Economy between Imposed Integration and Voluntary Separation*.
- Assali, K., & Kuttub, D. (2024, May 21). Why is the Palestinian population of Jerusalem's Old City shrinking? *Jerusalem Story*. <https://www.jerusalemstory.com/en/article/why-palestinian-population-jeruselems-old-city-shrinking>.
- B'Tselem. (2002, May). Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank (Report). https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf.
- B'Tselem. (2025). The Jordan Valley. https://www.btselem.org/topic/jordan_valley.
- Benvenisti, M. (1984). *The West Bank Data Project: a Survey of Israeli Policies*. Washington & London: American Enterprise Institute of Public Research.
- Benvenisti, M. (1987). *The West Bank Data Project: 1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank*. Jerusalem.
- Breaking the Silence. (2025, May 7). Data on the situation of Persons with Disabilities in Gaza. <https://www.breakingthesilenceongaza.org/disability-data-gaza>
- Breman, J. (1976). Dualistic Labor System? A Critique of the Informal Sector Concept. *Economic and Political Weekly*, 11 (48), 1870-1944.
- Dessus, S (2004). A Palestinian growth history, 1968-2000. *Journal of Economic Perspectives*, 19, 447-69.
- Etkes, Dror. (2013). *Israeli Settler Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank*.
- Ferguson, S. (2025, May 22). Children Struggle to Survive as Situation Deteriorates in Gaza. UNICEF USA. <https://www.unicefusa.org/stories/children-struggle-survive-situation-deteriorates-gaza>.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2025). *Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip from October 7th, 2023, to September 1st 2024*. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/669e3b2a-d8d8-45de-b64f-056f997ea793/content>.
- Hammouda, A. (2023, December 6). *The electricity sector in Palestine: Towards less dependence on Israel*. Institute for Palestine Studies. <https://www.palestine-studies.org/en/node/1654826>
- Heinrich Böll Foundation. (2025, February 2). New report: Settlement expansion in East Jerusalem between October 2023 – October 2024: Creating irreversible facts on the ground. <https://ps.boell.org/en/2025/02/02/new-report-settlement-expansion-east-jerusalem-between-october-2023-october-2024>.
- Independent Evaluation Group (IEG). (2010). *The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009: Evaluation of the World Bank Group Program*. D.C.

- Integrated Food Security Phase Classification (IPC). (2025). Acute food insecurity report: Gaza Strip. https://fscluster.org/sites/default/files/2025-06/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Apr_Sep2025_Special_Report.pdf.
- International Labour Organization & Palestinian Central Bureau of Statistics (ILO & PCBS). (2024). Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-06/Bulletin%204_OPT%20LM%20Impact_ILO-PCBS-June%202024%20Final%20version.pdf.
- International Monetary Fund (IMF). (2011). Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Staff Report to the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee. <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-194301/>.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/04/24/West-Bank-and-Gaza-Report-to-the-AD-HOC-Liaison-Committee-532738>.
- Kleiman, E. (1992). The Flow of Labor Services from the West Bank and the Gaza Strip. (Working Paper No. 260). Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem.
- Krueger, A. (1993). Political Economy of Political Reform in Developing Countries. Cambridge, MA: MIT Press.
- Krugman, P. & Obstfeld, M. (1998). International Trade Theory & Policy. HarperCollins.
- Lovatt, H. (2017). Occupation and Sovereignty: Renewing EU Policy in Israel-Palestine. European Council on Foreign Relations. <https://ecfr.eu/publication/occupation-sovereignty-renewing-eu-policy-in-israel-palestine/>.
- Ma'an Development Center. (2012). Parallel realities: Israeli settlements and Palestinian communities in the Jordan Valley.
- Medical Aid for Palestinians (MAP). (2024). "The impact is unimaginable": A diary of a MAP staff member under attack in Gaza. <https://www.map.org.uk/news/archive/post/1358>.
- Naqib, F. (2002). Economic Aspects of the Palestinian-Israeli conflict: The Collapse of the Oslo Accord. *Journal of International Development*, 15, 499-512. <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/52817/1/358488915.pdf>.
- Norwegian Refugee Council. (2012). A Guide to Housing, Land and Property Law in Area C of the West Bank. <https://short-link.me/Lccp>.
- Peace Now. (2025). Population. <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population>.
- Roy, S. M. (2016). *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (3rd ed.). Institute for Palestine Studies. <https://www.scribd.com/document/719367010/Roy-Sara-The-Gaza-Strip-the-Political-Economy-of-de-Development-Expanded-Third-Edition-Institute-for-Palestine-Studies-2016>
- Roy, S. (2019, June 4). *On equating BDS with anti-Semitism: A letter to the members of the German government*. Retrieved from <https://www.counterpunch.org/2019/06/04/on-equating-bds-with-anti-semitism/>
- Samara, A. (1989). "The Political Economy of the West Bank 1967-1987: from Peripheralization to Development," in *Palestine: Profile of an Occupation*, 7-31. London: Zed Books.
- Santos, T.D. (1970). The Structure of Dependence. *The American Economic Review*, Vol. 60 (2), 231-236. <http://digamo.free.fr/dosantos70.pdf>.
- Sotnyk, I., Kubatko, O., Chortok, Y., Kostenko, A., Kuppenko, O., Karintseva, O., & Tarasenko, S. (2024). Social solidarity economy during the war: The sources of individual and community resilience. *Problems and Perspectives in Management*, 22(3), 543-556. <https://www.businessperspectives.org/index.php/journals/problems-and-perspectives-in-management/issue-461/social-solidarity-economy-during-the-war-the-sources-of-individual-and-community-resilience>.
- Tartir, A., Dana, T., & Seidel, T. (Eds.). (2021). *Political economy of Palestine: Critical, interdisciplinary, and decolonial perspectives*. Palgrave Macmillan.
- UNICEF USA. (2025, May 12). Risk of famine for children across Gaza, new report says. <https://www.unicefusa.org/press/risk-famine-children-across-gaza-new-report-says>.

- United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF). (2025, January 30). State of Palestine: Humanitarian Situation Report No. 34, 31 December 2024. <https://www.unicef.org/media/167341/file/State-of-Palestine-Humanitarian-SitRep-No.-34%2C-31-December-2024.pdf.pdf>.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2004). Transit trade and maritime transport facilitation for the rehabilitation and development of the Palestinian Economy. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2004/03/734c94ddee4e174d85256e7e00709b1a_unctadgdsapp2003_1.pdf.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024a). Assistance to the Palestinian people, Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. (TD/B/71/3), UNCTAD Secretariat. https://unctad.org/system/files/official-document/tdb71_d3_en.pdf.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (1993). Selected Statistical Series on the Balance of Payment, Foreign Trade, Population, Labour Force and Employment of the Occupied Palestinian Territory, 1968-1987. https://unctad.org/system/files/official-document/dsdsud1_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2006a, January 26). Integrated simulation framework for Palestinian macroeconomic, trade and labour policy. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20062_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2006b, April 5). The Palestinian war-torn economy: Aid, development and state formation. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20061_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2009). Policy alternatives for sustained Palestinian development and state formation. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20081_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2014). Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2013d1_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2019). Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Fiscal Aspects. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2019d2_en.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024b). Occupation, fragmentation and poverty in the West Bank (UNCTAD/GDS/APP/2024/1). https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2024d1_en.pdf.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024c, September 12). Economic crisis worsens in occupied Palestinian territory amid ongoing Gaza conflict. <https://unctad.org/news/economic-crisis-worsens-occupied-palestinian-territory-amid-ongoing-gaza-conflict>.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024a, October). Gaza war: Expected socioeconomic impacts on the State of Palestine. <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/gaza-war-expected-socioeconomic-impacts-palestine-policy-brief-english-1.pdf>.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024b, July 30). Navigating the socio-economic resilience journey in Jerusalem Old City. <https://www.undp.org/arab-states/stories/navigating-socio-economic-resilience-journey-jerusalem-old-city>.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). (1984). Survey of the manufacturing industry in the West Bank and Gaza Strip (UC/PLO/82/231) — Terminal report. https://downloads.unido.org/ot/47/94/4794067/10001-15000_13765E.pdf.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2024, September 25). Movement and Access in the West Bank | September 2024. <https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024>.

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2023, August 25). Movement and Access in the West Bank | August 2023. <https://www.ochaopt.org/2023-movement>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025a, March 20). Humanitarian Situation Update #274 | West Bank. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-274-west-bank>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025b, May 7). Humanitarian situation update #286 – Gaza Strip. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-286-gaza-strip>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025c, May 14). Humanitarian situation update #288 – Gaza Strip. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-288-gaza-strip>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025d, May 28). Humanitarian situation update #292 – Gaza Strip. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-292-gaza-strip>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025e, June 5). Humanitarian Situation Update #295 | West Bank. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-295-west-bank>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025f, June 18). Humanitarian Situation Update #297 | Gaza Strip. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-297-gaza-strip>.
- United Nations Population Fund (UNFPA). (2025, July 23). UNFPA warns of catastrophic birth outcomes in Gaza amid starvation, psychological trauma, and collapsing healthcare. <https://palestine.unfpa.org/en/news/unfpa-warns-catastrophic-birth-outcomes-gaza-amid-starvation-psychological-trauma-and>.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025a). UNRWA Situation Report 172: Situation in Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem. <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-172-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025b). UNRWA Situation Report 181: Situation in Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem. <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-181-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025c, July 21). Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites – Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update #10. <https://www.un.org/unispal/document/verification-of-damages-to-schools-gaza-10-july-2025>.
- United Nations. (2024, July 23). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory (TD/B/71/3). <https://www.un.org/unispal/document/report-on-unctad-assistance-23jul24>.
- United Nations. (2025, July 8). Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel (A/HRC/59/26). <https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-independent-international-commission-of-inquiry-on-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-israel-a-hrc-59-26>.
- Wafa. (2025, September 16). Palestinian Foreign Ministry warns of Israel's expansion of military gates across West Bank. <https://english.wafa.ps/Pages/Details/161416>.
- War Child. (2024, December 11). New study: Gaza's children face severe psychological toll amid catastrophic war. <https://www.warchild.net/news/new-study-gaza-children-psychological-toll>.
- Washington Post. (2025, March 30). Aid groups struggle to provide for thousands displaced in West Bank.

- <https://www.washingtonpost.com/world/2025/03/30/israel-west-bank-displacement-crisis/>.
- WHO EMRO. (2025, June 15). WHO Concerned About Escalating Health Crisis in West Bank. <https://www.emro.who.int/media/news/who-concerned-about-escalating-health-crisis-in-west-bank.html>.
- WHO. (2024). Public health situation analysis (PHSA) of hostilities – oPt, 10 December 2024. <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/public-health-situation-analysis-phsa-hostilities-occupied-palestinian-territory-opt-10-december-2024>.
- World Bank, Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), & The Representative Office of Norway to the Palestinian Authority. (2017). Securing Energy for Development in the West Bank and Gaza. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/351061505722970487/pdf/Replacement-MNA-SecuringEnergyWestBankGaza-web.pdf>.
- World Bank, European Union, & United Nations. (2025, February). Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA). <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819c1119fe8e85366b-0280012025/original/Gaza-RDNA-final-med.pdf>.
- World Bank. (1993). Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace (Vol. I & II). <https://documents1.worldbank.org/curated/en/869901468780572753/pdf/Overview.pdf>; <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/538681468762864676>.
- World Bank. (2013). Area C and the Future of the Palestinian Economy. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/257131468140639464/pdf/Area-C-and-the-future-of-the-Palestinian-economy.pdf>.
- World Bank. (2023, February 28). US \$73 million to advance access to water security and municipal services for the Palestinian people [Press release]. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/02/28/us-73-million-to-advance-access-to-water-security-and-municipal-services-for-the-palestinian-people>.
- World Bank. (2024a, December). Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7fa86a3dc815d1b545b1eb0f129e351b-0280012024/original/WorldBank-PalestinianEconomicUpdate-Dec2024-final.pdf>.
- World Bank. (2024b, May 23). World Bank issues new update on the Palestinian economy [Press release]. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/world-bank-issues-new-update-on-the-palestinian-economy>.
- World Bank. (2024c). *Palestinian economic update: September 2024*. World Bank. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c25061ab26d14d7acc0330d5a7b4d496-0280012024/original/PalestinianEconomicUpdate-Sept2024-FINAL.pdf>
- World Bank. (2025, September). Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/88b250e19a55174787bafafd5322360e-0280012025/original/Palestinian-Economic-Update-Sept2025-FINAL.pdf>.

ملحق الجداول والأشكال

جدول 1-2: أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة خلال الحرب على قطاع غزة

| المصدر | الملاحظات | القيمة/الوضع الحالي | المؤشر |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025ج) | تدمير القطاعات الإنتاجية وتوقف النشاط الاقتصادي | انكماش بنسبة 88% في الربع الثاني من 2025 مقارنة بنظيره في العام 2023 | النتائج المحلي الإجمالي |
| World Bank (2025); الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023ب) | من أعلى المعدلات عالمياً، معظم الوظائف توقفت، ارتفاع 23% عن الربع المناظر من العام 2023 | 69% في الربع الثاني من العام 2025 | معدل البطالة |
| UNDP (2024a); World Bank, European Union, & United Nations (2025) | ارتفاع ملحوظ لمعدل الفقر في قطاع غزة مقارنة بنسبة الفقر البالغة 63% التي سجلت في أيلول/سبتمبر العام 2023 | 97.5% في الربع الرابع من العام 2024 | معدل الفقر العام |
| UNDP (2024a) | كان 19.5% في العام 2017 | 53.9% في الربع الرابع من العام 2024، زيادة 34.4% عن العام 2017 | معدل الفقر متعدد الأبعاد |
| UNDP (2024a) | يعادل مستوى دول في خمسينيات القرن الماضي، انخفاض من 0.705 في العام 2022 | 0.408 | مؤشر التنمية البشرية ¹⁵ (HDI) |
| WHO (2024) | انعدام الوصول إلى الأراضي وتدمير البنى الزراعية | تراجع بنسبة 80% | إنتاج الزراعة والصيد |
| OCHA (2025b; 2025c; 2025d) | أكثر من نصف سكان غزة نازحون حالياً | أكثر من مليوني شخص، أو كامل سكان القطاع تقريباً | عدد النازحين داخلياً |
| World Bank (2025) | أعاققت الوصول إلى الخدمات وأماكن الإيواء | 60% من المساكن، 68% من الطرق، 80% من المنشآت التجارية | نسبة تدمير البنية التحتية |
| OCHA (2025b) | انهيار شبكات المياه والصرف الصحي | 90% من الشبكة خارج الخدمة | انقطاع الكهرباء |
| UNICEF USA (2025); FT (2025) | حالات مجاعة وتضخم غير مسبوق | 93% | نسبة انعدام الأمن الغذائي |
| الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023ج)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023د)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025د) | نتيجة الحصار ومنع الإمدادات | زاد سعر البطاطا من 3 شواكل للكيلوغرام في آب/أغسطس 2023 إلى 35 شيكلاً للكيلو في آب/أغسطس 2025، بينما زاد الدجاج من 16 شيكلاً للكيلوغرام في أيلول/سبتمبر 2023 إلى 120 شيكلاً للكيلو في آب/أغسطس 2025، وزاد سعر الطحين الأبيض من 1.8 شيكل للكيلوغرام في آب/أغسطس 2023 إلى 16 شيكل للكيلوغرام | أسعار الغذاء |
| الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025ب) | جزء كبير منهم قتل أثناء انتظار المعونات | 18000) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حتى منتصف تموز/يوليو 2025 | عدد الأطفال الشهداء |

¹⁵ مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، ثقافة واسعة، مستوى معيشي لائق. ويمثل مؤشر التنمية البشرية المتوسط الهندسي للمؤشرات المعيارية لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة:

<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>

| المصدر | الملاحظات | القيمة/الوضع الحالي | المؤشر |
|------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|-----------------------------------------------|-----------------------------------|
| UNICEF USA (2025); OCHA (2025b) | خاصة دون سن 5 سنوات | أكثر من 65,000 طفل | الأطفال المصابون بسوء تغذية حاد |
| UNICEF USA (2025) | شلت تام في العملية التعليمية | 80% من المدارس دمرت حتى بداية العام 2025 | عدد المدارس المدمرة أو المعطلة |
| الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني HRW (2024) | نقص في الرعاية الطبية والتأهيلية (2025)؛ | أكثر من 3680 طفلاً | عدد الأطفال ذوي الإعاقة المتضررين |
| OCHA (2025f) | معظمهم من الأطفال والشباب، آخر تحديث في حزيران/يونيو 2025 | 6,000 | عدد المصابين ببتير الأطراف |
| OCHA (2025a); World Bank (2025) | 44% من مستشفيات غزة دمرت أو خرجت عن الخدمة | تعمل 16 من أصل 36 معطلة | عدد المستشفيات المعطلة |
| World Bank (2025); UNDP (2024a) | تقييد التحويلات وانعدام النقد | شح في السيولة، انهيار الإيرادات، توقف الإقراض | الوضع المالي والسيولة |

جدول 2-2: أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية خلال الحرب على قطاع غزة

| المؤشر | الوضع الحالي | الملاحظات | المصدر |
|-----------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| الناتج المحلي الإجمالي | انخفاض بنحو 29% من الربع المناظر في العام 2023 | تراجع كبير يؤثر على النمو الكلي | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025ج) |
| معدل البطالة | ارتفع إلى 32-35% بنهاية العام 2024 مقارنة بنحو 13-15% قبل الحرب | فقدان 200-306 آلاف وظيفة، وبخاصة في إسرائيل | World Bank (2024a; 2024b); الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025هـ) |
| معدل الفقر | وصل إلى 28% في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2025 | توسع الفجوة الاجتماعية مع البطالة، ارتفاع 16% عن العام 2023 | World Bank (2025) |
| إنفاق الأسرة الاستهلاكي | تراجع بحوالي 37-39% من مستويات ما قبل الحرب | أثر مباشر على جودة الحياة والقدرة الشرائية | World Bank (2024a; 2024b) |
| تراجع القطاعات الإنتاجية | الصناعة -29%؛ البناء -42%؛ الزراعة -17% | مؤشرات على تضرر اقتصادي واسع النطاق | UNCTAD (2024b; 2024c); United Nations (2024) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025ج) |
| انقطاع العمالة داخل إسرائيل | خسر نحو 144,000 وظيفة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 | حرمان جماعي من الدخل وتفكك اقتصادي داخلي | World Bank (2025); UNCTAD (2024b; 2024c); United Nations (2024) |
| انقطاع الإيرادات (المقاصة) | انقطاع إسرائيل حوالي 40% من أموال المقاصة 264 مليون دولار شهرياً | أدى إلى أزمة مالية كبيرة للسلطة وتشوه في المالية العامة وضعف في الحصول على الخدمات الاجتماعية | Abdelkarim (2025); وزارة المالية الفلسطينية (2024) |
| انقطاع الرواتب الشهرية | الموظفون يتلقون 60-70% من الرواتب الشهرية | ضعف في الاعتماد الذاتي | World Bank (2024a; 2024b); الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025ج) |
| النازحون الجدد | أكثر من 40,000 شخص نازح منذ كانون الثاني/يناير 2025 | أكبر أزمة نزوح منذ العام 1967 بسبب الاقتحامات | OCHA (2025b; 2025c; 2025d); Washington Post (2025) |
| عدد العواجز العسكرية | 1000 حاجز وبوابة حديدية في أيلول/سبتمبر 2025 مقارنةً بـ 565 حاجز وبوابة في العام 2023 | تقييد للحركة اليومية، أثر على التعليم والعمل والزراعة | Wafa (2025); OCHA (2023) |
| الاقتحامات العسكرية | أكثر من 700 اقتحام في 2024، و102 قتل في الربع الأول من العام 2025 | تصاعد العنف وزيادة القدرة التدميرية للمباني والمنشآت | AP (2025); OCHA (2025a; 2025e) |
| هجمات المستوطنين | أكثر من 356 حادثة عنف رصدت في الربع الأول من العام 2025 | استهداف المنازل والثروة الحيوانية والزراعية والمركبات | OCHA (2025a; 2025e); UNCTAD (2024c) |
| الخدمات الصحية والتعليمية | تضرر أكثر من 230 من مدارس والمراكز الصحية في الضفة الغربية | خطر توقف التعليم والرعاية الصحية عن مئات الآلاف من الطلاب في الخليل | UNRWA (2025a; 2025b); OCHA (2025a; 2025e) |
| حالة الاستيطان وانتشاره | أكثر من 150 مستوطنة معترف بها و170 بؤرة استيطانية، ونمو بمعدل سنوي 5%، 70 بؤرة رعوية منذ بداية الحرب حتى بداية آذار/مارس 2025، ليصل العدد الإجمالي للبؤر الرعوية 136 بؤرة تسيطر على 14% من مساحة الضفة الغربية | استمرار تشريع وتوسيع الاستيطان على مناطق "ج" في الضفة الغربية | Peace Now (2025); B'Tselem (2025); الجزيرة نت (2025) |
| المستوطنات التي تم تشريعها | أكثر من 12 مستوطنة جديدة، و25 بؤرة استيطانية تم ترسيمها رسمياً منذ العام 2023 | يعزز الاستيطان النمو الجغرافي والسياسي للاحتلال، ويؤثر على إمكانية إقامة دولة مستقلة | OCHA (2025a; 2025e); B'Tselem (2025) |

جدول 2-3: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي)
في العامين 2023 و2024 (مليون شيكل)

| 2024 | 2023 | البند |
|----------|----------|-----------------------------|
| 11,653.9 | 15,980.9 | مجموع الإيرادات |
| 6,856.8 | 10,035.4 | إيرادات المقاصة |
| 3,208.1 | 3,919.5 | إيرادات ضريبية |
| 1,270.4 | 1,591.1 | إيرادات غير ضريبية |
| 369.6 | 477.7 | متحصلات مخصصة |
| 50.9 | 42.7 | الإرجاعات الضريبية (-) |
| 14,380.4 | 15,545.3 | مجموع النفقات |
| 6,128.5 | 6,928.7 | الأجور والرواتب |
| 5,795.8 | 5,916.6 | غير الأجور |
| 1,481.0 | 1,342.1 | صافي الإقراض |
| 347.6 | 565.3 | مدفوعات مخصصة |
| 627.5 | 792.6 | إنفاق تطويري |
| -2,726.5 | 435.6 | الرصيد قبل المنح والمساعدات |

المصدر: وزارة المالية، (2024). التقارير المالية الشهرية للعام 2024: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون الأول، 2024). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

جدول 2-4: الاستقطاعات الإسرائيلية من مبالغ المقاصة على ضوء القانون الصادر في 2018 (مليون شيكل)

| السنة | مخصصات الأسرى والمحاربين | مخصصات الشهداء والجرحي | مجموع الاستقطاعات | نسبة الاستقطاع من إجمالي المقاصة شهرياً (%) | نسبة الاستقطاع من إجمالي إيرادات السلطة (%) |
|-------|--------------------------|------------------------|-------------------|---------------------------------------------|---------------------------------------------|
| 2018 | 502.7 | 148.9 | 651.6 | 8.0 | 4.3 |
| 2019 | 460.7 | 148.9 | 609.6 | 7.5 | 4.4 |
| 2020 | 448.8 | 148.9 | 597.7 | 6.6 | 4.2 |
| 2021 | 461.9 | 148.9 | 610.8 | 5.8 | 3.7 |
| 2023 | 476.2 | 144.4 | 620.6 | 6.0 | 3.8 |
| 2023 | 480.0 | 150.8 | 630.8 | | |
| 2024 | 388.0 | 82.0 | 470.0 | | |
| 2025 | | | | | |

المصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). (2025). قانون تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة "بالإرهاب للعام 2018: التشريعات الإسرائيلية والاقتطاعات من المقاصة خلال 2023-2025، رام الله.
* تستقطع إسرائيل شهرياً 12/1 من إجمالي المبلغ الذي تحدده للاستقطاع في السنة السابقة.

جدول 2-5: أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية خلال الحرب على قطاع غزة

| المصدر | الوضع الحالي/التفسير | المؤشر |
|----------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| World Bank, European Union, & United Nations, 2025 | إغلاق 90% من المتاجر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتراجع المبيعات بنحو 99% في المنشآت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. | الأسواق التجارية في البلدة القديمة |
| Al Quds, 2023; Peace Now, 2024 | تمويل حكومي بـ 6.2 مليار شيكل لبناء شبكة طرق تربط المستوطنات، وتقطيع الحي الفلسطيني | مخطط الضم - Lower Aqueduct |
| Heinrich Böll Foundation, 2025 | 19 مشروع توسع عقاري جديد - مستوطنات وبنية تحتية - تغير التركيبة السكانية وتقطيع خطوط التجمعات الفلسطينية | التوسع الاستيطاني (أكتوبر 2023-2024) |
| جدوع، 2024 | ديون مستشفيات مثل مستشفى المقاصد، التي وصلت إلى 57 مليون دولار، وقف خدمات طبية حرجة | أزمة الديون الطبية |
| AP News, 2025 | إغلاق 6 مدارس تابعة لوكالة الأونروا (أكثر من 800 طالب)، تهويد المناهج، تزايد الغياب والحاجة لبدائل تعليمية | التعليم والمناهج |
| WHO EMRO, 2025 | رفض 44% من التصاريح الطبية، هجمات على الطواقم والمرافق، نقص الإمدادات. | الوضع الصحي |
| (UNDP, 2024b; B'Tselem, 2002) | شبكات استيطانية حولت القدس الشرقية إلى معزل ضمن أراضٍ إسرائيلية ذات قيود مشددة | التقسيمات الجغرافية |

جدول 2-6: التغيير في الإنفاق على الناتج المحلي الحقيقي ومساهمة مكونات الطلب بين 2023 و2024، (2015 سنة الأساس) (نسبة مئوية)

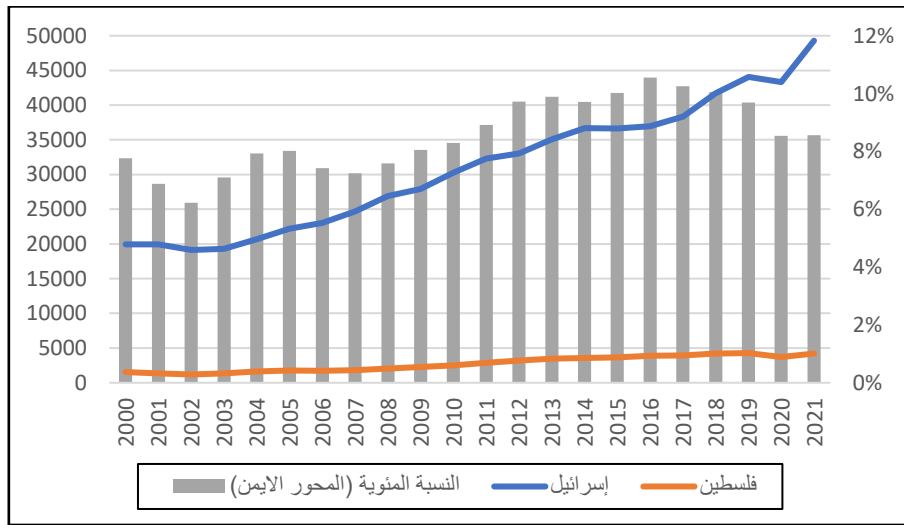
| التغيير في الاستخدام النهائي | التغيير (%) | المساهمة في التغيير % |
|----------------------------------|-------------|-----------------------|
| التغيير في الاستهلاك الخاص | (32.5) | (32.3) |
| (+) التغيير في الاستهلاك العام | (25.0) | (5.1) |
| (+) التغيير في الاستثمار | (30.0) | (8.2) |
| (+) التغيير في الصادرات | (11.1) | (2.0) |
| (-) التغيير في الواردات | (31.1) | (19.8) |
| (+) التغيير في صافي السهو والخطأ | (82.4) | 1.2 |
| الناتج المحلي | (26.6) | (26.6) |

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

جدول 2-7: الحسابات القومية بالمليون دولار 2023 و2024 (أسعار ثابتة 2015)

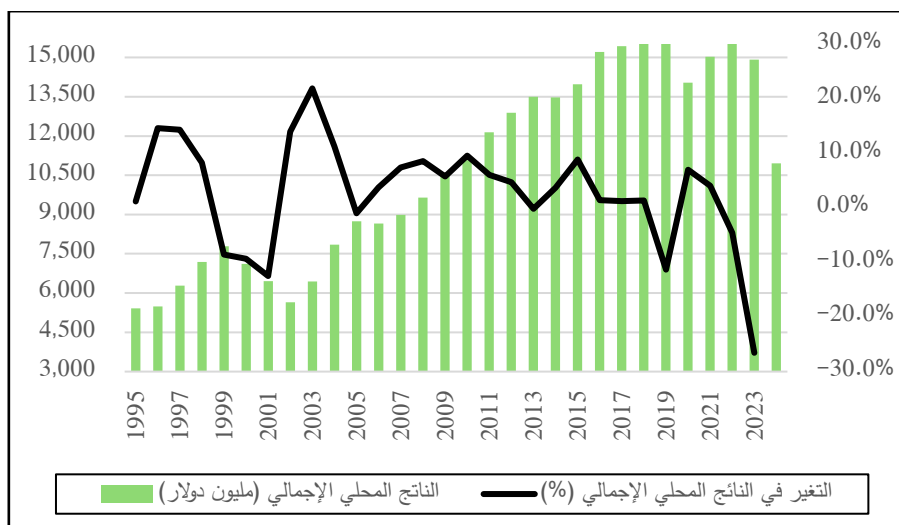
| 2024 | 2023 | المتغير |
|----------|----------|---------------------------------------------------------|
| 10,959.6 | 14,922.7 | النتاج المحلي الإجمالي |
| 767.7 | 2,705.4 | صافي الدخل من الخارج |
| 497.3 | 2,491.5 | - صافي تعويضات العاملين |
| 270.4 | 213.9 | - صافي دخل الملكية |
| 11,727.3 | 17,628.1 | الدخل القومي الإجمالي |
| 1,198.8 | 1,574.6 | صافي التحويلات الجارية من الخارج |
| 12,926.1 | 19,202.7 | الدخل القومي المتاح الإجمالي |
| %3.3 | %14.4 | نسبة تعويضات العاملين في إسرائيل من الدخل القومي المتاح |
| %17.9 | %28.7 | نسبة الناتج المحلي إلى الدخل القومي المتاح |

شكل 1-1: نمط التقارب والتباعد لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية، 1994-2021



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2023.

شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، أسعار 2015) في الأراضي الفلسطينية والتغير السنوي 1995-2024 (نسبة مئوية)



شكل 2-2: التغير في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي في 2024 مقارنة مع 2023 (%)

